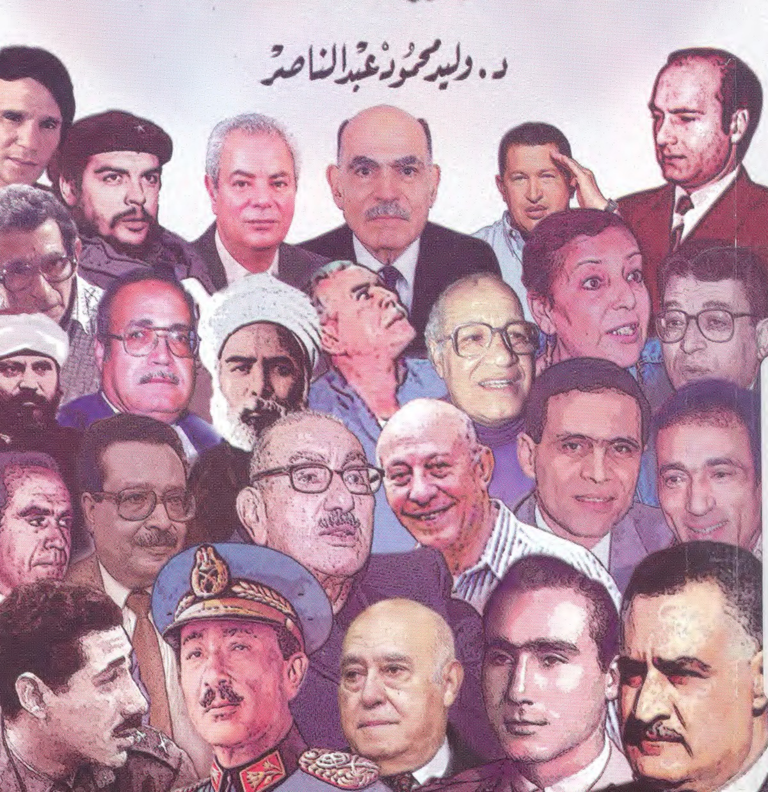
كتاب الهلال

شخصيات ومواقف

د. وليد محمود عبد الناصر



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دار الهلال

الإدارة

القاهرة - ١٦ شارع محمد عز العرب بك (المبتديان سابقا) ت: ٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط). المكاتبات: ص.ب: ٦١ العتبة - القاهرة - الرقم البريدى ١١٥١١ - تلغرافيا المصور - القاهرة ج م ع

تلكس:

Telek: 92703 hllal u n

فاكس:

FAX : 3625469

الإصدار الأول / يونيو ١٩٥١



الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى ٣٢ جم داخل جمهورية مصر العربية تسدد مقدما نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية ٢٥ دولارا - أوروبا وآسيا وأفريقيا ٤٠ دولارا - أمريكا وكندا والهند ٤٥ دولارا - باقى دول العالم ٧٥ دولارا.

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ويرسل لإدارة الاشتراكات بخطاب مسجل كما يرجى عدم إرسال عملات نقدية بالبريد

ثمن النسخة: سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٢٥٠ فلس - الكويت ١,٢٥٠ فلسا - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٢ دولار - سويسرا ٤ فرنكات - السودان ٣,٥ جنية

البريد الإلكترونى: darhilal @ idsc. gov. eg

شخصيات ومواقف

دكتور
وليد محمود عبد الناصر

- دار الهلال

الغلاف للفنان : جمال عبدالنبي

رقم الإيداع
٢٠٠٩/٢٤٢٣٤
I. S. B. N
977- 07 - 1384 - 8

الإهداء

إلى كافة الشخصيات التى كتبت عنها

فى هذا الكتاب

مقدمة

أقر من جانبى بأن هذا الكتاب من نوع خاص . فهو يمثل خصوصية بالنسبة لى، كما أنه سيكون بلا شك كذلك بالنسبة للقارىء . والكتاب يبدو للوهلة الأولى أنه لا يتصف بوحدة الموضوع . كما قد يبدو عنوانه أيضاً للبعض وكأنه كتاب ذى طابع شخصى يرتبط بالمؤلف ولا يهم أحداً سواه .

ولكننى بالمقابل أزعم أن هناك خيطاً ما يربط بين جميع الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب . فكل من ورد اسمه فى هذا الكتاب كشخصية محل عرض وتحليل وتقييم قدم عطاء مهماً وقيماً لوطنه أو لشعبه أو لأمته أو لعالمه أو لكل هؤلاء مجتمعين . وبالتالى، فهذا يشكل جامعاً لهذه الشخصيات التى تقع جميعها، على تنوع مجالات وميادين بروزها وتميزها، ضمن إطار ما يعرف بالمشتغلين بالشأن العام والمعنيين بهمومه .

كذلك أزعم من جانب آخر أنه بالرغم من أن الكثير من الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب كان لى فرصة معرفتها عن قرب والتعامل معها بشكل مباشر، فإن هذا لا ينفى أننى

عندما كتبت عنها هنا حرصت على التركيز أساساً على العام من مجالات عملها ونشاطها، كما سعيت لإجراء تقييم موضوعى لدور أو أدوار لعبتها هذه الشخصيات فى حياتها، سواء بشكل مجمل أو عبر التركيز على لحظة تاريخية أو أكثر أو موقف أو جانب واحد أو أكثر فى سياق عطاء هذه الشخصية وحياتها .

ولا يقتصر الكتاب الذى بين أيدينا على شخصيات مصرية أو عربية، كما لا يتناول فقط شخصيات من الأحياء أو الأموات، وهو أيضاً لا يتعرض فقط لشخصيات لعبت أدواراً فى مجالات العمل السياسى دون غيرها من ميادين العمل العام. بل هو يتناول خليطاً من الأموات والأحياء، من المصريين والعرب والمسلمين والأجانب، وهو يضم بين دفتيه من عمل بالسياسة والدبلوماسية والقانون ومن عمل بالفكر والثقافة ومن عمل بالأدب والفن ومن عمل بالنشر، كذلك يعرض لمن اقتصر عطاؤه على الجانب النظرى ومن ركز بالمقابل على الجانب الحركى فى عطائه .

وللكتاب من وجهة نظرى فائدة التعريف بالشخصيات الواردة فيه، أو ببعض جوانب لها، للأجيال الجديدة من النشء والشباب على الصعيدين المصرى والعربى . فالكثيرون

من هؤلاء إما لا يعرفون شيئاً عن الشخصيات الواردة بالكتاب وعطائها، أو ما يعرفونه قليل ولا يرقى لأهمية هذه الشخصيات . ولا نزعم هنا بتساوى هذه الشخصيات فى القيمة أو الدور أو الثقل أو الأهمية، ولكننا نقول بأن كلاً منها قدم ما يستحق عليه منا على أضعف تقدير كلمات عرض وتحليل وتقييم تتضمن التعريف بهذا العطاء لجمهور القراء باللغة العربية .

صور عبد الناصر والجماهير العربية

عجيب أمر تلك العلاقة العصية على الفهم بين الزعيم المصرى والعربى الراحل جمال عبد الناصر، الذى تمر هذه الأيام الذكرى الحادية والتسعون لميلاده، وبين الجماهير العربية! ما يفوق ثمانية وثلاثين عاماً مرت على غيابه، وبالرغم من ذلك فهو الغائب الحاضر لدى الجماهير العربية، على اختلاف أقطارها وفئاتها العمرية وخلفياتها التعليمية .

ففى لقاء مع وزير سابق فى إحدى دول المغرب العربى، ذكر أن رئيس إحدى الجامعات ببلده أخبره أنه أجرى استفتاء بين طلاب جامعته حول أكثر الشخصيات العامة شعبية لديهم، وكانت نتيجة الاستفتاء المفاجئة هى تصويت الغالبية لصالح الرئيس الراحل عبد الناصر . وقد حار منظمو الاستفتاء من نتيجته تلك، حيث أن أعمار الشباب الذى أجرى الاستفتاء عليهم تعنى بالتأكيد أن أحداً منهم لم يكن قد ولد عندما كان الرئيس الراحل حياً، أى أن أحداً منهم لم يعاصره أو يراه رؤى العين، وبمعنى آخر أنهم لم يتعرضوا لما جرى على تسميته بـ «التأثير الكاريزمى» للرئيس الراحل .

وربما تكون العلامة الأكثر دلالة والأبقى أثراً لهذه العلاقة بين عبد الناصر والشعوب العربية، هي صور الزعيم الراحل . فمن اللافت للنظر أنه عندما تحدث مسيرات شعبية أو مظاهرات أو إعتصامات في هذه الدولة العربية أو تلك، فإننا نجد هناك من يرفع صور وشعارات منسوبة للرئيس الراحل بشكل كثيف . نجد هذا الأمر يحدث داخل حدود الوطن العربى، كما نلحظ حدوثه فى صفوف الجاليات العربية فى دول المهجر .

يحدث هذا عندما يكون الأمر متعلقاً بقضايا قومية تهم العرب جميعاً على اختلاف أوطانهم مثل قضية فلسطين بشكل خاص (وهو ما رأيناه فى فعاليات إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات فى الأراضى الفلسطينية) وأوضاع الصراع العربى الإسرائيلى بشكل عام، ومثل قضايا العراق (مسيرات رفض الحصار الدولى فى عقد التسعينيات، ثم مظاهرات رفض شن الحرب عليه عام ٢٠٠٣، فالفعاليات المطالبة بجلاء الاحتلال الأجنبى عنه منذ ذلك التاريخ)، ولبنان والسودان والصومال وغيرها ، بل وإزاء

مجمل قضايا الوطن العربى ومدى تماسكه وصموده أمام محاولات التدخل فى شئونه الداخلية والسيطرة على مقدراته.

كما يحدث الأمر نفسه عندما تتعلق هذه الفعاليات الشعبية والجماهيرية بقضايا داخلية تخص فئات اجتماعية بعينها داخل هذا القطر العربى أو ذاك، سواء تعلق الأمر بالاحتجاج على غلاء أسعار أو المطالبة برفع أجور أو تحسين ظروف عمل أو غير ذلك من مطالب اقتصادية واجتماعية، سواء كانت فئوية أو شعبية عامة .

ولكن ما السر فى هذا التأثير الممتد؟ وأين يكمن التفسير الموضوعى لهذه الظاهرة؟ إنه من الصعب أن نرجع هذا التأثير إلى ما جرى على تسميته بـ «الكاريزما» الخاصة بالرئيس الراحل، وذلك على النحو الذى عرضنا له سابقاً، بالرغم من عدم استبعادنا الكامل لهذا العامل واعتباره ربما عاملاً مساعداً ولكن ليس كافياً لتبرير وشرح هذه الشعبية العريضة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بفئات عمرية لم تحضر الرئيس الراحل حياً، مع التقدير بأنهم ربما تعلقوا به نتيجة الاستماع إليه ومشاهدة خطبه وكلماته وما إلى ذلك .

كما أن عامل «الكاريزما» يبقى في نهاية الأمر عاملاً ذاتياً، يصعب إخضاعه للتمحيص العلمى كما يصعب التعامل مع تأثيره الجماعى نظراً لطبيعته كمفهوم يرتبط أساساً بعلم النفس ومناهج التحليل النفسى وما جرى على تسميته بـ «علم النفس الاجتماعى» و«علم الاجتماع السياسى» .

وتبقى الحاجة للبحث عن سبب – أو أكثر – رئيسى وأكثر موضوعية لهذه الظاهرة، خاصة أنه من اللافت للنظر أن هذه الصور ترفع من قبل المواطنين العرب بالرغم من أن هناك العديد من الاختلافات – وبعضها جد أساسى وجذرى – فى معطيات وتوازنات الواقع السياسى والجيواستراتيجى فى النظامين الإقليمى والعربى والدولى بين الزمن الذى عاش فيه الرئيس الراحل عبد الناصر وزماننا الراهن، وبالتالى بين التوجهات الفكرية الغالبة حالياً على الصعيدين الإقليمى والعالمى وتلك التى كانت سائدة فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، أى أثناء حياة الزعيم الراحل، تجاه مسائل الحرية والديمقراطية السياسية وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة ومسألة الوحدة العربية وغير ذلك من قضايا مركزية للمواطن العربى أينما كان، ومع الإقرار بوجود تباينات بين هذا القطر العربى وذاك .

ونطرح من جانبنا عنصرين قد يساهمان فى تفسير هذه الظاهرة .

أما العنصر الأول فيرجع إلى العلاقة المباشرة التى ربطت بين الزعيم الراحل وبين الفئات الاجتماعية الدنيا والوسطى على امتداد الأرض العربية وآمالها وتطلعاتها وأهدافها، بحيث جسدت شخصيته النضال لتحقيق غايات عليا معنوية مطلقة أو مادية ملموسة من عينة الإحساس بالعزة والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن الأصل الاجتماعى أو الانتماء الطبقى، بالإضافة بالطبع إلى مشاعر الفخار القومى وتحقيق الحرية للوطن والمواطن والاستقلال الوطنى الكامل والحقيقى والتضامن القومى بل وتجاوزه إلى الوحدة العربية مع مواجهة الأعداء التاريخيين للأمة العربية والتصدى لهم ولمخططاتهم، ثم المطالب الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالحق فى الحياة الكريمة وتوفير مستوى معيشى إنسانى مشترك لجميع المواطنين عبر مواجهة التفاوتات الطبقية الصارخة وإعادة توزيع الثروة والدخل وتقديم الخدمات الأساسية من رعاية صحية وتعليمية وإسكان ومواصلات وخدمات ثقافية للمواطن العادى بما يجعلها فى متناول يده .

وهذا لا يعنى أن الزعيم الراحل حقق هذه المثل على أرض الواقع فى حياته، ولكن مجرد أنه ناضل من أجلها ووثقت الشعوب العربية فى صدق مسعاه فى هذا الصدد . كان هذا إذاً هو السبب الأول الذى يجعل الجماهير العربية، بمن فيهم الشباب، ما زالت ترى فى الزعيم الراحل عبد الناصر تجسيداً حياً لآلامها وآمالها وربما لأحلامها أيضاً، وبالتالى ترفع صوره وشعاراته كلما دفعتها الحاجة إلى الخروج إلى الشارع للتعبير عن إحباطاتها أو غضبها أو تطلعاتها .

أما العنصر الثانى الذى يفسر استمرار هذه الشعبية المتواصلة للرئيس الراحل عبد الناصر فى صفوف الشعوب العربية، وهو يتصل بالعنصر المذكور سابقاً، فهو ذلك المرتبط ببساطة لغة الخطاب السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى للرئيس الراحل، وهو أمر ناتج بدوره عن كون العلاقة بين الرئيس الراحل والجماهير العربية كانت علاقة مباشرة لم تمر عبر أيديولوجيات معقدة المفردات أو عبر أحزاب أو مؤسسات سياسية أو بيروقراطية، بل كانت تلك العلاقة المباشرة دائماً أقوى من أى أطراف وسيطة .

وربما أدى ذلك إلى إضعاف تجارب التنظيم السياسى، سواء خلال حياة الرئيس الراحل أو بعد وفاته ممثلة فى

الأحزاب أو التنظيمات الناصرية التى نشأت فى غالبية الدول العربية، وكان ذلك فى واقع الأمر أحد مصادر وأسباب الانتقادات التى وجهت للرئيس الراحل وهو انتقاد مفاده أن العلاقة المباشرة والطاغية بينه وبين الجماهير حالت دون تطور تنظيم سياسى فعال يجسد أفكاره .

إلاّ أنه تبقى حقيقة أن بساطة الخطاب ومفرداته ساعدت على استمرار تأثير الرئيس الراحل وتعلق الجماهير بهذا الخطاب وتوظيفه للتعبير عما تواجهه من تحديات وما يجول بداخلها من خواطر وما تجيش به نفوسها من آمال بالرغم من تغير الظروف والتحديات المحيطة والمطالب المطروحة .

□□□

٣٢ عاماً بعد زيارة الرئيس السادات للقدس: قراءة لوجهة نظر ثالثة

تمضى هذه الأيام اثنان وثلاثون عاماً على الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس المصرى الراحل أنور السادات للقدس، والتى غيرت مجرى التاريخ فيما يتعلق بمسار الصراع العربى الإسرائيلى بل وأثرت على مجمل تطور العلاقات الدولية فى زمن الحرب الباردة . وعادة ما يتم تناول هذا الحدث من إحدى زاويتين .

أما الزاوية الأولى فضمت من أيد الخطوة من منطلق أن بقية سبل تسوية الصراع العربى الإسرائيلى قد استنفدت أغراضها وثبت فشلها فلم لا يتم تجربة خيار بديل وجديد؟ أو من أيدها باعتبار أن مصر خسرت كثيراً من الحروب مع إسرائيل ولم تتلق التعويض أو الدعم الكافى من الأشقاء العرب، فلماذا إذن لا تحل مصر مشكلتها الثنائية مع إسرائيل وتقدم طريقاً ما للحل لبقية الأطراف العربية ثم تخرج نهائياً من هذه الحلقة الجهنمية المغلقة التى كبدت مصر

أضراراً باهظة، سواء من جهة البشر من شهداء ومعاقين ومشردين وغير ذلك، أو من جهة التكاليف التى فاقت قدرات وإمكانيات مصر؟ أو من أيدها لأسباب أخرى .

أما الزاوية الثانية فتضم من عارض الزيارة، سواء لاعتبارها تخلياً عن انتماءات والتزامات مصر العربية أو الإسلامية أو كليهما؛ وبالتالى تعريضاً لمحيط الأمن القومى المصرى للخطر بإخراج مصر من المواجهة العربية الإسرائيلية عبر صلح منفرد، أو باعتبارها استعجالاً لم يكن له ما يبرره حيث كان يجب تعبئة الدعم الدولى لصيغة مؤتمر الأمم المتحدة الدولى للسلام فى جنيف، أو باعتبارها رهاناً فى زمن الحرب الباردة على الطرف - أى الولايات المتحدة - الذى كان يدعم الخصم - أى إسرائيل - وإيداع ١٠٠٪ من أوراق اللعبة - كما كان يحلو للرئيس الراحل السادات أن يطلق على الصراع العربى الإسرائيلى وتسويته - بيدها، أو غير ذلك من أسباب معارضة الزيارة .

ولكننا نتعرض هنا لرؤية مختلفة لزيارة القدس نرى أنها لم تحظ بما تستحقه من تناول بالتمحيص والنقد والتقييم . وأعنى هنا أولئك الذين رأوا أن الخطوة فى حد ذاتها ليست محل إدانة أو ترحيب ولكن الهام هو السياق الذى جاءت هذه

الخطوة في إطاره، وبشكل أكثر تحديداً ما إذا كانت قد جاءت كجزء من تصور أعم كان موجوداً لدى الرئيس المصرى الراحل بشأن إحداث نهضة داخلية شاملة فى مصر تنتج وترتبط بتسوية مصر للصراع مع إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها، وخروجها بالتالى من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى، وذلك بهدف إنجاز مهمة التحديث الاقتصادى والنهوض الاجتماعى والتطوير السياسى فى مصر .

وعقد أصحاب هذا الرأى المقارنة بين وضع مصر بعد زيارة القدس وبين ما فعله الزعيم السوفيتى الراحل «لينين» بعد انسحابه من الحرب العالمية الأولى وعقده صلحاً منفرداً مع ألمانيا حينذاك والتفرغ لبناء روسيا السوفيتية من الداخل من منطلق ماركسى، أو ما فعله الزعيم مصطفى كمال أتاتورك لنفس الغرض فى تركيا من منطلق قومى .

وقبل الولوج إلى تحليل هذا الرأى وتداعياته نجد لزاماً علينا أن نوضح أن أصحابه لم ينطلقوا من أرضية عقائدية معينة من اليمين أو اليسار ولم تحركهم دوافع مثالية، بل اتسمت رؤاهم بطابع عملى بحت، وجاءوا من خلفيات فكرية متنوعة، واقتصر تحليلهم على البعد المصرى بعيداً عن اى

اعتبارات قومية عربية أو إسلامية أو عالمية أو حسابات الحرب الباردة أو غير ذلك .

ومن الثابت تاريخياً أن الفترة المتبقية فى حياة الرئيس الراحل السادات ما بين زيارته للقدس عام ١٩٧٧ ووفاته عام ١٩٨١ لم تشهد ما يعكس وجود تصور واضح ارتبط بزيارة القدس من التركيز على الداخل المصرى وإعادة بنائه وتوظيف السلام مع إسرائيل لضمان استقرار وجلب مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا ضخمة من الخارج لتحقيق هذا التصور أو إنجاز تحديث اجتماعى وتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وبلورة نظام سياسى متطور .

وللحق والتاريخ فالفترة لم تكن طويلة أو سلسة، بل إن التوصل لإطار «كامب دافيد» تم فى سبتمبر ١٩٧٨ وتوقيع معاهدة السلام تم فى مارس ١٩٧٩ واستكمال جلاء الاحتلال الإسرائيلى عن سيناء كان مقدراً له ابريل ١٩٨٢، بينما تعرض الرئيس الراحل للاغتيال فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

كذلك شهدت تلك الفترة المقاطعة العربية والإسلامية لمصر، وتطورات داخلية اتسمت بتوترات واختناقات فى العلاقة بين

الحكومة وأحزاب وقوى المعارضة وأيضاً فيما بين مسلمى مصر وأقباطها، وبالتالى لم تتح هذه الظروف للرئيس المصرى الراحل الوقت لكى يبلور هذا التصور الذى نتحدث عنه هنا، أو حتى بافتراض وجود هذا التصور أدى تلاحق الأحداث إلى إعاقة قدرة الرئيس الراحل لترجمة ما لديه من تصور إلى أرض الواقع .

وبالرغم من ذلك، حدثت محاولات تحديث فى بعض المجالات، مثل قانون الأحوال الشخصية الذى منح حقوقاً إضافية للمرأة المصرية، وإن كانت المحكمة الدستورية العليا فى مصر قد أسقطته فى مرحلة لاحقة لعدم الدستورية .

وبالمقابل، فإن علامات تشير إلى أن مجمل السياسات المتبعة منذ ما قبل زيارة القدس واستمرت بعدها لم تكن لتسمح ببلورة تصور محدد للنهوض والتحديث عقب إغلاق ملف المواجهة العسكرية مع إسرائيل .

فسياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتبعت منذ عام ١٩٧٤ كانت بلا تصور استراتيجى واضح لما هو متوقع منها، كما شهد بذلك فيما بعد رئيس وزراء مصر خلال تلك الفترة الدكتور عبد العزيز حجازى، كما أن تحويلات المصريين

العاملين بالخارج، خاصة بالدول العربية، والتى قدرت بالمليارات من الدولارات خلال تلك الفترة لم تدخل الاقتصاد الرسمى عبر مشروعات انتاجية بل تسربت من قنوات غير رسمية وانصب معظمها فى الانفاق الاستهلاكى والمضاربة على أسعار الأراضى والعقارات، حيث لم تنجح الدولة فى إيجاد القنوات اللازمة لتشجبع تحويلها إلى عجلة الانتاج، وذلك حسبما أوضحت لنا دراسة شهيرة للاقتصاديين الدكتور جلال أمين وإليزابيث عونى صدرت عن المركز الكندى لدراسات التنمية فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى .

كذلك علينا أن نتذكر أن على الأقل جزءاً من المسئولية بشأن التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة ما بين زيارة القدس واغتيال الرئيس السادات كان يقع على عاتق ممارسات الدولة وخياراتها فى تلك الفترة، سواء تجاه أحزاب المعارضة الشرعية أو النقابات المهنية أو التعامل مع العلاقة بين المسلمين والأقباط فيما درج على تسميته بـ «الفتنة الطائفية» أو الموقف تجاه ما يسمى بـ «جماعات الإسلام السياسى» .

وارتبط بذلك عدم وضوح الرؤية بشأن حدود وقواعد التعددية السياسية التى نشأت منذ حل الاتحاد الاشتراكى العربى وإعلان قيام الأحزاب فى نوفمبر ١٩٧٦، وكذلك عدم وضوح النية بشأن مشروع التحديث الثقافي والاجتماعى فى ضوء إشارات تصدر وسياسات تتحرك فى الاتجاه المعاكس .

وهكذا، نرى أن وجهة النظر «الثالثة» تلك حول زيارة الرئيس المصرى الراحل انور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ساهمت فى طرح العديد من التساؤلات بدون افتراض الإجابات مسبقاً، وربما بقيت وتبقى بعض هذه التساؤلات بدون إجابة وافية أو محسومة ويستمر النقاش حولها بشكل موضوعى إثراءً لقراءة تاريخنا واستنباط دروس مستفادة منه لحاضرنا ومستقبلنا .

□□□

المشير عبد الحكيم عامر والحاجة إلى إعادة التقييم

تطل علينا قريباً الذكرى الثالثة والأربعون لهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ العربية في مواجهة إسرائيل، والتي لانزال نحن العرب، بشكل أو بآخر، نعاني من بعض نتائجها حتى الآن . وظهرت في الفترة الماضية مئات المقالات والتقارير والتحليلات التي تعيد فتح ملفات هذه الحرب وتطرح أسئلة جديدة أو تعيد طرح أسئلة قديمة لم نحصل على إجابة شافية وافية عنها خلال العقود الأربعة الماضية .

ونتناول هنا جزئية واحدة من الكثير مما يتعلق بهذه الحرب والفترة التي تلتها مباشرة، وأعني هنا على سبيل التحديد انتهاز مناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للحرب للدعوة إلى إعادة فتح الباب حول حوار جاد - مصرياً وعربياً- حول تقويم الدور الذي لعبه المشير الراحل عبد الحكيم عامر في الحياة السياسية والعسكرية المصرية والعربية . فذكرى الحرب تمثل فرصة ملائمة لإجراء مثل هذا التقويم، نظراً لأن الهزيمة وضعت حداً لدور المشير عامر في

الحياة العامة، ثم سرعان ما أدت تداعياتها إلى وضع نهاية لحياته كلية .

وقد سمعنا لسنوات طوال، ومن مختلف ألوان الطيف السياسى المصرى والعربى، لائحة اتهامات متعددة ومتشعبة للمشير عامر، ورأينا الرجل - بعد غيابه عن عالمنا - يُحمّل نتائج كل ما حدث لمصر والعرب من هزائم ومشكلات خلال العقد ونصف العقد (١٩٥٢-١٩٦٧) الذى تولى فيه مناصب قيادية فى مصر .

وطبقاً لهذه اللائحة من الاتهامات، فالمشير عامر كان هو المسئول عما سمى بـ «الهزيمة العسكرية» فى مواجهة العدوان الثلاثى ضد مصر عام ١٩٥٦، والمشير هو المسئول عن فشل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) وعن تحول الشعب السورى من داعية لهذه الوحدة إلى ناقم عليها، وأيضاً هو المسئول عما يسمى «تورط» مصر فى حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) وعن الخسائر العسكرية المصرية فيها، وأخيراً وليس آخراً، المشير عامر هو المسئول عن هزيمة ١٩٦٧ .

وخلال كل هذه الفترات وعبرها، فالمشير أيضاً هو المتهم بالمسئولية عن التراجع والتدنى فى مستوى كفاءة الجيش

المصرى، وأيضاً عن محاولات تمرد أو «لى ذراع» لقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بالرغم من الصداقة العميقة بينهما و«غفران» الرئيس الراحل له كلّ خطأ ارتكبه عقب الآخر وإبقاءه له فى قمة هرم السلطة سياسياً وعسكرياً حتى وقوع هزيمة ١٩٦٧.

وليس الهدف من إعادة فتح هذا الملف الانحياز إلى شخص المشير الراحل، بل الانحياز إلى الحقيقة والدقة والتعامل مع الأمور بموضوعية ونسبية، بعيداً عن التعبيرات المطلقة أو ذات الطابع الخطابى، والتخلى عن مدرسة «التخوين»، خاصة أن حياة المشير قد انتهت منذ ما يزيد على أربعة عقود، وتحديداً فى سبتمبر ١٩٦٧، مما يسمح بمراجعة علمية وموضوعية لدوره العسكرى والسياسى مصرياً وعربياً، بعيداً من أى حساسيات أو اعتبارات تتصل بالأشخاص.

كما أنه ليس معنى إجراء مثل هذا التقويم أن يأتى بالضرورة على حساب شخصيات أخرى أو دورها، مثل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على سبيل المثال. إنما الهدف هو أن تنجلى الحقائق وأن تندرج عملية إعادة التقويم تلك فى سياق عملية أوسع لإعادة كتابة التاريخ المصرى

والعربى الحديث والمعاصر بشكل أكثر علمية وموضوعية وأقل اتصالاً بالأشخاص لذواتهم، لصالح الأجيال الجديدة من الشباب والنشء المصريين والعرب . وهو جهد يدور بالفعل، ولكن بشكل متفرق، منذ عدد من السنوات فى مصر وغيرها من الدول العربية.

وفى إطار عملية إعادة التقييم تلك لدور المشير الراحل عبد الحكيم عامر، سيتعين أن يتم قراءة والاستماع إلى شهادات ومذكرات مختلف الشخصيات ذات الصلة، كما سيكون من الضرورى تجميع أكبر قدر من الوثائق المتعلقة بدور المشير الراحل ودراستها فى سياقها التاريخى لمعرفة الوقائع والحقائق، بما فى ذلك الرسائل التى وجهها إما للرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر أو لآخرين عقب كل «هزيمة» اتهم بالتسبب فيها، وذلك للتعرف على تفسيره هو لتلك الأحداث ورؤيته لحدود دوره ومسئوليته عنها، وأخيراً على سبيل المثال لا الحصر، ينبغى التعرف على مضمون السياسات التى تبناها واتبعها المشير الراحل فى مختلف المواقع التى تولاها ومعرفة إن كان حصاد أى منها نتاجاً خالصاً لرأيه وتقديره أم نتاج قرارات وتوصيات آخرين .

□□□

محمود عبد الناصر (١)
فى ذاكرة الوطن

لا أحسب أنه من السهل على المرء أن يرثى أباه، لا سيما إذا كان هذا الأب من الشخصيات العامة التى لعبت دوراً بارزاً فى العمل الوطنى عبر مراحل متتالية من تاريخ مصر، وهذا هو الحال بالنسبة لى عندما أكتب عن والدى محمود عبد الناصر رحمه الله . فلقد سبق لى كتابة الرثاء فى مناسبات عديدة، ولكن هذه المرة تختلف بالتأكيد لأن المشاعر الشخصية تتفاعل بلا حدود مع التقييم الموضوعى لدور الفقيد.

ومن الصعب تأريخ الدور الوطنى لمحمود عبد الناصر فى سطور معدودة، خاصة أن للدور أبعاده القومية . ولكنى أتجرأ هنا على المحاولة بقدر ما تسعفنى ذاكرتى فى ظل المشاعر الجياشة بالحزن التى تعصف بى منذ رحيله عن عالمنا، وأخذاً فى الاعتبار ما كان يعتز به من علامات فى مسيرة حياته رحمه الله وما ساهم به لوطنه وأمته .

ونبدأ بالمحطة الأولى التى كان يعتز بها الفقيد - الذى ولد فى ٢٢ يونيو عام ١٩٢٢ بقرية «تفهنا العزب» بمحافظة الغربية – وأعنى بها رئاسته لجمعية الخطابة بمدرسة الإبراهيمية الثانوية بالقاهرة، وبجانب براعته فى الخطابة فقد تميز فى المناظرات الأدبية التى كانت تعقد فى الإبراهيمية الثانوية حينذاك، وقت كانت المدارس الثانوية معامل تفريخ وفرز للكوادر الوطنية من مرحلة مبكرة .

وقد استمر تأثير رئاسته لجمعية الخطابة معه لاحقاً حيث كانت له إسهاماته فى مختلف إصدارات الجيش المصرى ودورياته بما فيها مجلة «الجيش»، وساعده على ذلك لغته العربية القوية .

وقد تخرج الراحل من الكلية الحربية عام ١٩٤٢ وهو العام الذى تخرجت فيه دفعتان من هذه الكلية نظراً لظروف إعلان مصر الانضمام لدول الحلفاء فى نفس العام فى الحرب ضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية مما دفع إلى الحاجة لسرعة توفير أعداد من الضباط للعمل ضمن القوات المصرية فى الصحراء الغربية، وكان محمود عبد الناصر قد انضم منذ تخرجه إلى قوات الدفاع الجوى، ثم خدم لما يقرب من عقد من الزمان فى بورسعيد .

ونذكر هنا أن الكاتب الراحل مصطفى بهجت بدوى كان ينتمى إلى نفس هذه الدفعة التي انتمى إليها محمود عبد الناصر وأنه كتب عنها دراسة رائعة تضمنت إشارة مفصلة لمحمود عبد الناصر ودوره الوطني والقومي ومناقبه ومآثره .

وفي بورسعيد كانت محطة تالية مهمة في مسيرة الراحل الكريم، فهناك لعب دوراً مهما في تدريب وتنظيم وتوجيه وقيادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني عقب إلغاء مصر لمعاهدة عام ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ . وكانت هذه المحطة دائما في ذاكرة الفقيد مصدر فخار واعتزاز حتى رحيله عن دنيانا .

وجمعته هذه المرحلة بأصدقاء استمرت وتعززت صداقته معهم حتى وفاتهم أو وفاته، ولن أحاول سرد الأسماء كاملة خوفاً من نسيان بعضها، وأكتفى بذكر الراحلين كمال الدين رفعت وعاطف عبده سعد، وأيضاً محمد عبد الفتاح أبو الفضل وسعد عفرة ومحمد سمير غانم ويحيى الشاعر، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

وكانت هذه أيضا هى المحطة التى تعرف عبرها بتنظيم الضباط الأحرار الذى شارك معه فى قيام ثورة ٢٣ يوليو

١٩٥٢. وعقب الثورة استمر فى دوره فى قيادة المقاومة الشعبية في منطقة القناة حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى أكتوبر ١٩٥٤ فيما يعرف تاريخيا بـ «حرب التحرير الوطنية».

وقد تجدد دوره القيادى في هذا المضمار مرة أخرى عقب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ حيث خلع الحلة المدنية وعاد لارتداء «الكاكى» ليقود مع إخوانه ورفاقه مرة أخرى المقاومة الشعبية فى بورسعيد حتى تحقق النصر على المعتدين وتم الجلاء الثانى واستكمل فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ المعروف بعيد النصر .

وتحضرنا محطة أخرى مهمة فى مسيرة حياة محمود عبد الناصر وهى اختياره ضمن مجموعة محدودة من الضباط عام ١٩٥٣ لتأسيس «إدارة المخابرات العامة» حينذاك . وخلال عمله بالمخابرات العامة، خاصة منذ توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤، ركز فى نشاطه على العمل العربى والذى كانت المخابرات العامة فى ذلك الوقت أداة التحرك المصرى الخارجي الرئيسى فيه ونجح هذا النشاط فى إنجاز مهمة التحرر الوطنى والاستقلال السياسى للدول العربية .

وترك الراحل بصمته الواضحة في هذا المجال واحتفظ بعلاقات صداقة حميمة استمرت معه حتى وفاته مع عدد من الشخصيات العربية المهمة مثل السيد بشير المغيربى من ليبيا والدكتور فاروق لحمود من الأردن وغيرهما الكثيرون من سوريا ولبنان وفلسطين وبلدان الخليج العربية .

وإذا كان محمود عبد الناصر قد انتقل للعمل برئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨، فإنه استمر فى كونه رجل المهام الصعبة والتكليفات الخاصة، سواء ما تعلق منها بإنجاز مهمة تطوير الأزهر الشريف أو إصدار القوانين الخاصة بحقوق العمال أو عقد أول مؤتمر للمغتربين العرب فى مصر وارتبط اسمه فى العديد من هذه المهام باسم الراحل كمال الدين رفعت الذى جمعته به زمالة دفعة ١٩٤٢ بالكلية الحربية ولم يفرق بينهما سوى رحيل كمال الدين رفعت عن عالمنا بعد ذلك بربع قرن، أى فى عام ١٩٧٧.

وعندما حدثت هزيمة ١٩٦٧ كان محمود عبد الناصر فى مهمة خارج الوطن؛ ولكنه عندما علم بالنكسة عاد على أول طائرة على مطار «بنغازى» بليبيا - نظراً لإغلاق مطار القاهرة فى ذلك الوقت - وارتدى «الكاكى» مرة أخرى وذهب

إلى منطقة القناة فى انتظار أى «تعليمات» للقيادة السياسية ببدء حرب مقاومة شعبية جديدة، على نسق ما تم عام ١٩٥٦ .

وعندما تولى إدارة العلاقات العامة فى رئاسة الجمهورية فى السبعينيات سعى إلى جعل هذه الإدارة وجها إنسانيا يربط بين المواطن العادى ورئاسة الجمهورية وينقل إلى الرئاسة شكاوى المواطنين وآلامهم من جهة ويأتى من الرئاسة لهم بالردود الناجعة الصادقة بعد جهد التحقق والتدقيق ومحاولة تلبية مطالبهم وحل مشكلاتهم قدر الإمكان من جهة أخرى .

وعندما تم اختياره أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية فى يناير ١٩٨٠ ، كان الظرف صعباً والتحدى كبيراً مؤسسياً ووطنياً وقومياً وإقليمياً ولكنه أدى مهمته على أكمل وجه وبما يرضى تاريخه وضميره الوطنى والقومى فى مرحلة كانت مصر والمنطقة تشهدان خلالها تحولات مهمة .

وعندما أصيب فى ذراعه إصابة بالغة بقيت معه آثارها حتى وفاته فى حادث الاعتداء على حياة الرئيس الراحل محمد أنور السادات - حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ لم

يدفعه ذلك أبداً إلى التراجع عن خياراته وقناعاته أو الندم عليها، ولكنه اعتزل العمل السياسى والعمل العام بشكل تام منذ ذلك الوقت دون أن يعتزل القراءة والمتابعة السياسية للأحداث واستمر تواصله مع أسرته الصغيرة والكبيرة ومع أصدقائه وأحبائه .

وحتى وفاته، رفض محمود عبد الناصر رحمه الله دائماً كل العروض والاقتراحات من الجميع، بمن فيهم كاتب هذه السطور وصحفيين وكتاب وأصدقاء له من مصر والعالم العربى، لتدوين مذكراته أو نشر يومياته التى كان يحرص على تسجيلها باستمرار منذ أكثر من ستة عقود .

وكان يرى أن نشر أى مذكرات أو يوميات له قد يتضمن – ولو ضمنيا أو بشكل غير مباشر – إساءة إلى إنسان وهو أمر كان نتيجة طبيعة شخصيته يرفضه من حيث المبدأ . وكان السبب الآخر وراء هذا الرفض هو إيمانه بأنه – مثله مثل الآخرين – لا يملك إلا جزءاً من الصورة والرواية وأن نشر هذا الجزء قد لا يفيد لعدم اكتمال الصورة بل وقد يضر بالحقيقة وبدور الآخرين .

وأخيراً وليس آخراً، كان هذا الرفض جزءاً من شخصية محمود عبد الناصر التى جمعت بين العطاء الوطنى المتدفق والصمت إزاء دوره بتواضع المؤمنين وإنكارهم لذواتهم .

. ويرتبط بهذا الأمر قيمة كان لها مكانة متميزة لدى محمود عبد الناصر وهى قيمة الصداقة والوفاء لها، وهو ما أكتفى بان أسرد له مثلا تلخص فى أنه كان يحرص على الابتعاد عن أى صديق له يعين فى منصب رفيع، ولكنه فور خروج هذا الصديق من هذا المنصب فإنه كان يسارع ليكون أول من يتصل به ويذهب لزيارته، وينطبق الأمر نفسه على إصراره على الاتصال بأى صديق له يمر بمحنة والوقوف بجانبه فيها مهما كلفه هذا الموقف من تبعات، والأمثلة على الحالتين كثيرة لن أفصلها هنا .

كان ما تقدم قبسات من فيض وقطرات من نبع لا ينضب يمكن أن أكتب عنه مجلدات ومجلدات، عن رجل عرفته كأقوى ما تكون المعرفة وشهدته فى مختلف المواقف وتعلمت منه الكثير فى السلوك الشخصى والاجتماعى والالتزام العام والشعور بالمسئولية والعمل الوطنى والقومى والإنسانى وخدمة الآخرين بإيثار لا يبارى، رجل آمن بالله قولا وفعلاً وآمن بوطنه وأمته وأهله وعمل صالحاً، رجل أعطى دون حتى أن يتوقف لمجرد التفكير فى المقابل ودون انتظار كلمة أو لفتة شكر أو عرفان، ولم يجبره العمل العام على التخلى عن

أخلاقياته الدينية والشخصية، رجل أبى دائما أن يتحدث عن نفسه أو دوره، وكان صاحب عزيمة لا تلين وإرادة قادرة على تجاوز كل الصعاب .

رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً وألهمنا وبقية أفراد عائلته وأصدقائه وتلاميذه الصبر والسلوان والاقتداء .

محمود عبد الناصر (٢)
صفحات من دوره العربي

رحل في ١٩ يونيو ٢٠٠٤ أحد ابرز الشخصيات التي لعبت دوراً سياسياً مهماً في مصر والمنطقة العربية خلال فترتي حكم الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر وأنور السادات، وأعني هنا محمود عبد الناصر أحد الضباط الأحرار وأحد مؤسسي جهاز المخابرات المصرى عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر والذي لعب أدواراً سياسية وأدى مهما متنوعة في العقود الثلاثة التالية لذلك حتى تم تعيينه أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية المصرية في نهاية السبعينات من القرن الماضي وظل يتولى هذا المنصب - الذى كان حينذاك أرفع المناصب بمؤسسة الرئاسة المصرية- حتى أصيب في حادث اغتيال الرئيس المصرى الراحل أنور السادات في السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

وسنتعرض هنا للمحات موجزة عن دور محمود عبد الناصر على الصعيد العربى خلال الفترة الممتدة من عام

١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨١ .

وقد بدأ هذا الدور منذ عمل الراحل ضمن المخابرات العامة المصرية عام ١٩٥٣ واستمر معه بعد التحاقه للعمل برئاسة الجمهورية فى عام ١٩٥٨، وهو تاريخ مهم فى تاريخ علاقات مصر العربية نظراً لما شهده من حدوث الوحدة المصرية السورية فى ذلك العام، وحتى تعرضه للإصابة واعتزاله العمل السياسى والعام في أكتوبر ١٩٨١ .

وقد تضمن هذا العمل فى مرحلته الأولى التعامل مع الأحزاب والتنظيمات والشخصيات السياسية العربية فى المشرق العربى بهدف كسب أرضية للقيادة السياسية المصرية حينذاك وأطروحاتها بشأن القومية والوحدة العربية . وتعززت أهمية هذا الدور فى ضوء أنه فى تلك الفترة كانت المخابرات العامة هى الأداة السياسية الرئيسية للسياسة الخارجية لحكومة الثورة فى مصر وكانت تأتى فى الأهمية قبل دور وزارة الخارجية المصرية ذاتها .

وشملت المهام التى أنيطت بمحمود عبد الناصر الكثير من بلدان المشرق العربى، وأحياناً دولاً من منطقة شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ومن منطقة المغرب العربى، ووضعه هذا الدور ليس فقط فى قلب اتصالات ولقاءات القيادة

السياسية المصرية حينذاك مع زعماء الدول العربية، ولكن أيضاً في صلات مباشرة وشخصية وحميمية مع قادة وكوادر القوى السياسية والاجتماعية في الدول العربية، سواء تلك التي كانت تكافح لاستكمال مهام التحرر الوطني والاستقلال السياسي، أو تلك الساعية لإقامة نظم حكم وطنية وقومية بدلاً من نظم أخرى كانت الشكوك تدور حول ممالأتها للاستعمار الغربي أو إسرائيل، وتضمنت تلك العلاقات والاتصالات قادة أحزاب وضباطا كباراً بالجيوش ونقابيين سواء من فئات المثقفين أو الطبقات الوسطى كالمحامين والصحفيين وغيرهم أو من النقابات العمالية.

ومن هذا الموقع وفيه استمع محمود عبد الناصر إلى رؤى وشهادات وتقديرات مباشرة من أصحابها وبادلهم الرؤى والحجج باحترام متبادل وأخذ في الاعتبار لمواقف ومصالح جميع الفرقاء وأضاف تقييمه ورفعه إلى القيادة السياسية بهدف تعزيز الدور السياسي والاقتصادي والثقافي المصري في المنطقة العربية ومعه حركة المد القومي العربي الرابطة لشعوب ودول المنطقة في تلك الفترة.

ومن هذا الموقع وفيه أيضاً حضر محمود عبد الناصر اجتماعات جرت على أعلى مستوى وفي أدق المراحل وأحرج

التوقيتات للقيادة المصرية وقيادات سياسية وحزبية من دول عربية أخرى، خاصة قادة من المشرق العربى بأطيافه الأيديولوجية والسياسية المختلفة .

وشهدت هذه الفترة بالفعل حالة صعود لهذا المد القومى العربى على المستويين الرسمى والشعبى تمثلت فى المواقف الداعمة لمصر قولاً وفعلاً من معظم الحكومات وجميع الشعوب والأحزاب والنقابات العربية خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك تمثلت فى الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ وانضمام اليمن لها فى نفس العام بتأسيس اتحاد الدول العربية والدعم المصرى الفعال والمؤثر لثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ وللثورة الجزائرية المستمرة منذ الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ حتى انتصارها فى يوليو ١٩٦٢ وتحقيق معظم الدول العربية لاستقلالها السياسى خلال تلك الفترة .

وفى عام ١٩٦٤، كان محمود عبد الناصر ضمن الوفد المرافق للرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى زيارته التاريخية للجزائر فى عهد الرئيس أحمد بن بيلا، وهى زيارة توجت جهود مصر فى دعم الثورة الجزائرية حتى تحقق الاستقلال الوطنى لبلد المليون شهيد، ودشنت علاقات

استراتيجية بين البلدين، ومثلت فرصة للاستفادة المباشرة لكل طرف من تجارب الطرف الآخر السياسية والفكرية والحزبية والاقتصادية والثقافية تحقيقاً للإثراء المتبادل .

وخلال عقد الستينيات أيضاً، ومن موقعه في رئاسة الجمهورية لعب الراحل محمود عبد الناصر دوراً رئيسياً في جهود جمع الشتات العربي خارج الوطن الأم، وذلك من خلال الاتصال بالمغتربين العرب أياً كانت أصولهم الوطنية أو جذورهم العرقية أو انتماءاتهم الدينية في جهد حثيث لدمجهم في قضايا الوطن الأم واستعادة الرابطة بين الطرفين لتحقيق مصالح مشتركة تخدم الأهداف القومية العربية للأمة مجتمعة من جهة، سواء كانت سياسية أو استراتيجية أو اقتصادية أو ثقافية، كما تحقق الدعم للجاليات العربية بالخارج من جهة أخرى، سواء الدعم السياسي أو الاقتصادي من خلال توفير مميزات لها للاستثمار في العالم العربي، خاصة مصر، أو الثقافي، من خلال تشجيع زيارات الجيل الأول والثاني والأجيال التالية لأوطانها الأم ومساعدتهم على الاحتفاظ بهويتهم القومية واللغوية في الدول المتواجدين بها .

وكللت هذه المساعي لمحمود عبد الناصر وآخرين بالنجاح عندما انعقد أول مؤتمر للمغتربين العرب استضافته القاهرة

وخاطبه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وكان أول حدث من هذا النوع يجرى داخل الوطن العربى ومثل سابقة لحقت بها مؤتمرات مماثلة بعضها كان على المستوى القومى العربى والبعض الآخر كان على المستوى القطرى لكل دولة عربية على حدة .

وفى مرحلة السبعينيات ومن موقعه فى رئاسة الجمهورية أيضاً وفى فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات كان من مهام محمود عبد الناصر فى إحدى المراحل التعامل مع اللاجئين السياسيين العرب فى مصر . وكان من هؤلاء من جاء إلى مصر فى عقد الخمسينيات أو الستينيات من القرن العشرين هرباً من نظم وحكومات اختلف هؤلاء معها وكان كثير منهم من الداعمين للرؤية المصرية للقومية العربية كما تجسدت فى عهد الرئيس عبد الناصر، وكانوا محل اضطهاد من حكومات بلادهم لهذا السبب أو لاتهامهم بالمشاركة فى محاولات انقلابية ضد تلك الحكومات سواء لحساب مصر أو غيرها ..

ووجد هؤلاء فى مصر الملجأ والملاذ الآمن خاصة فى ظل سياسة انتهجتها واتبعتها القيادة السياسية المصرية منذ زمن بعيد - حتى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وهو عدم

تسليم اللاجئين السياسيين أو ممارسة الضغوط عليهم لإجبارهم على تركهم مصر والعودة إلى بلادهم أو التوجه إلى أى مكان آخر . وربطت بين محمود عبد الناصر وهؤلاء علاقات وطيدة وقوية منذ توليه الشئون العربية بالمخابرات ثم برئاسة الجمهورية، ولعبت طبيعة هذه الصلة دوراً مهما فى سلاسة العلاقة بين الرئاسة المصرية وهذه الشخصيات اللاجئة لمصر .

وزاد على حفاوة وكرم الإستقبال والاستضافة التوسط فى العديد من الحالات بين هذه الشخصيات وحكومات بلادها لترتيب عودتها إلى بلدانها الأصلية بقناعة ورغبة منها وبضمانات من حكومات بلدانها لضمان أمن وسلامة هذه الشخصيات وإعطائها وضعها ورد اعتبارها بل وفى بعض الأحيان إدماجها من جديد فى النظام السياسى لتلك البلدان، وبقى من هذه الشخصيات من اختار البقاء فى مصر محل تقدير واحترام من مصر قيادة وشعباً .

كان ما تقدم مجرد لمحات عابرة من دور مهم لمحمود عبد الناصر على صعيد العمل العربى وسياسة مصر العربية عبر حوالى ثلاثة عقود من تايخ مصر والعرب المعاصر، ولا شك فى أن التناول الكامل والمفصل لهذا الدور يستغرق صفحات وصفحات لا يتسع لها المجال هنا وقد يتم تناولها بإسهاب وتوثيق فى وقت لاحق .

محمود عبد الناصر (٣)
أضواء على دوره فى علاقات مصر مع العالم الخارجى

جاء رحيل محمود عبد الناصر عن عالمنا فى ١٩ يونيو ٢٠٠٤ ليعيد إلي الذاكرة الجمعية والفردية ذكريات عن أدوار بارزة ومتعددة لعبها هذا الرجل في خدمة القضايا الوطنية . ولئن تم تناول الجوانب المحلية والعربية لهذا الدور في الجزءين السابقين، فإننا نكتفى هنا بتناول بعض ما لم يتم التعرض له من قبل، وأعني أدوار الراحل المتعددة فى مراحل مختلفة فى سياسة مصر تجاه العالم الخارجى، دون تناول للبعد العربى فى هذا المجال لتفادى تكرار ما سبق تناوله من قبل .

ويبرز فى سياق هذا الدور فى سياسة مصر تجاه العالم الخارجى بشكل خاص مشاركة محمود عبد الناصر فى الإعداد لزيارة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ليوغوسلافيا عام ١٩٦٢ ومرافقته للرئيس الراحل فى هذه

الزيارة، وهى زيارة مثلت مرحلة متقدمة من الروابط القوية التى جمعت مصر ويوغوسلافيا منذ ما بعد قمة باندونج لعام ١٩٥٥ . وشهدت هذه الزيارة نقلة نوعية فى العلاقات المصرية اليوغوسلافية .

فعلى الصعيد الثنائى، شكلت الزيارة فرصة للتعرف على التجربة اليوغوسلافية المتقدمة حينذاك بشأن بناء اشتراكية ذات خصائص يوغوسلافية وذات استقلالية عن النموذجين السوفيتى والصينى للاستفادة منها فى بناء وتطوير التنظيم السياسى والشعبى الوحيد فى مصر حينذاك وهو «الاتحاد الاشتراكى العربى» وبناء اشتراكية فى إطار خصوصية الحالة المصرية، وكان محمود عبد الناصر واحداً ممن يتولون هذه المهمة فى تلك الفترة .

وكان وجه الاستفادة الثانى هو فى التعرف على التجربة اليوغوسلافية فى الإدارة والاقتصاد المعروفة تاريخياً فى تلك الحقبة باسم «التسيير الذاتى» وهى تجربة حاولت نقلها قيادة الثورة الجزائرية عقب استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ بإضافات وتعديلات توائمها مع البيئة المحلية الجزائرية وخصوصياتها . وقد تم استخلاص عدة دروس مهمة من التجربة اليوغوسلافية من جانب الوفد المرافق للرئيس عبد الناصر فى هذا

الخصوص، وساهمت بشكل خاص فى تعزيز القطاع الثالث الذى كان ركيزة الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت وأعنى به القطاع التعاوني والذى صمد بعد ذلك لعقود .

وكان وجه الاستفادة الثالث هو إيجاد رابطة مع مسلمى يوغوسلافيا الذين كانوا يشعرون أنهم في عزلة عن بقية العالم الإسلامى، خاصة من خلال القيود التى فرضتها طبيعة وأيديولوجية النظام السياسى الشيوعى فى يوغوسلافيا فى ذلك الوقت وكانت هذه الزيارة فرصة لإيجاد رابطة بين مصر بلد الأزهر الشريف ومسلمى يوغوسلافيا . وكان محمود عبد الناصر ضمن الوفد المرافق للرئيس عبد الناصر الذى زار مدينة سراييفو وتعرفوا على الطبيعة على أوضاع المسلمين اليوغوسلاف فى البوسنة قبل عقود من اندلاع حرب البوسنة فى التسعينيات من القرن الماضى والتقوا مع مفتى سراييفو وقيادات ووجهاء مسلمى يوغوسلافيا، وتحدث الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خلال تلك الزيارة عن هوية مسلمى البوسنة الوطنية والثقافية، وهو حديث ذكره لى بعد ذلك بعقود مسئولون بوسنيون بأنه كان السبب فى أول إقرار من جانب حكومة الرئيس الراحل تيتو فى ذلك الوقت بهوية مستقلة لأهل البوسنة وليس اعتبارهم مجرد ذوى أصول

تركية يعيشون فى يوغوسلافيا .

وخلال نفس تلك الزيارة، تم الاتفاق على موافاة مسلمى البوسنة بآلاف النسخ من القرآن الكريم المطبوعة فى مصر وعلى استضافة مبعوثين من مسلمى يوغوسلافيا فى منح سنوية للدراسة بالأزهر الشريف وإرسال شيوخ من الأزهر إلى هناك فى المناسبات والأعياد الإسلامية، وأظهرت الزيارة الحدود والقيود التى فرضها النظام السياسى القائم فى يوغوسلافيا حينذاك على المسلمين وحركتهم، كما ساهمت هذه الزيارة فى إبراز إهتمام بلد عربى مسلم بحجم وثقل مصر بأوضاع المسلمين اليوغوسلاف مما جعل ظروف حياتهم أفضل نسبياً فى ضوء مراعاة القيادة السياسية اليوغوسلافية لهذا الاهتمام المصرى بهم وأخذاً فى الاعتبار تميز العلاقات المصرية اليوغوسلافية فى تلك الفترة .

وعلى الصعيد الدولى، أدت زيارة الرئيس عبد الناصر إلى يوغوسلافيا إلى بلورة أوضح للشراكة المصرية اليوغوسلافية - ومعهما الهند - لتأسيس قطب جديد فى السياسة الدولية فى زمن الحرب الباردة هو حركة عدم الانحياز التى كانت لعقود قوة فاعلة ومؤثرة فى النظام الدولى ومنظماته المختلفة، وتم بحث أوجه التنسيق والتعاون بين مصر ويوغوسلافيا

لطرح قضايا العالم الثالث فى المحافل الدولية والدفاع عنها .

وأخيراً كانت هذه الزيارة فرصة للنظر بعين ناقدة لما يحمله النظام الشيوعى القائم هناك من معالم تمييز وتفاوت، ومنها على سبيل المثال منع المواطنين اليوغوسلاف من الدخول إلى جزيرة بريوني اليوغوسلافية لاقتصارها على الرئيس اليوغوسلافى وأسرته وقادة الحزب الحاكم حينذاك (رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف) وضيوف الرئيس، وهى معالم ساهمت لاحقاً ضمن أوجه قصور ونقص ومعالم أخرى فى سقوط النظم الشيوعية ليس فقط فى يوغوسلافيا وإنما فى بقية دول شرق ووسط أوروبا .

وفى الستينيات أيضاً ساهم محمود عبد الناصر فى عدة زيارات حزبية وسياسية لوفود من الاتحاد الاشتراكى العربى إلى عدة دول فى شرق أوروبا مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا بهدف التعرف على تجارب الأحزاب الشيوعية فى هذه الدول وكيفية تطبيق الاشتراكية بها وأساليب التثقيف السياسى وتدريب وإعداد الكوادر، وأيضاً بهدف تبادل الخبرات والآراء ولم يعن ذلك فى أى مرحلة أن الهدف كان نقل تجارب هذه الدول والأحزاب بشكل حرفى إلى مصر أو إعادة إنتاج هذه التجارب، بل كان هناك وعى بخصوصيات التجربة

الاشتراكية فى «الجمهورية العربية المتحدة» فى ذلك الوقت، سواء من جهة الدور الحيوى للدين والقومية فى هذه التجربة والأيديولوجية الموجهة لها، أو فى الطابع السلمى الإجتماعى لها دون اللجوء إلى مقولات الصراع الطبقي، أو فى التفرقة بين مفهوم الحزب الشيوعى كحزب وحيد وحاكم يتشكل من الطبقة العاملة وبين مفهوم التنظيم السياسى الشعبى الوحيد فى إطار لتحالف عدة فئات اجتماعية كما كان سائداً فى الحالة المصرية. وشهدت هذه الزيارات نقاشات صريحة لاتخلو من خلافية من الطرفين .

وفى السبعينيات ومطلع الثمانينيات وبصفته نائباً لرئيس الديوان الجمهورى ثم أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية - بعد قرار الرئيس الراحل انور السادات بإلغاء منصب رئيس الديوان - وحتى إصابته فى حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ الذى شهد اغتيال الرئيس السادات، قام محمود عبد الناصر ضمن أدوار أخرى بدور همزة الوصل بين الرئاسة المصرية وشخصيات وقيادات منظمات غير حكومية من الغرب، ويشكل خاص الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية، وكان هؤلاء فى مرحلة أولى من الاقتراب والاستكشاف مع مصر بعد عقود من القطيعة أو من الصورة

السلبية لمصر فى أذهانهم وعقولهم بنتيجة خلافات سياسية بين مصر وحكومات تلك البلدان فى الستينيات أو نتيجة توجهات وسائل الإعلام بدولهم والتى كانت تحت سيطرة أو توجيه قوى وجماعات ضغط مناوئة لمصر. أو لأى علاقات طيبة بين شعوب وحكومات البلدان الغربية وبين حكومة وشعب مصر .

وتعددت لقاءات محمود عبد الناصر مع تلك الشخصيات الزائرة وكانت لقاءاته معهم فى كثير من الأحيان تمهيداً للقاءات الرئيس معهم عقب رفع تقارير منه للرئيس الراحل بشأن أهمية هذه الشخصيات والمنظمات التى يمثلونها بالنسبة لمصر وجدوى استقبال الرئيس الراحل لهم .

وخلال نفس الفترة الزمنية المشار إليها، شارك محمود عبد الناصر فى الإعداد للعديد من زيارات الرئيس السادات الخارجية، ورافقه فى بعضها، خاصة زيارته الأخيرة للولايات المتحدة فى صيف ١٩٨١ والتى كانت علامة بارزة فى مسيرة العلاقات المصرية الأمريكية أثرت على ما بعدها، وكذلك شارك فى الإعداد لزيارة الكثير من رؤساء وقادة دول العالم إلى مصر ولقاءاتهم مع الرئيس السادات .

وربما كان من أهم علامات دور محمود عبد الناصر فى

بسياسة مصر الخارجية فى ذلك الوقت مرافقته للرئيس السادات عند تسلمه أجزاء من سيناء المحررة طبقاً لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وإعلان الرئيس الراحل من هناك رفضه لأى بقاء للاستيطان الإسرائيلي على أرض شبه جزيرة سيناء بالرغم من توسلات رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحم بيجن ومحاولات المستوطنين أنفسهم ممارسة ضغوط في هذا الاتجاه .

وحضر محمود عبد الناصر أكثر من قمة مصرية إسرائيلية، ولم ير فى ذلك تناقضاً مع أدوار سابقة له فى الخمسينات والستينات لتحقيق التحرر الوطنى فى مصر والدول العربية والإفريقية، أو لبناء توافق عربى حول القومية والوحدة العربية؛ لأنه رأى بوضوح أن استراتيجية التفاوض على السلام مع إسرائيل وطرحها فى إطار تسوية إقليمية عربية إسرائيلية تشمل الشعب الفلسطيني كان أفضل ما يمكن تحقيقه فى ظل الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية الموجودة فى ذلك الوقت وفى ظل الحاجة للاهتمام بأوضاع الداخل المصرى وإعطاء دفعة لعجلة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن المصرى وإيجاد فرص عمل له وتحسين كم ونوعية الخدمات التي يحصل عليها .

وهكذا ظل محمود عبد الناصر وفياً لقناعاته وخياراته حتى تعرض للإصابة فى حادث اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ المعروف تاريخياً بحادث المنصة وهو حادث مثل نهاية العمل السياسى والعام لمحمود عبد الناصر دون أن يمثل نهاية اهتمامه وتقديراته وتحليلاته القيمة للأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية على حد سواء .

محمود عبد الناصر (٤)
استراحة المحارب الأخيرة

لا شك أن محمود عبد الناصر كان ممن بقى من أولئك الرجال الذين يمكن القول بدرجة مطلقة من اليقين أنهم ينتمون إلى عصر النبلاء والفرسان، إلى عصر كان عدد من أبناء هذا الوطن وهذه الأمة قد نذروا حياتهم بالكامل، نهارهم وليلهم، صيفهم وشتاءهم، لتحقيق ما فيه مصلحة وطنهم وأمتهم، وبالتالى اختلط الخاص بالعام لديهم؛ لم يعرفوا معنى لكلمة «عطلة» وقرروا أن تكون حياتهم كلها عطاءً ممتداً، دون السؤال عن مقابل أو ثمن أو منصب أو جاه أو ثروة .

هؤلاء الرجال لم يدخلوا السياسة من باب الوجاهة الاجتماعية أو من باب استكمال مثلث القوة والثروة والنفوذ . كما أنهم دخلوا السياسة فى زمن لم تكن السياسة فيه مصدراً للربح أو التكسب . وقبل ذلك وبعده؛ فإنهم عملوا

بالسياسة فى وقت كان ثمن ذلك هو المخاطرة بأرواحهم وحمل أكفانهم على أيديهم كل يوم وليلة فداءً للوطن والأمة، ولكنهم لم يعبأوا بكل ذلك فجل الفدائى والمفتدى . وكانت الرسالة الوطنية والقومية لديهم واضحة لا لبس فيها ولا غموض، ولم يكن العدو أبداً من أبناء نفس الوطن أو الأمة، بل كان العدو هو الأجنبى المحتل والمسيطر على السياسة وناهب ثروات الوطن، وبالتبعية كل من يتعاون مع هذا العدو.

كان العنوان هو صفقة عقدها هؤلاء الرجال مع الله والوطن قدموا طبقاً لها كل ما يملكون من طاقة وجهد وأعصاب وحياة لم يشارك الوطن فيها أسرة أو أهل، بل كان جزءاً من تربيتهم لأبنائهم وبناتهم أن هذه الحياة التى يحيونها هى الأمر الطبيعى: أى أن حياة الإنسان هى بالأساس عطاء بلا مقابل من أجل الوطن وفى سبيل مرضاة خالقه، كما أنهم أقاموا حياتهم مع ذويهم على النهج نفسه من حيث وجودهم أو غيابهم، ففى الحالتين الوقت كله مكرس للعطاء للوطن بلا حدود ولا قيود ولا حساب .

كان الراحل محمود عبد الناصر ضمن هؤلاء الذين

حاربوا منذ البداية وحتى النهاية فى كل المعارك التى دخلها الوطن، فى الحرب العالمية الثانية عندما حاربت مصر بجانب الحلفاء ضد المحور، وفى فلسطين عام ١٩٤٨ عندما حاربت مصر مع أشقائها العرب فى محاولة لاستعادة الوطن السليب هناك، وفى منطقة القناة ضد الاحتلال البريطانى بعدما ألغت حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٥١ معاهدة ١٩٣٦، وضد الاحتلال والقصر فى القاهرة مع الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ ، ثم مواصلة حرب التحرير الوطنية فى القناة حتى توقيع معاهدة الجلاء فى اكتوبر ١٩٥٤ وخروج المحتل فى ١٨ يونيو -عيد الجلاء- ١٩٥٦ ، ثم عاد وارتدى الزى العسكرى ليكون ضمن قادة المقاومة الشعبية فى وجه العدوان الثلاثى فى مدينة بورسعيد فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦، وتحقق اندحار العدوان بفضل الله وصمود الشعب والجيش ممثلين فى المقاومة الشعبية قبل أن يكون بفضل تدخلات أو إنذارات القوى الخارجية..

ومن موقعه فى جهاز المخابرات العامة المصرية - الذى كان أحد من أنشأوه باختيار شخصى من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتحت قيادة السيد زكريا محيى الدين عام

١٩٥٢ - ثم لاحقاً في موقعه في رئاسة الجمهورية التي أمضى بها ربع قرن من حياته، لعب محمود عبد الناصر دوراً فعالاً في دعم حركة التحرر الوطني في الدول العربية وتعزيز دعوة القومية العربية والوحدة العربية لتجسد وحدة الشعوب وتترجمها إلى مواقف سياسية وتوجهات واضحة تحقق مصالح مصر الوطنية وأمنها القومي، وتعددت المعارك التي خاضها وحارب فيها محمود عبد الناصر على هذه الجبهة، وتزامن معها معارك بناء الوطن من الداخل وتعددت جبهاتها أيضاً من تطوير الأزهر الشريف وجامعته وتحديثها وتنويع مناهجها، إلى إصدار القوانين الخاصة بحقوق العمال المصريين في مختلف ميادين الإنتاج في ظل خطة طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وينتقل مرة أخرى إلى ميادين خارجية محارباً من اجل الوطن والأمة، فمن تنسيق الإعداد والتحضير لأول مؤتمر للمغتربين العرب في القاهرة خاطبه الرئيس عبد الناصر إلى مشاركة للرئيس الراحل في جولات خارجية مهمة ضمت الجزائر في أعقاب استقلالها وخلال حكم الرئيس أحمد بن بيلا عام ١٩٦٤ ، ويوغسلافيا السابقة في عهد الرئيس تيتو في ظل تصاعد شراكة مصرية يوغسلافية في حركة عدم

الانحياز وفى مجمل العلاقات الدولية ودور مصرى فى دعم مسلمي يوغسلافيا ثقافياً ودينياً ضمن دور مصرى أشمل فى توفير مظلة ومرجعية للجاليات الإسلامية خارج حدود الوطن العربى والإسلامى .

وفى حرب ١٩٦٧ ، كان محمود عبد الناصر خارج الوطن ولكنه لم يتوان عن العودة عن طريق مطار طبرق بليبيا وارتدى زيه العسكرى من جديد فى انتظار تعليمات القيادة السياسية بالتوجه إلى منطقة القناة لبدء مقاومة شعبية جديدة ضد الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء هذه المرة، إلا أن القيادة السياسية ارتأت اتباع استراتيجية بديلة .

وفى السبعينات حارب محمود عبد الناصر فى معركة من نوع جديد ألا وهى إيصال صوت المواطن العادى وشكواه إلى الرئيس الراحل أنور السادات شخصياً عبر مؤسسة الرئاسة، وأشرف لمرحلة ما على شئون اللاجئين السياسيين العرب فى مصر، واختار الرئيس الراحل أنور السادات محمود عبد الناصر أمينا عاماً لرئاسة الجمهورية وهو منصب استمر فيه حتى أصيب فى حادث الاعتداء على حياة

الرئيس السادات فى المنصة فى السادس من أكتوبر ١٩٨١

وفى هذا الموقع الجديد، كان بجانب الرئيس الراحل السادات فى جولات خارجية وداخلية وفى مرحلة حرجة من حياة مصر والمنطقة والعالم بأثره، وشارك فى جهود السعى للسلام الشامل والعادل فى المنطقة وفى معركة البناء والتنمية وإعادة الإعمار والتوسع الزراعى فى الداخل .

وعقب حادث ٦ أكتوبر ١٩٨١ قرر محمود عبد الناصر أن ينتقل إلى استراحة هى الأولى فى حياته ومنذ انغماسه فى العمل الوطنى قبل حوالى أربعة عقود، وقرر أن يكتفى بموقع المراقب والمحلل لذاته وللمحيطين به والمقربين منه يتبادل الرأى والتقييم من مكان مختلف اختاره بنفسه حيث استراحة المحارب .

وخلال هذه المعارك كافة لم يعرف محمود عبد الناصر معنى الخلود إلى الراحة ولم يفكر ولو للحظة فى نفسه أو فى منصب يتطلع إليه أو سلطة يلهث وراءها . لم يتملق ولم يداهن ولم يسع إلى سلطان، بل كان مصدر قوته دائماً هو علاقته المباشرة مع البشر من حوله، سواء من كان يعرفهم ويعرفونه مباشرة أو من كانت الصلة معهم غير مباشرة، وكان رصيده لدى هؤلاء جميعاً هائلاً لم يختلف عليه أحد،

حتى الذين اختلفوا مع مرحلة أو أخرى من المراحل التى حارب فيها محمود عبد الناصر معارك الوطن ومعاركه اجتمعوا جميعاً على محبته واحترامه وتقدير أدواره فى خدمة الوطن والأمة من منطلق إدراكهم لصدق دوافعه وعمق إيمانه بالله والوطن وتضحياته التى لم تنته ولم تعرف حسابات المكسب والخسارة .

وبالتالى كان رهان محمود عبد الناصر على البشر وعلى الخير داخل هؤلاء البشر وبأن الخير فى هذه الدنيا أكثر من الشر فيها . ومن هنا كان رهانه على الصداقة والوفاء لها معياراً ثابتاً فى حياته أيا كانت التكلفة حتى رحل عن عالمنا وقد غرس فينا وفى الكثير من المصريين والعرب فى الداخل والخارج قيم الانتماء والولاء للوطن دون مقابل وخوض معاركه الحقيقية وليس المفتعلة وقدم نموذجاً حياً على العطاء بلا حدود وأعاد الوعى بأهمية التاريخ والجذور والهوية والإيمان كدوافع ومحددات للعمل الجاد وكركائز صلبة لمواجهة الحاضر وتحدياته بشجاعة المحارب وصولاً إلى مستقبل أفضل للوطن وأجياله القادمة .

وبعد ذلك انتقل المحارب محمود عبد الناصر إلى

استراحته ثانية وكانت هى الأخيرة فى هذه الدنيا ومنها، دونما أن يعنى ذلك أن تراثه قد زال أو تآكل بل هو باق معنا، بل ربما تكون هذه فرصة لإعادة جمع هذا التراث حتى تتواصل الاستفادة لدى أجيال وأجيال من أبناء مصر والعروبة من هذا التراث الغنى وذخائره النفيسة .

كمال الدين رفعت:
فى ذكرى رحيل مناضل وسياسى مصرى عربى

تقترب هذه الأيام الذكرى الثالثة والثلاثون لرحيل مناضل وسياسى مصرى عربى بارز نزعم أنه لم ينل حقه من التناول للدور الذى لعبه على الساحتين المصرية والعربية خلال حوالى ثلاثة عقود امتدت منذ نهاية الأربعينيات وحتى رحيله عن دنيانا فى يوليو من عام ١٩٧٧ .

والشخصية التى نتعرض لها هنا هو السيد كمال الدين محمود رفعت، أحد أبرز عناصر الصف الثانى من قيادات التنظيم الضباط الأحرار الذى قاد ثورة ٢٣ يوليو فى مصر . ولكن الدور السياسى لكمال رفعت لم يتوقف عند حدود دوره فى أحداث ليلة الثورة، وهو دور بارز شهد به آخرون، ولكن سابق على أحداث تلك الليلة ولاحق له .

ولن يسعفنا المقام هنا لتناول دور كمال رفعت بمختلف أبعاده أو بتفاصيله الثرية والمتنوعة، ولكننا سنلقى بعض

الضــوء على مــحطات رئيـســيـة في مــســيـرة هذا المناضل والسـياسى المصرى والعربى البارز، علماً بأن الكاتب الكبير مصطفى طيبـة عرض جـزءاً من دور كمـال رفـعت فى كـتـاب صدر له في مـصـر في نهـاية الستينيات من القـرن الماضى بعنوان «حرب التحرير الوطنيـة: أوراق من مـذكـرات كـمـال الدين رفعت» .

فقد تعرف كمال رفعت على الرئيس المصرى الراحل جمال عـبـد النـاصـر الذى ضـمـه إلى تنظيم الضـبـاط الأحـرار منذ تأسيسه وظل كمال رفعت محل ثقة الرئيس الراحل حتى وفاة الأخير في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. ومن الأدوار الوطنية البـارزة للسـيـد كـمـال رفـعت كـان قـيـامـه بتـدريب المتطوعين وقـيـادة وتخطيط عمليات المقاومة الشـعبية ضد الاحتـلال البريطانى فى منطقة القناة عقب إلغـاء رئيس الوزراء المصرى حينذاك مـصطفى النحـاس لمعـاهدة ١٩٣٦ المصـرية البـريطانيـة فى أكتوبر ١٩٥١.

وعقب قيام ثورة يوليو، واصل دوره القيادى فى عمليات المقاومة الشعبية فى القناة على أرضية أقوى هذه المرة وبدعم من حكومة الثورة. كما انحاز بقوة إلى الرئيس عبد الناصر

فى صراعه مع اللواء محمد نجيب فيما يعرف تاريخياً بأزمة مارس ١٩٥٤. كذلك كلفه الرئيس الراحل عبد الناصر - عقب توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فى أكتوبر ١٩٥٤ - بالعديد من الأدوار على الصعيد العربى، خاصة فى بلدان المشرق العربي ومنطقة الخليج، فى إطار البحث عن أفضل السبل لتعبئة الشعوب العربية فى «معركة التحرير والوحدة»، بحسب التصور الناصري لهذا الهدف واستراتيجيات تحقيقه.

ولكنه سرعان ما عاد عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ليقود المقاومة الشعبية ضد القوات الفرنسية والبريطانية فى منطقة القناة . وبعد انسحاب القوات المعتدية عاد للعب دوره على الصعيد العربى وتوظيف هزيمة العدوان الثلاثى على المستوى القومى العربى، حتى دخل الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة وزيراً عقب الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨، وعقب انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ عينه الرئيس الراحل عبد الناصر عضواً بمجلس الرئاسة الذى كان أعلى سلطة فى مصر حينذاك حتى تم حل المجلس عام ١٩٦٤ .

وخلال تلك الفترة كان كمال رفعت رجل المهام الصعبة:

تولى وزارة القوى العاملة وقت إعلان قوانين يوليو الاشتراكية وتولى وزارة الأوقاف وقت إصدار قانون تطوير الأزهر، ولعب دوراً مهما في محادثات الوحدة الثلاثية المصرية السورية العراقية عام ١٩٦٣، ثم تولى مسئولية أمانة الفكر والدعوة في الاتحاد الإشتراكي العربي، التنظيم السياسي الوحيد المنشأ في أعقاب التحولات الاشتراكية في مصر في مطلع ستينيات القرن الماضي . وفي هذا المنصب الأخير كان عليه عبء أساسي في صياغة وتعريف الأيديولوجية الرسمية للدولة المصرية حينذاك: «الاشتراكية العربية» وبيان تميزها عن غيرها من جهة وعلاقتها بها من جهة أخرى، خاصة الإسلام والماركسية وأيديولوجية حزب البعث .

وكانت له كتابات وإسهامات مهمة على الصعيدين الفكري والسياسي في هذا المجال . وفي هذا الموقع لعب دوراً خارجياً في العلاقات مع أحزاب خارجية، سواء في دول الكتلة الاشتراكية السابقة أو في دول عربية مثل جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب البعث والأحزاب القومية والناصرية في مختلف البلدان العربية . كما لعب خلال نفس الفترة دوراً محورياً في عقد أول مؤتمر للمغتربين العرب

بالقاهرة عام ١٩٦٤ .

وعقب وفاة الرئيس عبد الناصر، لم يشترك كمال رفعت في صراع الرئيس الجديد حينذاك أنور السادات مع العديد من رموز المرحلة الناصرية فيما عرف بأحداث مايو ١٩٧١، ولكنه سرعان ما اختلف بهدوء ودون ضجيج مع توجهات القيادة الجديدة في مصر، مما أدى إلى خروجه من منصبه الوزارى وتعيينه سفيراً لمصر لدى المملكة المتحدة، ولكن خلافه المتزايد مع سياسات الرئيس الراحل السادات لم تتواءم مع البقاء طويلاً فى هذا الموقع وانتهى الأمر بخروجه من أى موقع رسمي .

وعندما بدأت تجربة التعددية السياسية في مصر بإنشاء «المنابر» عام ١٩٧٤ داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، تقدم مع كل من النائب الحالى فى البرلمان المصرى كمال أحمد والأستاذ الجامعي الراحل الدكتور عبد الكريم أحمد بطلب تأسيس «المنبر الاشتراكى الناصرى»، وأصدر كتابه الشهير «ناصريون: نعم» والذى اعتبر رداً غير مباشر على ما كرره الرئيس السادات حينذاك من أنه لا يوجد ما يسمى «ناصريون» .

ولكن انتهى الأمر بقرار للرئيس الراحل السادات بإنشاء

ثلاثة منابر فقط: اليمين والوسط واليسار، وبالتالى انضم السيد كمال رفعت - بعد فترة تفكير وبعد فشل محاولات متتالية للحصول على موافقة حكومية على إنشاء منبر ناصرى - إلى منبر اليسار الذى سمى بالتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والذى تحول - مع المنبرين الآخرين بقرار من الرئيس السادات عقب انتخابات نوفمبر ١٩٧٦ النيابية فى مصر - إلى حزب .

وقد رشح كمال رفعت نفسه فى تلك الانتخابات ولم يفز فيها وتعرض خلال حملته الانتخابية لهجوم حاد من صحيفة «الأخبار» اليومية المصرية ورئيس تحريرها فى ذلك الوقت الراحل الأستاذ موسى صبرى . فكتب الأستاذ موسى صبرى مقالاً فى افتتاحية جريدة الأخبار بعنوان «السيد كلام رفعت» متهماً السيد كمال رفعت بالحديث كثيراً عن انتقادات الوضع السائد فى مصر حينذاك ورفع مطالب بشأنه متسائلاً عما فعله السيد كمال رفعت عندما كان فى السلطة بشأن هذه الانتقادات والمطالب . ورد السيد كمال رفعت بمقال نشر فى جريدة الأخبار اليومية ونشر أيضاً فى مجلة الطليعة الشهرية بعنوان «كمال رفعت يفقد تأمينه»[١] . ورد الأستاذ

موسى صبرى بمقال بعنوان «اشتراكية المرسيدس ٧٦» متهماً السيد كمال رفعت بأنه يعيش فى مستوى أعلى بكثير من أبناء الشعب المصرى الذين ترشح للتعبير عنهم متهمه ضمنياً بأنه لا يشعر بمعاناة هؤلاء .

وفي ذلك الوقت تولى السيد كمال رفعت منصب المتحدث الرسمى لحزب التجمع وعضو القيادة الثلاثية به مع رئيس الحزب وسكرتيره العام . وخلال هذه المرحلة رأس كمال رفعت لجنة الشئون الخارجية بحزب التجمع لفترة، كما كان زعيماً للفصيل الناصرى بالحزب، وإن كان الكثير من الناصريين بقوا خارج حزب اليسار وواصلوا محاولاتهم لإنشاء حزب ناصرى منفصل .

وقد ارتبط اسم كمال رفعت خلال حياته بالعديد من الأسماء التي عملت معه في مختلف المواقع التى شغلها وجمعته بهم صلة صداقة حميمة أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الراحلين محمود عبد الناصر ولطفى واكد .

وبهدوء، ودون ضجيج أيضاً، رحل كمال رفعت عن عالمنا فى يوليو ١٩٧٧ فى سن الخامسة والخمسين إثر نوبة قلبية مفاجئة تاركاً تراثاً قد نتفق أو نختلف معه كلياً أو جزئياً، ولكننا بالتأكيد لا نملك إلا أن نحترمه .

محمد فائق:
وجه مشرق لمصر في إفريقيا

عندما سافرت في مهمة عمل إلى العاصمة الزامبية لوساكا في سبتمبر ١٩٩١، كانت زامبيا على مشارف انتخابات رئاسية، كانت الأولى القائمة على أساس التعددية السياسية منذ استقلال هذا البلد الإفريقي الكبير، وواجه فيها الرئيس الزامبي آنذاك «كينيث كاوندا»، بطل حركة التحرر الوطني في بلاده ورئيس البلاد منذ استقلالها، منافسة من أكثر من مرشح .

وكنت عضواً في وفد مصر إلى مؤتمر وزراء التجارة والاقتصاد الأفارقة الذي انعقد في لوساكا في ذاك الشهر . وتمت دعوة الوفود المشاركة في المؤتمر إلى حفل استقبال أقيم بهذه المناسبة، وكان مدعواً إليه أيضاً مرشحون متنافسون مع الرئيس كينيث كاوندا في الانتخابات الرئاسية التي كانت على الأبواب حينذاك .

ووقفت بصحبة رئيس الوفد المصري المشارك في المؤتمر

نتحدث مع أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية، وعندما علم المرشح أننا من مصر، فاجأنا بالقول: «إن أبى من مصر» . وتبادلنا أنا ورئيس الوفد المصرى نظرات الدهشة والاستغراب، واستطرد المرشح للرئاسة الزامبية يقول إنه لم يقصد أباه الحقيقى، بل أباه الذى رعاه وتولى الإشراف على تعليمه وتوجيهه وتدريبه العسكرى وإقامته فى مصر عندما فر من بلاده صغيراً للانضمام للمقاتلين من أبناء بلاده للنضال من أجل التحرر الوطنى والاستقلال لزامبيا .

وواصلت الشخصية الزامبية الحديث قائلة إن هذا «الأب» المصرى شخصية مشهورة فى مصر . وتطلعنا إليه متشوقين لمعرفة الاسم الذى سينطق به، فقال «اسم هذا الشخص هو محمد فائق»! .

وعندما كنت أشارك فى مؤتمر عن «إفريقيا والعولمة» بمقر جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو فى أكتوبر ٢٠٠٩، وكان يشارك به الزعيم الإفريقى الكبير ورئيس ناميبيا الأسبق «سام نجوما»، عندما علم الأخير أننى من مصر عانقنى بقوة وكان أول سؤال له هو: «كيف حال صديقى محمد فائق» ؟

وربما لا يعرف العديد من أجيال النشء والشباب فى

مصر عن السيد محمد فائق سوى أنه يرأس حالياً المنظمة العربية لحقوق الإنسان وأنه عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر وصاحب ورئيس دار المستقبل العربى للنشر . ولكن للسيد محمد فائق تاريخ وطنى وقومى طويل وبصمة مهمة فى عدة مجالات منها الإعلام داخلياً وخارجياً والتأثير المصرى فى القارة الإفريقية خارجياً .

وقد تولى عدداً من المناصب الرفيعة، كانت إفريقيا قاسماً مشتركاً فيها، وكان أبرزها توليه منصب مستشار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للشئون الإفريقية ومن ثم تولى منصب وزير الدولة للشئون الخارجية وبعد ذلك منصب وزير الإعلام .

وعبر كافة هذه المناصب وقبلها كان السيد محمد فائق، وبحق، هو مهندس الدور المصرى فى إفريقيا وأحد أبرز صناع السياسات المصرية تجاه قضايا القارة فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهما عقدان محوريان فى تطور الأوضاع بالقارة من الاستعمار إلى الاستقلال .

ومن منا لا يتذكر مقولة الزعيم التاريخى لجنوب إفريقيا «نيلسون مانديلا» عندما زار القاهرة بعد الإفراج عنه من سجنه بجزيرة «روبين» عام ١٩٩٠، عندما التقى السيد محمد

فائق وذكر له أن «هذا اللقاء تأخر ثلاثين عاماً»، فقد كان من المقرر أن يغادر جنوب إفريقيا إلى القاهرة عام ١٩٦٠ للقاء مع السيد محمد فائق ومن ثم الإعداد للقاء له مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولكن تم اعتقاله قبيل التوجه للقاهرة حينما أعلنت سلطات الفصل العنصرى (الأبارتيد) البيضاء الحاكمة في بلاده حينذاك حجب الشرعية عن حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى الذى كان ينتمى إليه وكان يناضل ضد التمييز العنصري والذى يحكم جنوب إفريقيا منذ سقوط نظام الفصل العنصرى بها عام ١٩٩٤ لكونه حزب الأغلبية .

والواقع أن التعرف على والاقتراب من الدور الذى لعبه السيد محمد فائق في سياق المواقف المصرية إزاء القضايا الإفريقية خلال المرحلة المشار إليها يعد مدخلاً ضرورياً وشرطاً مسبقاً لا غنى عنه لفهم سياسة مصر الإفريقية خلال تلك الحقبة . ولئن كان السيد محمد فائق قد سجل بقدر من الإيجاز لمحات من هذا الدور فى كتابه الهام «عبد الناصر والثورة الإفريقية» الذى صدرت طبعته الأولى فى مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضى عن دار الوحدة فى بيروت، بينما صدرت طبعته الثانية عن دار المستقبل العربى بالقاهرة عقب ذلك بسنوات قليلة، فإن هذا الإيجاز فى التناول

والإجمال فى العرض ترك الكثير من التفاصيل والعديد من الدقائق التى لم ترو بعد من جانب هذا الشاهد الطرف الفاعل في سياسة مصر الإفريقية، وإن كان السيد محمد فائق قد وعد بالتفصيل فى طبعة قادمة موسعة من الكتاب، ولكن من المؤكد أن انشغالاته فى العمل العام بمجالاته المتعددة منذ ذلك التاريخ حالت دون حدوث هذه الفرصة والوفاء بهذا الوعد للقارئ المصرى والعربى .

ولكن بقى كتاب «عبد الناصر والثورة الإفريقية»، على إجماله وإيجازه، أحد أهم المراجع، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، الذى يحمل شهادة على الدور الريادى والقيادى لمصر فى إفريقيا عبر عقدين شديدى الأهمية فى تاريخ مصر وقارتها السمراء بما حواه من دوافع هذا الدور ومحدداته وأطواره وأبعاده وأهدافه وتوجهاته .

وقد تنوعت أدوار السيد محمد فائق فى هذا المضمار ما بين إقامة إذاعات موجهة للدول الإفريقية بلغات هذه البلدان المختلفة والكثيرة والمتناثرة شرق القارة وغربها، وشمالها وجنوبها، ووسطها، وبين توفير الملاذ الآمن لقيادات حركات التحرر الوطنى فى البلدان الإفريقية، سواء القيادات السياسية أو الفكرية والأيديولوجية أو العسكرية، وبين إقامة

معسكرات تدريب للمقاتلين التابعين لهذه الحركات وتقديم التدريب لهم فى القاهرة على استراتيجية الكفاح المسلح وتكتيكاتها المختلفة ثم توفير السلاح لهؤلاء المقاتلين ومساعدتهم على العودة إلى داخل بلدانهم القابعة تحت الاحتلال وتهريب هذا السلاح لهم هناك لتمكينهم من القيام بدورهم فى حروب التحرير الوطنية، وبين دفع بعثات مصر ووفودها إلى اجتماعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة لتعبئة الدعم لقضايا التحرر فى إفريقيا ومواجهة أطروحات القوى الاستعمارية وأعوانها، وبين رفض جر إفريقيا إلى شراك أحلاف أمنية ودفاعية تخدم مصالح المستعمر وتضمن له حماية تلك المصالح حتى بعد رحيله «الرسمى» عن القارة، وتوفير الفرصة أمام زعماء حركات التحرر الإفريقية للتحدث أمام المحافل الدولية لعرض قضايا بلدانهم ودفع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ليس فقط للاعتراف بهذه الحركات التحررية ممثلة شرعية لشعوب بلدانها بل ولسبغ المشروعية على الكفاح المسلح الذى تقوم به لتحرير بلادها وتكييفه طبقاً للقانون الدولى بما يضفى عليه الشرعية مما أدى إلى استقلال الكثير من دول القارة خاصة فى عام ١٩٦٠ الذى عرف باسم «عام إفريقيا»، وبين السعى

لبناء كيان يجمع الدول الإفريقية التى حصلت على استقلالها ويوفر لها الإطار للتعاون فيما بينها ويمنح الدعم للشعوب الإفريقية التي كانت لا تزال رازحة تحت الاحتلال الأجنبى وهو ما تمثل فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ وتبنيها لمبدأ قدسية الحدود لتجنب الدخول فى حلقة مفرغة وجهنمية من تدمير الذات عبر حروب إفريقية إفريقية تستدعى تدخلات أجنبية بناء على مبادرة مصرية، وبين دعم مسيرة التنمية فى الدول الإفريقية المستقلة حديثاً عبر عدة آليات كان من أهمها حينذاك «شركة النصر» التى تولى مسئوليتها السيد محمد غانم، ثم لاحقاً استثمارات مصرية فى مجالات عديدة مثل البناء والإعمار والرى والزراعة والتصنيع وتشجيع التبادل التجارى بين مصر والدول الإفريقية الفتية الراغبة فى بناء نفسها ولكن بدون الوقوع فى مصيدة تقنين الاستغلال الاقتصادى من جانب الشركات والمؤسسات التابعة للمستعمر القديم أو حلفائه حتى لا يكون الاستعمار السياسى قد انتهى والاستعمار الاقتصادى قد تكرس، وبين تقديم المنح لأبناء القارة للدراسة بالجامعات المصرية ، سواء جامعة الأزهر أو الجامعات الأخرى، أو الحصول على التدريب بمؤسسات مصرية، وإرسال المدرسين والأساتذة لتعليم أبناء القارة فى

مختلف المجالات، وإيفاد الخبراء لنقل المعرفة والتكنولوجيا الملائمة للمجتمعات الإفريقية وتطوير الموارد البشرية ببلدان القارة.

وقد يوجد اليوم من يشكك فى جدوى هذا الدور المصرى مع تنوع أبعاده فى القارة الإفريقية ومدى ما حققه لمصر من فائدة ملموسة، بحسابات المكسب والخسارة بمعناها المادى الضيق وفى أفقها الآنى، بما فى ذلك دور مصر فى المشاركة فى الحفاظ على استقلال ووحدة البلدان الإفريقية التى استقلت، سواء عبر المشاركة - كأول دولة عربية وإفريقية - فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ممثلة فى القوات المرسلة للكونغو كنشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) فى مطلع الستينيات فى مواجهة أخطار التقسيم بدعم المستعمر السابق للبلاد، وهى مشاركة تحظى حتى الآن بتقدير المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة، أو إرسال القوات المصرية إلى نيجيريا بناء على طلب حكومتها لمساعدتها فى مواجهة الانفصاليين فى إقليم «بيافرا» للحفاظ على وحدة البلاد الإقليمية وسلامة أراضيها فى مطلع ستينيات القرن المنصرم، ثم لاحقاً - وحتى بعد حرب ١٩٦٧ - إرسال الطيران المصرى إلى هناك لمواجهة الخطر

الانفصالى المتجدد .

ونقول ببساطة لهؤلاء إن هذه الدول الإفريقية مثلت ولا تزال تمثل رصيداً لا ينضب لمصر فى معاركها ودعماً لمواقفها وسنداً لسياساتها، فهذه الدول الإفريقية - التى ما زالت تتحدث قياداتها عن «دينها» لمصر - هى التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع مصر بعد احتلال إسرائيل لأراض مصرية فى حرب ١٩٦٧ وبعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، وشكلت كتلة تصويتية مؤيدة لمصر فى مختلف المحافل الدولية فى مسعى القاهرة لتعبئة الدعم الدولى لتحرير الأراضى المصرية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وهذه الدول الإفريقية تمثل عمقاً للأمن القومى المصرى، خاصة فيما يتصل بدول حوض النيل ومنطقة البحر الأحمر، كما تمثل سوقاً فعلياً وافتراضياً فى آن واحد للصادرات المصرية ومجالاً خصباً لاستثمارات مصرية تحقق مصالح مشتركة لمصر والدول الإفريقية فى نفس الوقت، كما يظهر ذلك فى تجمعات إفريقية ذات طابع سياسى أو اقتصادى أو ثقافى أو تعليمى . كما أن ثقل الدور الافريقى لمصر مثل ومازال يمثل إضافة لمكانة مصر الدولية ووزناً تأخذه الدول

الكبرى فى الحسبان عند صياغة مواقفها تجاه مصر .

ولا ينفى ما تقدم بالطبع أدواراً مصرية مهمة ومتعددة ومتتالية فى إفريقيا منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، بناءة وإيجابية ومتواصلة، تعمل من أجل السلام والتعاون والتنمية والتضامن والتنسيق فى القارة والحفاظ على موارد إفريقيا لأبنائها وحماية أمن القارة واستقلالها من التدخلات الخارجية وتسوية مشكلاتها بواسطة أبنائها وتحقيق مصالحها من منطلق ارتباط ذلك بأمن مصر ومصالحها، وتعزيز التجارة البينية مع دول القارة وتشجيع الاستثمار ببلدانه ونقل الإشعاع الثقافى والإعلامى من مصر إلى دول القارة، ولكننا أردنا هنا فقط إلقاء بعض الضوء على دور شخصية مصرية لعبت دوراً محورياً فى صياغة سياسات مصر الإفريقية عبر عقدين من الزمان .

وتركت هذه السياسات بدورها أثراً لا ينمحى لمصر لدى دول وشعوب القارة وتأثيراً متواصلاً، وبقيت إفريقيا - كما أوضحنا فى مقدمة هذا المقال - تذكر هذه السياسات بالعرفان، وبالتالى تتذكر هذه الشخصية التى لعبت هذا الدور الفعال والهام فى هذه السياسات بقدر كبير من التقدير والامتنان، اللذين ينمان فى واقع الأمر عن حب لمصر وإجلال لمكانتها واستذكار لأياديها البيضاء على شعوب وبلدان قارتها .

أمين هويدى ..
كلمات لابد منها

رحل عن دنيانا السيد أمين هويدى، وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الأسبق، بل هو أول من جمع بين هذين المنصبين بالغى الأهمية فى مصر، وتولى هاتين المسئوليتين تحديداً فى مرحلة عصيبة من تاريخ مصر المعاصر، وأعنى عقب هزيمة ١٩٦٧ وبدء عملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية وأيضاً إعادة هيكلة نشاط المخابرات العامة المصرية للتركيز بشكل أساسى على إسرائيل، العدو المباشر والصريح، خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧. ولكن لا يمكن اختصار مسيرة الرجل فى العمل الوطنى أو اختزال دوره فى مراحل مهمة من تاريخ مصر المعاصرة على هذه الفترة الزمنية أو هذين المنصبين، على أهميتهما البالغة بلا شك.

فالراحل الكريم بدأ نبوغه واضحاً مبكراً خلال عمله ضابطاً بالقوات المسلحة، حيث كان أستاذاً لأركان الحرب،

وهى درجة رفيعة فى العلوم والاستراتيجية والعسكرية .
وتولى مناصب فى ظروف صعبة للغاية منها سفير مصر لدى كل من العراق والمغرب فى الستينيات، وهى فترة اتسمت بحالة عدم استقرار فى المشهد السياسى العربى وفى علاقات مصر العربية، وواجه «السفير» أمين هويدى فى المرتين مد العلاقات وجزرها بين مصر وكل من المغرب والعراق، وصولاً إلى انقطاع العلاقات الدبلوماسية، وهو ما أرخ له بدقة فى العديد من كتبه التى بدأت فى الصدور منذ عقد الثمانينيات فى القرن العشرين فى القاهرة وبيروت وعواصم أخرى، وشكلت زاداً لا ينضب من المعلومات والتحليل لمرحلة مهمة من تاريخ مصر والعرب فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين . وقد تولى أيضاً خلال تلك الفترة مهام منصب وزير الإعلام .

ولكن بصمات السيد أمين هويدى لم تقف عند هذا الحد، بل إنه بعد خروجه من دائرة السلطة عقب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، انطلق إلى آفاق أرحب، فخلع ثوب السياسى والمسئول والوزير وارتدى ثوب الباحث والمفكر والكاتب، مستفيداً بلا شك من خلفية ثرية ومتنوعة وقاعدة صلبة من القدرة على التحليل والتقدير والتقييم منذ كان أستاذاً بكلية

أركان الحرب وبكل ما اكتسبه من إضافات على هذه القدرات والإمكانيات خلال المهام التى قام بها والمناصب التى تولاها إبان فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

واهتم الراحل الكريم بشكل خاص خلال تلك المرحلة بأمرين . كان الأمر الأول هو الدراسات الاستراتيجية، حيث جاب عواصم العالم، بصحبة رفيقة حياته رحمها الله، وقضى الساعات الطوال بمكتبات أكبر مراكز الأبحاث فى أمريكا الشمالية وأوروبا وبقاعات البحث بها منكباً على الاطلاع والقراءة التحليلية النقدية كأنه دارس يسعى للحصول على درجة علمية فى الدراسات العليا، موظفاً علمه السابق على ذلك وتجربته الشخصية الثرية فى دوائر العمل السياسى والدبلوماسى، ومقارناً بين ما اطلع عليه هناك وبين معطيات الفكر العربى والمصرى فى هذه المجالات، ليخرج لنا من كل هذا ببعض من أهم الكتب باللغتين العربية والإنجليزية فى الاستراتيجية، ومن أهم كتبه باللغة العربية ما نشر له خلال تلك الحقبة حول الرادع النووى ودلالاته فى الشرق الأوسط وللأمن الإقليمى العربى، وكذلك ما كتبه عن أمن البحر الأحمر، ثم أعماله القيمة حول تعريف الأمن القومى العربى

ومكوناته وما يواجهه من تحديات .

وكان الأمر الثاني الذى تناولته كتاباته خلال تلك المرحلة هو توثيق ما شاهده عن قرب ومن موقع الحدث وما شارك فيه من أحداث مهمة، خاصة خلال فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ليس فقط فى مصر، بل وفى مجمل المنطقة العربية، بالإضافة إلى تقديم رؤيته الذاتية لهذه الأحداث وتقييمه لها بشكل موضوعى وعبر منهج علمى بعد مرور سنوات طوال على حدوثها .

ولذا لم يكن من الغريب الإقبال الكبير، خاصة من الشباب والنشء، على قراءة المقال الدورى الثابت للراحل الكريم فى جريدة الأهرام، باعتباره من كتاب الأهرام، وكذلك عاموده الأسبوعى بصحيفة الأهالى المصرية، لما كان يقدمه فى هذه المقالات من مزج بين خبرات وتجارب شخصية ومعرفية شديدة الثراء والتنوع يقوم بتوظيفها لطرح رؤيته لكيفية معالجة قضايا ملحة ومهمة تواجه مصر ومحيطها العربى .

رحم الله الوزير أمين هويدى، وألهم نجله وكريمته وأسرته الكريمة وأحباءه وأصدقاءه وتلاميذه الصبر والسلوان، والقدرة على تجميع أعماله القيمة وإصدارها بشكل متكامل لتكون معيناً لا ينضب للأجيال الشابة من أبناء مصر والوطن العربى للقراءة والاطلاع والفهم .

مراد غالب ...
فارس الدبلوماسية المصرية

شهد معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية فى إبريل ٢٠٠٧ - وبحضور السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للسيد رئيس الجمهورية - تكريم الراحل الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق والرئيس السابق لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية بإطلاق اسمه على الدفعة الجديدة من الدبلوماسيين الشبان المتخرجين من المعهد . وتزامن هذا الاحتفال تقريباً فى ذلك الوقت مع الاحتفال بالعيد الخامس والثمانين لميلاد الدكتور مراد غالب .

وقد عكس التكريم لمسة وفاء وتقدير وعرفان من جانب وزارة الخارجية المصرية - أحد أعرق المؤسسات الوطنية المصرية - لشخصية لعبت أدواراً متعددة وفى مراحل تاريخية متعاقبة غطت حوالي ستة عقود زمنية، داخلياً ودولياً، سياسياً ودبلوماسياً وثقافياً، لخدمة المصالح العليا لمصر

الوطن والشعب .

وشملت هذه الأدوار مواقع متنوعة . وبدأت بالنضال فى صفوف الحركة الطلابية المصرية فى أربعينيات القرن العشرين ضد الاحتلال البريطانى وفساد الحكم الملكى والحياة السياسية الرسمية فى مصر سعياً لتحقيق أهداف التحرر الوطنى والاجتماعى وبناء حياة ديمقراطية سليمة . وبالتالى، كان من الطبيعى أن يؤيد الدكتور مراد غالب حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - والتى تحولت إلى ثورة - عند اندلاعها وينخرط فى صفوفها المتقدمة .

وفى ظل الثورة، عمل الدكتور مراد غالب مديراً لمكتب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كما تولى مسئولية أول برنامج طاقة نووية فى تاريخ مصر، ثم انتقل إلى مهامه فى وزارة الخارجية المصرية التى عمل بها فترة طويلة بعد ذلك . وفى هذا السياق كان أول من شغل منصب سفير مصر فى «الكونغو كنشاسا» فى أوج الصراع بين الزعيم الوطنى الراحل «باتريس لومومبا» وخصومه المدعومين من الدول الاستعمارية، وتعرضت حياة الدكتور مراد غالب خلال تلك الفترة لأخطار محدقة ولكنه لم يعبأ بها وواصل عطاءه لأداء المهام المكلف بها خدمة للدور المصرى المتعاظم حينذاك فى

إفريقيا دعماً لحركات التحرر والاستقلال بها .

إلا أن دوراً آخر لعبه الدكتور مراد غالب خلال عمله بوزارة الخارجية كان شغل منصب سفير مصر فى موسكو، حيث كان أطول من شغل هذا المنصب - لمدة أحد عشر عاماً متواصلة - فى الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضى فى وقت كان الاتحاد السوفيتى السابق فيه هو أحد القوتين الأعظم وكان للعلاقات المصرية السوفيتية انعكاساتها الحيوية على مجمل الأوضاع الإقليمية وعلى عملية التنمية داخل مصر، وهى أيضاً مرحلة شهدت أحداثاً جساماً فى المنطقة كان أبرزها هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية .

وما زال نجاح الدكتور مراد غالب فى مهمته تلك نموذجاً حتى الآن لنجاح السفير والدبلوماسى؛ حيث وصل ذلك إلى تطور صداقة شخصية بينه وبين الزعيم السوفيتى الراحل «نيكيتا خروتشوف» جعلت الأخير يذكره بالاسم فى مذكراته ويشير إلى احترامه لشخصه ورأيه . كما استمر اتصال كبار السياسيين الروس به حتى وفاته رحمه الله للتعرف على آرائه بشأن مختلف القضايا والاسترشاد بحكمته وبصيرته.

وجاء تكليف الرئيس الراحل أنور السادات للراحل للدكتور

مراد غالب بتولى منصب وزير الخارجية فى مرحلة حساسة للغاية من الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وخلال تلك الفترة أدى مهما جساماً على صعيد التحضير عربياً ودولياً لحرب التحرير المرتقبة . إلا أنه نظراً لاختلاف فى الرؤى بين الدكتور مراد غالب كوزير للخارجية والقيادة السياسية حول قرار الرئيس الراحل بطرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ وأمور أخرى، خرج الدكتور مراد غالب من منصبه الوزارى ليعين سفيراً لمصر فى جمهورية يوغوسلافيا السابقة ذات العلاقات الخاصة والمتميزة مع مصر منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين .

واستمر الدكتور مراد غالب فى هذا الموقع حتى قدم استقالته نظراً لاختلافه – مرة أخرى – مع سياسات الرئيس الراحل السادات فى إدارة الصراع مع إسرائيل عندما قام بزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فيما بات يعرف بمبادرة السلام .

ولكن لم يتوقف عطاء الدكتور مراد غالب عند هذا الحد، بل تواصل وازدهر فى بعده غير الحكومى ليؤكد حيوية دور المجتمع المدنى فى بلدان العالم الثالث، حيث انتخب رئيساً

لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، واستمر يعاد انتخابه لرئاستها مجدداً حتى وفاته رحمه الله . وظل الدكتور مراد غالب رحمه الله يتسم بالحيوية والنشاط والحركة والإبداع الفكرى حتى اللحظات الأخيرة من حياته .

وأول مثال يحضرنى هنا حدث منذ عقد من الزمان، حيث كان الدكتور مراد غالب من أوائل من أدركوا مخاطر الترويج لدعوة صدام الحضارات التى أطلقتها بعض الدوائر الغربية . وبالتالى أخذ زمام المبادرة – من خلال منظمة التضامن – لتنظيم مؤتمر عالمي بالقاهرة حول هذا الموضوع شاركت فيه شخصيات من مختلف أنحاء العالم على أعلى مستوى من سياسيين وأكاديميين وإعلاميين وباحثين وناشطى مجتمعات مدنية، وكان لكاتب هذه السطور شرف المشاركة فى هذا المؤتمر وتقديم ورقة بحثية إليه . وكانت الاستنتاجات الختامية التى خلص إليها الدكتور مراد غالب من أعمال هذا المؤتمر دليلاً على عمق الرؤية ووضوحها وبعد النظر والربط بين المتغيرات .

والمثال الثانى هو ما طرحه الدكتور مراد غالب عام ٢٠٠٦ بشأن رؤيته للاستراتيجية الواجب إتباعها من جانب

بلدان العالم الثالث إزاء الطور الراهن للعولمة وهى ما أسماها بـ «سياسة التنمية الاجتماعية المتكاملة» والتى تحد من الآثار السلبية للعولمة على الشعوب وتمكن من الانخراط فى العولمة مع تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب، حيث رأى أن خيار الانعزال عن العولمة ليس وارداً أصلاً، كما أن لهذه العولمة فوائد يجب الاستفادة منها، خاصة فى مجال معطيات ثورة المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا .

□□□

هذا الرجل من مصر
محمد طه زكى

رحل عن عالمنا عام ٢٠٠٧ المهندس محمد طه زكي وزير الصناعة الأسبق . وقد شرفت بمعرفة الوزير محمد طه زكي رحمه الله منذ طفولتي لصداقة عميقة ربطت بينه والسيدة الفاضلة قرينته الأستاذة الجامعية الدكتورة لطيفة فهمي وكريمته الإعلامية اللامعة جاسمين من جهة وبين والدى ووالدتى رحمهما الله وشخصى من جهة أخرى .

وأتيحت لى فرصة زيارة أسوان عندما كان يترأس مؤسسة «كيما» للصناعات الكيماوية هناك في نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين. وفى خضم أجواء الهزيمة التى كانت تسيطر على مصر فى ذلك الوقت، كانت مؤسسة «كيما» إحدى الصور العديدة المضيئة لما يجرى تحقيقه من إنجاز وعمل وجد واجتهاد على أرض الوطن وبسواعد أبنائه من مهندسين وفنيين وعمال .

ولكن كان وراء ذلك كله إدارة حكيمة وقيادة تجمع بين الحس الرسالى والانتماء الوطنى العالى من جهة وبين المعرفة العلمية والفنية على أرقى المستويات من جهة أخرى . وكانت الأجواء داخل مؤسسة «كيما» تمثل نموذجاً لما يجب أن تكون عليه علاقات العمل فى وحدة إنتاجية فى دولة تسعى، رغم كل المصاعب التمويلية وغيرها فى تلك الفترة، إلى اللحاق بركب التصنيع فى مجال حيوى واستراتيجى مثل الصناعات الكيميائية .

وشاهدت بنفسى كيف كان الجميع داخل تلك المؤسسة العملاقة يكن كل الحب والاحترام فى آن واحد للراحل الكريم الوزير محمد طه زكى، وهى معادلة صعبة وقليلة، إن لم تكن نادرة، الحدوث فى المجتمعات الشرقية بصفة عامة . وكان هذا الإنجاز محل تقدير الجميع، بمن فيهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شخصياً .

وتجددت العلاقة مع الوزير الراحل محمد طه زكى فى السبعينيات، وعقب تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، حيث كان قد غادر مصر لظروف معينة وجدها غير مواتية لتنفيذ ما يحمله من رؤية لتحديث الصناعة المصرية،

وعاد ليبدأ فى تولى عدد من المهام فى إطار تنفيذ سياسة تهدف إلى تحديث الصناعة المصرية فى سياق أعم من توجه نحو تنفيذ رؤية ليبرالية للانفتاح والإصلاح والتحرير الاقتصادى .

وعلى هذا الطريق، تولى الراحل الكريم عدداً من المناصب القيادية فى القطاع الاقتصادى بشكل عام، والصناعى على وجه الخصوص، توجت باختيار الرئيس الراحل محمد أنور السادات له لتولى مسئولية وزارة الصناعة فى مرحلة فارقة من إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وتوجيهه وجهة جديدة والسعى لإكساب الصناعة المصرية ميزة تنافسية حقيقية على الصعيد العالمى . وقام الوزير محمد طه زكى بالمهمة على أكمل وجه، واستكملها بتجديد الثقة فيه من قبل الرئيس محمد حسنى مبارك بعد تولى سيادته المسئولية فى اكتوبر ١٩٨١ .

واستمرت فاعلية ونشاط الراحل الكريم بعد خروجه من المنصب الوزارى، وتعددت الاهتمامات والأنشطة وميادينها . وأذكر أنه اتصل بى عام ٢٠٠١ ودعانى للمشاركة فى حلقة نقاشية حول اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى، فى

وقت كان هذا الاتفاق في المراحل الأخيرة من التفاوض عليه . وأدهشني خلال النقاش ما أظهره من اطلاع على كافة التطورات المتصلة بالموضوع والرؤى الثاقبة التي طرحها بشأنها .

وأخيراً، وليس آخراً، فإن الراحل العزيز كان كريم الخصال الشخصية، شديد الوفاء والود للأصدقاء، عف اللسان، وترك لدى كل من اتفق أو اختلف معه فى الرأى أو تعامل معه وعرفه على الصعيد الشخصى أنقى الذكريات . رحمه الله رحمة واسعة وألهم أسرته الجميلة القدرة على استحضار ذكراه كمصدر فخر وإعزاز دائمين .

ورحل الفارس النبيل:
محمد وفاء حجازى

غاب عن دنيانا أحد أبر أبناء مصر والوطن العربى، الراحل الجليل السفير محمد وفاء حجازى، مساعد وزير الخارجية الأسبق، بعد معاناة متصاعدة مع المرض .

ومن الصعب على المرء أن يجد الكلمات التى تفى الراحل الكريم حقه من التكريم ومن ذكر ما يستحقه من مكانة فى المؤسسة الوطنية العريقة التى انتمى إليها، وزارة الخارجية المصرية، ووطنه، ولكننا سنحاول هنا أن نقول بعض ما يمكن قوله فى هذا المقام الحزين نتيجة فراق إنسان وطنى كريم .

كنت قد سمعت كثيراً عن السفير وفاء حجازى رحمه الله قبل اللقاء شخصياً به نظراً للصداقة الشخصية الوطيدة التى جمعت بينه وبين والدى رحمه الله . وكان اللقاء الأول معه عندما كنت فى مستهل عملى الدبلوماسى وكان قد وصل

لمنصب مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية فى ذلك الوقت . وكانت محصلة السمع عنه واللقاء المتكرر معه بعد ذلك هو تكوين صورة عن هذه الشخصية التى تفيض وطنية قولاً وفعلاً، والتى لا تخشى فيما تعتبر أنه الحق لومة لائم، بل تدافع عن وجهة نظرها بصلابة مع تقبل الرأى الآخر برحابة صدر والدفاع عن حق الآخر فى التعبير عن رأيه .

ومنذ عمل السفير وفاء حجازى التطوعى فى مجلة الدبلوماسى، ثم تولى منصب نائب رئيس التحرير خلال حياة الراحل الكريم السفير مصطفى العيسوى ثم تولى منصب رئيس التحرير بعد وفاة السفير العيسوى، كان من المستحيل التحدث عن مجلة الدبلوماسى دون التحدث عن السفير وفاء حجازى، والذى كان له فضل كبير لإخراج المجلة من مجرد مجلة للدبلوماسيين المصريين إلى مجلة للقارئ المصرى والعربى، كما كان له الفضل فى توجيه السياسة التحريرية للمجلة بما يخدم توسيع دائرة قارئيها وضمان أن تكون للمجلة هوية خاصة بها دون أن يعنى ذلك أن تتصف بالملل أو أحادية الرؤية .

وكان رحمه الله حريصاً فى كل هذه المراحل، ومنذ كنت فى منتصف العشرينيات من العمر، على حثى على المساهمة بالكتابة فى مجلة الدبلوماسى، بل والإلحاح فى ذلك أحياناً . وكلما كان يحدث انقطاع من جانبى أو ترك فجوة زمنية فى هذا المجال، كان رحمه الله يأخذ زمام المبادرة ويتصل بى، سواء كنت فى القاهرة أو فى الخارج، ليعيد تأكيد أهمية مساهمتى فى المجلة، واستمر هذا حتى عام ٢٠٠٦ عندما تفضل بترشيحى لعضوية مجلس مستشارى المجلة وأصر على ذلك بما لم يجعل لى مجالاً سوى قبول هذا التكليف الذى شرفنى به .

ولم يقتصر الدور الذى لعبه الراحل الكريم فى العمل الوطنى العام عقب تقاعده من العمل بوزارة الخارجية على مجلة الدبلوماسى، بالرغم من أهمية هذا الدور، بل كان أكثر رحابة وعمقاً . وكان خير دليل على هذا ذلك التنوع الذى شاهدناه فى جنازة الراحل الكريم من أقطاب ورموز وقادة أطياف الحياة الفكرية والثقافية والسياسية المصرية، وهو شهادة على ما حظى به المغفور له بإذن الله السفير وفاء حجازى من احترام وتقدير وحب واسع، سواء ممن اتفق معه

فى التوجه أو ممن اختلف معه . فقد اتفق الجميع على الإشادة بالراحل وأجمعوا أنه كان من نعم رجال مصر الأبرار . وسار فى الجنازة الناصريون والإسلاميون والقوميون واليساريون والليبراليون والشيوعيون جنباً إلى جنب، وهو ما عكس بوضوح المكانة التى احتلها الراحل الكريم في قلوب وعقول مختلف القوى الوطنية .

وقد شغل السفير وفاء حجازى منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالحزب العربى الديمقراطي الناصرى لفترة منذ تأسيسه وكان له فضل فى صياغة توجهات السياسة الخارجية للحزب وبرنامجه فى هذا المجال . إلا أن الأهم كان أنه عندما تفجرت الخلافات بين صفوف بعض الفصائل الناصرية، سواء داخل الحزب الناصرى أو خارجه، فى عقد التسعينيات من القرن العشرين، وظهرت الدعوة لتوحيد صفوف الناصريين، فإن الشخصية الوحيدة التى اتفقت عليها كافة الفصائل الناصرية لرئاسة اللجنة المنوط بها توحيد صفوف الناصريين كانت شخصية السفير وفاء حجازى رحمه الله . وعكس ذلك بدوره مدى الإجماع على شخصه وشخصيته، على حكمه وحكمته، بين صفوف

الناصريين فى مصر، بل كان يحظى بالتقدير والاحترام بين صفوف الناصريين والقوميين وغيرهم فى مختلف البلدان العربية . وواصل الراحل مهمة رئاسة تلك اللجنة وبذل خلال هذا جهوداً مضنية وتقدم بمبادرات عديدة لسنوات .

رحم الله الفارس النبيل السفير محمد وفاء حجازى وأسكنه فسيح جناته، وألهم أهله وأحباءه وأصدقاءه وتلاميذه وألهمنا معهم الصبر والسلوان .

□□□

«جيفارا عاش»:
مشاهدة نقدية لفيلم مصرى وثائقى متميز

شاهدت مؤخراً الفيلم الوثائقى المصرى المتميز «جيفارا عاش» لمجموعة من شباب الإعلاميين الواعدين، حيث علمت عن الفيلم ما لاقاه من إعجاب وجوائز فى عدد من مهرجانات الأفلام الوثائقية والتسجيلية العربية والدولية وبالتالى حصوله على تغطية إعلامية واسعة إيجاباً وسلباً، ونجحت فى الحصول على نسخة منه من إحدى معدات الفيلم، وهى الإعلامية والصحفية الشابة والمبدعة الأستاذة زينب عبد الرازق .

والفيلم يتسم بثراء وتعقد وتنوع يدفع به إلى القمة فى مصاف الأفلام الوثائقية والتسجيلية المصرية التى أنتجت فى السنوات الأخيرة. فقد حرص معدو الفيلم ومنتجوه ومخرجته الأستاذة مها الشهبة على جمع الكثير فى طياته، وتعددت مستويات المعالجة والتحليل بشكل يجعل المشاهد يلهث من

فرط المتابعة من حيث تعاقب التعليقات والخلفيات، كما تجعله متخماً بكم متوال من الرؤى والمعلومات الفنية والمتلاحقة .

ولا يعنى ما تقدم بالطبع الاتفاق مع كل ما ورد بهذا الفيلم، سواء من مادة معلوماتية أو تحليلية أو من وجهات نظر عقائدية أو فكرية أو أحكام سياسية، وإنما ما سبق يعد بالتأكيد حكماً على جودة وإتقان ومتانة الفيلم من الجوانب الموضوعية والفنية .

ويحفل الفيلم بذكريات عن الزعيم الثورى الاسطورى الارجنتيني الأصل اليسارى الهوى الأممى التوجه اللاتينى الانتماء «ارنيستو تشى جيفارا»، سواء ذكريات كوبية أو عالمية، أو أخرى أكثر تحديداً دارت خلال فترة زيارة جيفارا لمصر فى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين ولقائه حينذاك مع الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر وزيارته معه لقرية كمشيش التى كانت حينذاك مسرحاً لمعركة متأججة، أطرافها ثلاثة: الدولة المصرية فى طورها الناصرى بكل ما كانت تحمله بداخلها من تناقضات كانت تخفيها وتتجاوزها القيادة الكاريزمية والتاريخية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وحركة تجمع بين قطاع من شباب الفلاحين والمثقفين والموظفين والناشطين سياسياً الذين جمعهم حادث

مصـرع الراحل صـلاح حسين فى بوتقة واحـدة تجت قـيادة أرملتـه السـيـدة شـاهندة مقلد تود السيـر فى المعـركـة حتى النهـاية، حـتى ولو أدى ذلك إلى انتـقـاد السلطة الناصـرية أو المواجـهة مـعهـا، والطرف الثـالث كان الإقطاع أو كـبار مـلاك الاراضى الزراعيـة، وتخـتلف التسمية بحسب الانتـماء الفكرى والموقـع الأيديولوجى للشـخص القـائم بالتـحليل، الذى تلقى ضـربتى قـانونى الإصـلاح الزراعى الأول والثـانى فى عـامى ١٩٥٢ و١٩٦١ على التوالى، ولكنه تحايل أحياناً وأحنى رأسه للعواصف أحياناً أخرى وحاول استجماع قواه ليفرغ الثورة الاجتماعية فى الريف المصرى من محتواها على الأرض فى كل الأحيان .

وينتقل الفيلم بنا بذكاء وسلاسة من سيرة جيفارا وزيارته لمصـر لنتـعرف على مـلامح وأبعـاد المعركـة فى كـمشـيش ومـا عكسـته من تفاعـلات مشروع الثورة الاجتمـاعيـة التى كـانت جـارية فـى مـصـر حـينذاك . ولكن هـنا بالطبع عـرض الفـيلم لوجـهة نظر واحـدة لطرف واحد من الأطـراف الثلاثة لموقعـة كمشيش، ألا وهـى رؤية السيدة شاهندة مقلد وأنصارها .

ولكن من أخطر وأهـم مـقـاطع الفـيلم، ومـرة أخـرى دون الاتفاق مع طرحه، هو المقارنة التى يعقدها بين «جيفارا» وبين

زعامتين أخريين من العالم العربى، وهما الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر والسيد حسن نصر الله أمين عام «حزب الله» اللبناني . ونستمع عبر الفيلم لرؤى عديدة تشير إلى أوجه الشبه بين الزعماء الثلاثة، مع أصوات أخرى أقل تشير إلى الفوارق أو تفضل أحدهم على الآخرين .

ويعرض هذا الجزء من الفيلم لما يعتبر إنجازات كل من الشخصيات الثلاثة ومآثرها وكذلك أوجه الجذب الجماهيرى لها . ونتفق هنا مع ما جاء برأى أقلية من المعلقين فى الفيلم من إبداء تحفظات مبدئية على هذا التشبيه، ونؤصل لذلك على النحو التالى: إنه من حيث المبدأ فالمفترض فيمن تتم مقارنتهم ببعضهم البعض أن يكونوا على نفس المرتبة، وهو ما لا يتوفر فى حالة الشخصيات الثلاثة محل المقارنة فى فيلم «جيفارا عاش»، فكيف نقارن جيفارا الثورى منظر حرب العصابات الذى خلع المنصب الرسمى لصالح المهمة الأممية والذى زاد مقتله من هالته الأسطورية وجماهيريته التى تقترب من الخيال عبر العالم، بجمال عبد الناصر الذى تحققت شعبيته عبر وجوده فى السلطة وبعد هذا الوصول من خلال محطات وتحولات جرت فى قناعاته وسياساته ولكنه استمر فى السلطة حتى النهاية وإن استمرت جماهيريته بعد وفاته؟

وكيف نقارن أى من الاثنين بالسيد حسن نصر الله الذى يتزعم حزباً سياسياً وحركة عسكرية تابعة لها لهما جذور عقائدية ومرجعيات فكرية ترتبط فى نهاية الأمر بطائفة بعينها فى مكان بعينه، ونعنى شيعة لبنان، كما أن إطاره الدينى التقليدى فى نهاية المطاف يتناقض مع المرجعية اليسارية لجيفارا ولا يتفق مع المرجعية المزيج من القومى واليسارى والوطنى وحتى الإسلامى فى حالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر؟

ثم إن البيئة التى تعالت فيها شعبية كل منهم مختلفة عن الأخر: فعبد الناصر، وبرغم تأثيراته فى العالم الثالث بشكل عام، بل وفى إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية فى أعقاب تأميم قناة السويس والنجاح فى التصدى للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وتأثير ذلك حينذاك على ثوار كوبا تحديداً، فإن المؤكد أن دائرة التأثير المباشر للزعيم المصرى الراحل هو العالم العربى، والذى ما زلنا نرى فيه الكثير من الأحزاب والتيارات والشخصيات الناصرية من المحيط إلى الخليج ونرى صوره فى بيوت البسطاء وأبناء الطبقة الوسطى فى مختلف الأقطار العربية، وذلك مع احترامنا لما ذكره الرئيس

الفنزويلى «هوجو تشافيز» فى حديث لقناة الجزيرة الفضائية القطرية من أنه يعتبر نفسه ناصرياً .

وبالمقابل، فإن شعبية السيد حسن نصر الله تتفاوت من طائفة لأخرى داخل حدود بلاده، بل وداخل الوطن العربى والعالم الإسلامى، خاصة بعد حرب ٢٠٠٦ اللبنانية الإسرائيلية ومعارك بيروت الغربية فى مايو ٢٠٠٨ وما يشير إليه البعض من تحميل قدر من المسئولية لـ «حزب الله» وزعيمه فى الحالتين، مع الإقرار أيضاً بشعور عام من الإعجاب له من قبل قوى وشخصيات معادية لإسرائيل والولايات المتحدة خارج حدود العالمين العربى والإسلامى، ربما تطبيقاً لمقولة «كرهاً فى على وليس حباً فى معاوية» .

أما جيفارا فإن شعبيته عالمية تتخطى ليس فقط الحدود الجغرافية الفاصلة بين الدول والشعوب والأقاليم، بل حتى بين الأيديولوجيات، كما أظهر الفيلم بشكل بسيط ولكنه واضح وتلقائى، ربما لارتباط نضاله المباشر بقضية العدل ومواجهته للظلم فى العالم بأسره بشكل عام، وربما أيضاً لقصر فترة حياته والمصير الدرامى الذى جسدته نهايته .

ولكن هنا يتعين علينا إضافة الاتفاق مع ما كشفه الفيلم من أن جزءاً من الجماهيرية الأسطورية لجيفارا عالمياً ليس

مردها الإيمان بما ناضل به من مثل وقضى فى سبيلها، بل هى أقرب إلى «الموضة» الشبابية التى عمت مختلف أرجاء المعمورة معتبرة وضع صورة جيفارا، بردائه الكوبى المرتبط فى الأذهان بالثورة والتمرد وبالسيجار فى يده، فى أى مكان، سواء كبوستر على الحائط أو كصورة على «تى شيرت» أو على فنجان شاى أو قهوة أو ميدالية مفاتيح أو كملصق يوضع فى أى مكان .

وطرح الفيلم سؤالاً ملفتاً على عدد من المراقبين والمحللين، عما إذا كان هذا الانتشار «التجارى» لجيفارا يوضع فى خانة الإيجابيات أم السلبيات، وكان تراوح الردود فى حد ذاته علامة إيجابية . ولكن السؤال هام وذات دلالة، ليس فقط فى مصر ولكن عبر العالم، لأنه يقودنا إلى تساؤل آخر حول موقع العولمة من الرموز التاريخية والنضالية فى العالم، وكيف ينجح منطق العولمة الرأسمالية فى طورها الراهن فى تحويل هذه الرموز إلى مجرد سلع تجارية لتحقيق مكاسب مالية فائقة من ورائها فى مفارقة تثير الدهشة، حيث توظف الرأسمالية التجارية أسطورة مناضل وثائر قاتل ضد الرأسمالية كنظام سياسى واقتصادى واجتماعى، بل وكمنظومة قيمية، وأراد بأن يستبدل مكانها نظاماً قائماً على

العدالة والمساواة، إلى مصدر كسب وجنى أرباح، وذلك من منطلق إثارة قدراً من الضبابية على شخصية جيفارا نفسها بحيث تزيل عن هذه الشخصية انتماءاتها ومصادر جاذبيتها الشعبية وولاءاتها الفكرية وما تمثله من قيم ومبادىء وأفكار، حتى تصبح مجرد صورة وزى ووجه دون مضمون مرتبط بها بحيث يعجب بها من يعجب بدون أن يرتبط ذلك بكسب هذا الشخص للمعسكر الفكرى والسياسى والحركى ذاته الذى انتمى إليه جيفارا .

دعوة روبرتسون للتخلص من شافيز
وإعادة تعريف المفاهيم

حظيت تصريحات رجل الدين الأمريكي بات روبرتسون التي دعا فيها إلى التخلص من الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، سواء بالاغتيال كما ذكر في حديثه الأول والأصلي أو باختطافه أو غير ذلك كما تراجع في حديث لاحق، حظيت باهتمام واسع وتغطية في مختلف وسائل الإعلام والصحف داخل الولايات المتحدة وخارجها، بل ومن دوائر سياسية في واشنطن وكراكاس وخارجهما على حد سواء . وما نسعى لتناوله هنا هو جانب واحد من حديث روبرتسون ربما لم يحظ بالاهتمام الواجب لأن له أبعاده الأيديولوجية والمفاهيمية التي ربما لا يكون لها دلالات سياسية آنية ولكنه بالتأكيد هام في التعرف على أعماق التصور الفكري الذي ينطلق منه روبرتسون ومن يتبنون مواقفه وعلى صلته بواقع العلاقات الدولية اليوم .

فقد حذر روبرتسون فى تصريحاته من أن استمرار شافيز على رأس السلطة فى فنزويلا يخدم كلا من التهديد الشيوعى والتهديد الإسلامى للولايات المتحدة وأمنها القومى. والملفت للنظر أن الاتهام جمع الشيوعيين والإسلاميين فى خانة واحدة، سواء من جهة عدائهما للولايات المتحدة، أو من جهة تصور إمكانية وجود تحالف فيما بينهما في مسعى مناهض للتصور الأمريكي للنظام الدولي .

والواقع أن هذه الأفكار راسخة لدى الكثيرين داخل دوائر اليمين الأمريكى، ولا تقتصر على اليمين الدينى فقط بل تشمل دوائر اليمين التقليدى المحافظ ودوائر أخرى فى صفوف المحافظين الجدد، بل إننا قد نذهب إلى حد القول بوجود هذه القناعة لدى دوائر فى الوسط السياسى الأمريكى . فقد بدأ ربط دول إسلامية بأخرى ماركسية وجمعهما فى فئة واحدة منذ عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون عندما أطلق تعبير «الدول المارقة» Rogue States والتى جمعت كوبا وكوريا الشمالية مع العراق (تحت حكم الرئيس صدام حسين حينذاك) وإيران وأفغانستان (تحت حكم حركة طالبان فى ذلك الوقت) والسودان وسوريا وليبيا .

ولكن تعبير كلينتون كان البداية، فبعد الاستيلاء العسكرى

الأمريكى على أفغانستان عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، تطور مفهوم «محور الشر» Axis Of Evil الذى أطلقته الإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة وضم كوريا الشمالية وإيران والعراق، مع استمرار الموقف المتشدد إزاء كوبا، وظهور تباشير تسويات ثنائية مع كل من السودان ثم ليبيا وعلاقات مد وجذر مع سوريا.

والواقع أن تأزم الوضع فى العلاقات الأمريكية مع كل من إيران وكوريا الشمالية على خلفية البرامج النووية لكلى البلدين والتخوف الأمريكى من تملكهما أسلحة نووية، وهى أمور كلها تضيف لرؤية الخطر قادماً من مصادر إسلامية وشيوعية على حد سواء، خاصة فى ضوء ما نشر عن استفادة الدولتين من خبرات نووية باكستانية وعالمها النووى الشهير عبد القدير خان . كذلك امتد التخوف من الصين سواء على المستوى العسكرى أو الاستراتيجى أو الاقتصادى، وارتبط ذلك فى الذهن الأمريكى بالخطر الأحمر باعتبار الصين ما زالت تحت الحكم الشيوعى بالرغم مما مرت به من مراحل إصلاح اقتصادى .

ولكن التخوف لم يقتصر على الدول بل امتد ليشمل بعض

الجماعات المسماة بالإرهابية، وهذه بدورها تنقسم ما بين جماعات ذات توجهات إسلامية وفى مقدمتها تنظيم القاعدة، وجماعات أخرى يسارية في أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى أو فى بعض الدول الآسيوية غير الإسلامية .

ولكن اللافت للنظر أن هذه الاتهامات من بات روبرتسون لم تأخذ فى الاعتبار التباينات الأيديولوجية بين الشيوعيين والإسلاميين، أو التجربة التاريخية حيث تحالفت الولايات المتحدة فى مراحل تاريخية سابقة مع التيارات الإسلامية، سواء في مواجهة التيار القومى العربى بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أو فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق ودول المنظومة الاشتراكية السابقة فى نهاية السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات ثم فى يوغسلافيا السابقة فى نهاية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات .

ولكن ما يثير الاهتمام أيضاً أن كلام روبرتسون يثير فى الذاكرة سابقة لشخصيات تنتمى للتيارات الإسلامية واليسارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تدعو لنوع من التنسيق والتعاون فيما بين هذه التيارات، وهى دعوة لم

تنقطع وإنما تباين صداها من مرحلة لأخرى ومن منطقة جغرافية لأخرى .

وننذكر هنا دعوة رجل الدين الإيرانى الثورى الراحل آية الله طلقانى إلى دعم الثورة الإسلامية فى إيران لثورة الساندينيستا فى نيكاراجوا التى انتصرت فى يوليو ١٩٧٩ وعقب أشهر قليلة من انتصار الثورة الإيرانية فى العام نفسه. وجاءت دعوة طلقانى مسببة من وجهة نظره حينذاك ومستندة إلى أسس شرعية . فقد رأى طلقانى أن ثورة الساندينيستا فى نيكاراجوا كانت تهدف خارجياً للتخلص من الهيمنة والسيطرة الخارجية (فى إشارة للولايات المتحدة) وداخلياً تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهى كلها دعوات متوافقة مع رسالة الإسلام وجوهرها، بل واستشهد طلقانى فى ذلك بآيات قرآنية تحض على نصرة من يدعو إلى «القسط» والعدل فى هذه الحياة دون النص على كون هؤلاء مسلمين بالضرورة .

وإذا عدنا بالذاكرة إلى ما قبل ذلك، نذكر محاولات التنسيق والتعاون بين جماعة الإخوان المسلمين وفصائل شيوعية فى مصر خلال الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية

الثانية والمواجهة بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجماعة الإخوان المسلمين فى أكتوبر١٩٥٤، والملفت أنه كان من أبطال هذه المحاولات على الجانب الإسلامى حينذاك الراحلان الأستاذ سيد قطب والإمام محمد الغزالى .

وكان المشترك في هذه الدعوات الدعوة لمواجهة محاولات جر مصر إلى تحالفات عسكرية إقليمية نشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بقيادة وتوجيه الغرب فى مواجهة الاتحاد السوفييتى السابق، كما كان هناك اهتمام مشترك بتحقيق قدر من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتشكيل جبهة وطنية عريضة داخل مصر تتفق حول هذه الثوابت كبرنامج حد أدنى .

ولم تنجح أى من هذه المحاولات فى السابق فى تحقيق إطار مؤسسي وفكرى مؤصل لهذا التعاون والتنسيق بين الطرفين، ولكنها استمرت فى زماننا الراهن فى أحد أشكالها فى شكل زيارات متبادلة وتبادل تأييد سياسى، وربما أكثر من ذلك، فيما بين القيادة السياسية فى إيران من جهة، وفنزويلا وكوبا من جهة أخرى، مما يغذى جذور الاتهامات التى رددها روبرتسون ومن يتبعه فكرياً وسياسياً من وجهة

نظرهم، وهو الأمر الذى يدفع إلى الحاجة لإعادة تعريف المفاهيم ودلالاتها وتصنيفها فى ضوء معطيات الحاضر ما بين تعريف اليسار واليمين فى ظل عولمة متغيرة وتحولات متسارعة فى نظامنا الدولي الراهن والنظام القيمى الذى يحكمه، فلم تعد التعريفات الجامدة لهذه المفاهيم مقبولة وباتت تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة ويرتبط بها تصنيف الحليف والعدو والقريب والبعيد والصديق والغريب .

جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده:
عن شروط ومقومات النهضة والتحديث

الحديث هذه الأيام، بل ومنذ فترة من الزمن قد ترجع إلى ما بعد هزيمة الدول العربية عام ١٩٦٧ أمام إسرائيل، عن الحاجة لمشروع جماعى للنهضة. والتحديث يمتد ليشمل مجمل الوطن العربى والإسلامى، وقد يكون من المفيد هنا التعرض لمفهوم التحديث بقدر من التفصيل بغية التعرف على ما يحتوى عليه من مكونات وما يجسده من أهداف .

فمفهوم التحديث ليس مقصوراً على أمة دون أخرى، أو مرحلة تاريخية أو حالة اجتماعية دون غيرها، فهذا المفهوم، وإن نشأ أصلاً فى إطار أوروبى فى القرن السابع عشر الميلادى، فإنه كان الشعار الذى جسد مطالب شعوب وأمم كثيرة غربية أو شرقية وجمع حوله نضال قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتيارات فكرية متعددة نظرت إلى هذا

المفهوم باعتباره بلورة لما حددته هذه القوى والتيارات من أهداف أملتها ما تعتنقه من أيديولوجيات وما تمثله من مصالح .

وبالرغم من أن عدداً من القوى الاجتماعية والاقتصادية والتيارات السياسية والثقافية في بلدان الجنوب التى رفعت شعار التحديث قد عرفت هذا المفهوم بشكل مماثل أو متقارب مع مضمون هذا المفهوم في تاريخ تطور الفكر والمجتمعات الغربية، فإن هناك قوى وتيارات أخرى رفضت أى محتوى متصل بمعطيات الحضارة الغربية للتحديث المنتظر وأكدت ما أسمته الخصوصية الحضارية والتمايز الثقافى والفكرى لشعوبها فى مواجهة الغرب . وربما يرجع ذلك بالأساس – وضمن عوامل أخرى– إلى التجربة الاستعمارية التى طغت على علاقة هذه الشعوب بالغرب المتقدم وصبغت هذه العلاقة بصبغة سلبية .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه داخل كل فريق من الفريقين الداعين للتحديث بشكل متأثر بالغرب أو مستقل عنه توجد تباينات فرعية، فعلى سبيل المثال يوجد داخل المتأثرين بالمفهوم الغربى للتحديث تيارات مختلفة منها من يتبع النسق

الليبرالي أو شبه الليبرالى ولكن منها من يتبع -ولا يزال برغم انهيار القوة السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتى- مفاهيم اشتراكية تتفاوت فى درجة اعتدالها أو راديكاليتها طبقاً لمحددات عديدة تتصل بالسياق التاريخى والإطار الاجتماعي والاقتصادى للدولة المعنية .

كذلك فإنه بين صفوف القوى الداعية لمشروع التحديث من يرتكز على مقومات نابعة من تراث الشعب وتقاليده وتاريخه، دينية أو قومية أو غير ذلك، وتوجد تمايزات بين من يتشدد فى رفض كل ما هو «أجنبى» أو «غربى» وبين من يرى إمكانية الاستفادة من بعض أوجه تقدم «الخارج» بشرط عدم المساس بجوهر وأهداف التحديث التى تمليها اعتبارات الخصوصية التاريخية .

ومن المهم هنا أن نتوقف لنضرب مثلاً بمشروع التحديث الذى حمله جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

إلا أنه برغم اختلاف الظروف الدولية والإقليمية الآن عن تلك التى كانت سائدة وقت مشروع التحديث الذى حمل لواءه الأفغانى وعبده، فمن المثير للدهشة أننا نجد أن الكثير من

التحديات والمشكلات التى واجهت الوطن العربى والعالم الإسلامى فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وسعى الأفغانى وعبده لبلورة سبل مواجهتها والإجابة عليها من خلال مشروعيهما للتحديث تكاد تكون هى نفسها التحديات والمشكلات التى يواجهها الوطن العربى والعالم الإسلامى اليوم، ولو بقليل أو كثير من الاختلاف فى جزئيات أو جوانب فرعية .

فقد واجه الأفغانى قضايا متعددة ومتشابكة برغم أنها عكست مستويات مختلفة من التحدى، فعلى صعيد كانت هناك الهجمة الاستعمارية الغربية التى بدأت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم تقتصر على المستوى الفكرى والسياسى فحسب، بل امتدت لتشمل مستويات مثلت للأفغانى ومفكرى الوطن العربى والعالم الإسلامى الساعين للتحديث حينئذ خطراً بالغاً: وأقصد بها المستويات الثقافية والدينية والفكرية .

فقد بدأ هاجس ما يسمى «الغزو الثقافى الغربى» قريباً جداً من الواقع سواء من خلال نشاط الإرساليات التبشيرية التى انتشرت تحت حماية السفارات والقنصليات الغربية،

والتى لم تخف المسلمين وحدهم بل أيضاً الجماعات المسيحية ذات الجذور التاريخية فى الأرض العربية والإسلامية - مثل أقباط مصر - أو من خلال العمل على تغيير نظم التعليم والقضاء فى إطار رآه البعض تغريبياً والبعض الآخر تحديثياً.

إلا أن هناك مستوى آخر للهجمة الغربية لم يكن أقل خطورة ووعاه منذ مرحلة مبكرة عدد من مفكرى الوطن العربى والعالم الإسلامى وبعض العناصر التى اكتسبت وعياً سياسياً متقدماً من أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة حينذاك، وهو البعد الاقتصادى للاستعمار الغربى الذى تجسد فى فرض معدلات مرتفعة للمديونية على عدد من البلدان العربية والإسلامية كفخ نصب لهذه الدول واستدرجها تدريجياً من التبعية الاقتصادية إلى غياب السيطرة على القرار السياسى، والحصول على امتيازات تحولت إلى احتكارات وحقوق استغلال لموارد وثروات وأسواق الشعوب العربية والإسلامية.

وفى مواجهة هذه الهجمة الغربية المتعددة الأبعاد والمستويات، كانت صيحة الإيقاظ التى أطلقها الأفغانى محذراً من انتشار وتغلغل الظاهرة الاستعمارية الغربية فى أنحاء الأمة قطراً بعد قطر، إلا أن هذه الصيحة كان لابد لها

أن تعالج الواقع الداخلى للأمة والذى رأى الأفغانى -ومعه محمد عبده- أن مواجهته ضرورة حتمية قبيل افتراض استعداد الأمة لمجابهة «العدو» الخارجى، فماذا كان الحال داخل العالم العربى والإسلامى؟ نستطيع القول إنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد وضح ما أصاب الخلافة العثمانية -التى كانت تغطى معظم العالم العربى وقطاعات واسعة من العالم الإسلامى حينذاك- من تدهور وجمود على مستوى البنية السياسية والعسكرية والهياكل الاقتصادية والأطر الثقافية أدت كلها إلى عجز شبه كامل عن الذود عن أقاليم الخلافة وحدودها، واضطرت للجوء إلى تحالفات تكتيكية ومرحلية مع أعداء بعيدين جغرافياً فى مواجهة أعداء «أكثر قرباً» وهو ما أدى إلى خسارة على طول الخط للخلافة، ومن ورائها لاستقلال الشعوب العربية والإسلامية التى انضوت تحت لوائها، والتى وإن رضيت بحكم العثمانيين باعتباره فى نهاية المطاف حكماً إسلامياً رغم ما اتسم به كثيراً من حالات ظلم، كان من الصعب عليها القبول بحكم أجنبى ليس مختلفاً فى اللغة فقط بل وأيضاً فى الدين والانتماء الثقافى والحضارى والتاريخى والجغرافى .

وهكذا، كان من الطبيعى أن تشمل صيغة التحديث عند

الأفغانى وعبده في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ما من شأنه إحياء عوامل القوة الكامنة داخل العالم العربى والإسلامى وتعزيزها، ولو تطلب ذلك الاستعارة من منتجات العلم الحديث الذى كان فى حوزة الغرب «الاستعمارى» حينذاك، وصولاً إلى تثبيت ركائز الوحدة الإسلامية أو العربية على أسس سليمة وواعية لتكون وحدة حقيقية قادرة على تعبئة الجماهير فى مواجهة «العدو» القادم.

ولذلك تراوحت مواقف الأفغانى وعبده بين تحبيذ مخاطبة العامة مباشرة وحثهم على أخذ زمام المبادرة بأيديهم وصولاً «للتحديث» الداخلى كشرط ضرورى لمواجهة التحدى الخارجى، وبين الأمل فى إقناع الحكام بالعدول عن ممارساتهم التى أوصلت الوطن العربى والأمة الإسلامية وأقطارهما إلى حالة من الضعف و«القابلية» للاستعمار التى وصل إليها، واستدراك الأمر وتصحيح المسار وصولاً إلى توفير شروط التحديث ومقوماته داخلياً بما يمثل أساساً للصمود أمام الغزوة الخارجية .

وإذا جاز لنا المقارنة بين الأوضاع التى كانت سائدة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى فى نهايات القرن التاسع

عشر ومطلع القرن العشرين وما يواجهه العرب والمسلمون حالياً، فإننا نجد - كما أسلفنا الذكر- تشابهاً كبيراً فى التحديات وإن اختلفت الأشكال والظروف الإقليمية والدولية .

فما زال الوطن العربى والعالم الإسلامى فى مجملهما يواجهان واقع التخلف واتساع الهوة بينهما وبين العالم المتقدم، ومازالت محاولات الإجابة على التحديات المثارة تتراوح بين النقل الكامل لكل ما أنتجته الحضارة الغربية المتقدمة، وطرح الانطلاق من مرتكزات محلية سواء وطنية أو قومية أو دينية، أو أطروحات توفيقية تحاول الجمع بين هذا وذاك، بالإضافة إلى أطروحات أخرى ثائرة على كل الخيارات المطروحة ورافضة لها جميعاً .

إلا أن الإجماع هو على وجود التخلف وإن اختلفت الآراء حول توصيف معالمه وأسبابه وسبل مواجهته والتغلب عليه . ومن المسائل مثار الجدل فى هذا السياق الموقف من العلم الحديث والتطور التكنولوجى المتلاحق والمتسارع بشكل غير مسبوق . ومن الدعوة للأخذ بهذا العلم ومناهجه ومنتجاته، إلى الاكتفاء بالحصول على ما أنتجه العمل والتكنولوجيا فى الغرب، ومن الحديث عن الفصل بين منتجات العلم والإطار

الاجتماعي الذى أفرزه إلى الحديث عن الارتباط غير القابل للانفصام بينهما، ومن قبول بمجمل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية إلى رفض مطلق لها ولأى منتج تولد عنها .

ويواجه الوطن العربى والعالم الإسلامى اليوم كما واجه فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين واقع التجزئة، ومرة أخرى تتباين محاولات مجابهة هذا التحدى بين دعوات التشاور المستمر والمنتظم فيما بين قادة الدول إلى التضامن بشكل أكثر مؤسسية وفى إطار هياكل للتعاون الإقليمى ودون الإقليمى وانتهاء بدعوات لأشكال مختلفة من الوحدة تبدأ بأحاديث عن اتحاد يؤدى تدريجياً إلى الوحدة وتنتهى بالتشديد على وحدة اندماجية فورية، ومرة أخرى . أيضاً -وكما فى القرن الماضى- يختلف النطاق الجغرافى لدعوات الوحدة فيتسع ليشمل الوطن العربى والعالم الإسلامى بأسرهما أو تصبح حتى دعوة الوحدة العربية والإسلامية دعوة طوباوية ويتم الاكتفاء بهياكل دون إقليمية تغطى أقطاراً متجاورة فى إقليم بعينه دون التيقن إن كان تدعيم هذه الهياكل سيؤدى فى نهاية المطاف إلى الهدف الأسمى: الوحدة الجامعة، أم على العكس سيعيق أو يؤخر

تحقيق هذه الوحدة .

أما استكمال المثلث الذى يماثل وضع نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية فهو إشكالية العلاقة مع العالم غير العربى أو الإسلامى، وتحديداً مع العالم المتقدم فى الشمال . ولئن كانت قد تراجعت منذ عقود الظاهرة الاستعمارية المباشرة، فإنه من الثابت أن فرض النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسى وتأمين امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية وتحقيق احتواء ثقافي تبقى جميعاً بلا شك أهدافاً للقوى المتقدمة والمتمثلة حالياً فى الغرب بمعناه الحضارى العام، بل وبمعناه الإيديولوجى الضيق بعد انهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية .

وتبقى جميع الشعوب العربية والإسلامية حائرة بين التعامل بشكل منفرد مع الدول المتقدمة على أمل الحصول على أكبر قدر من الامتيازات أو المعاملة الخاصة دون بقية الدول العربية والإسلامية، وهو ما يمكن تسميته بالخلاص الفردى بديلاً عن التحديث الجماعى، وبين قبول كل ما يجود به الطرف المانح من شروط تخل بالتحديث ومقوماته على المدى الطويل، وبين السعى إلى مشروع لبعث أسباب

التحديث أملاً فى أن يؤدى التحديث الداخلى بجناحيه: التغلب على التخلف وتخطى التجزئة، إلى التحديث على المسار العالمى بعثاً للدور الحضارى المعطاء والقوى للوطن العربى والعالم الإسلامى فى إثراء التجربة الإنسانية ومساعدتها على تخطى أزماتها المتعددة .

ويبقى أيضاً الحديث عن بدائل أخرى تتراوح بين إعلان الحرب على الداخل أو لا وتغييره وصولاً إلى مجابهة الخارج من موقع العداء غير القابل للحلول التوفيقية، أو توحيد صفوف الداخل حكاماً ومحكومين وصولاً إلى تعبئة الجهود للمواجهة الممتدة مع الخارج أو التفاعل الإيجابى معه .

وتبقى فى المقدمة من مشروع التحديث للوطن العربى والعالم الإسلامى قضايا الحرية بتفريعاتها المختلفة، وأوضاع المرأة، وإعادة بناء الأسرة العربية والإسلامية على أسس سليمة كنواة لمجتمع متعافى وسوى، وحالة حقوق الإنسان بشمولها المدنى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ودون تغليب لجانب على آخر، وإعادة النظر فى نظم التعليم ومراجعتها لتتلاقى مع الاحتياجات المجتمعية، وتوفير نظام فعال وقابل للإدامة للتأمين الصحى يصل إلى المحتاجين،

دونما تقليل من استراتيجيات مطلوبة للنقل والإسكان، وكل ذلك فى إطار أعم من احترام البيئة كفلسفة حياتية معاشة تستوعب جدل العلاقة مع الطبيعة وضرورات الحفاظ عليها، بما فى ذلك بشكل خاص معالجة من منظور بعيد المدى لقضيتى المياه والطاقة، ومراعاة توفير المتطلبات الغذائية المتزايدة للشعوب، مع التعامل مع مسألة تنظيم الأسرة فى إطار رؤية أشمل وأكثر تكاملاً، وإعادة النظر فى الثقافة السائدة اجتماعياً وسياسياً، ونبذ العنف بأشكاله المختلفة، والخروج من الدائرة المغلقة والمدمرة لمنطق الإقصاء والتكفير والتخوين، ودونما تقليل أو تجاهل لقضايا أخرى لا تقل أهمية مثارة وذات صلة .

هل كان على شريعتى هو حقاً مارتن لوثر العالم الإسلامى؟

تحتفل إيران بالذكرى الحادية والثلاثين لثورتها، وهى فرصة للمهتمين بجوانب وأبعاد مختلفة لهذه الثورة، كل من منظوره وحسب اهتماماته، لتناول بالبحث والتحليل والتقييم جانب أو أكثر لهذه الثورة، التى مثلت بلا شك حدثاً شديد الأهمية والدلالة، ليس فقط فى التاريخ المعاصر لإيران والشرق الأوسط والعالم الإسلامى، بل وفى مجمل تطور العلاقات الدولية والنظام العالمى برمته، سواء كان بالإيجاب أو بالسلب، بحسب منطلقات ومحددات كل قارئ أو محلل للأحداث .

وسنتناول هنا دور شخصية محورية فى المراحل الأولى لهذه الثورة، بل وفى تاريخ التطور الفكرى والسياسى الإيرانى منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو المفكر الراحل الدكتور على شريعتى، الذى توفى فى ظروف غامضة وهو فى مقتبل العقد الخامس من العمر، فى يونيو

١٩٧٧، عقب وصوله إلى لندن منفياً من بلاده بأيام وكان فى طريقه للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انبعاث الشرارات الأولى للثورة الإيرانية ولكن قبل أن تحقق هذه الثورة «انتصارها» النهائى فى فبراير ١٩٧٩ وتتحول تدريجياً، ولكن سريعاً، إلى نظام الجمهورية الإسلامية القائمة على مبدأ «ولاية الفقيه» .

ولا تكمن أهمية على شريعتى فقط فى دوره فى تقديم طرح يجمع بين الأصالة والمعاصرة عقائدياً وفكرياً نجح فى جذب مئات الآلاف من الشباب الإيرانيين بعيداً عن نمط الحياة الغربى وما أنتجه الغرب من أفكار، عائدين إلى خطاب إسلامى مختلف عما عهدوا سماعه من رجال المؤسسة الدينية الشيعية التقليدية، خطاب استوعب فى طياته معطيات الفكر الإنسانى التقدمى وتأقلم مع العصر ومتطلباته . وكان هذا التحول مما سهل انضمام هؤلاء الشباب للثورة ضد الشاه الراحل محمد رضا بهلوى، بالرغم من أن الثورة اعتلى قيادتها بشكل تدريجى رموز دينية تقليدية فى معظمها .

ولكن الأهمية الأكبر لشريعتى تكمن فى الطرح الفكرى الذى بلوره والذى شهد إعادة تفسير الكثير من المفاهيم

التقليدية الإسلامية، خاصة الشيعية، بشكل مختلف جذرياً عما دأبت المرجعيات الدينية التقليدية عن تقديمه للتابعين، وبما يأخذ فى الاعتبار عناصر موضوعية ربما لم تدر من قبل بخلد المفسرين التقليديين . ويسرى ما تقدم على مفاهيم وشعائر أساسية مشتركة بين كافة المسلمين مثل «التوحيد» و«الحج» و«العدل»، كما ينطبق على مفاهيم ذات خصوصية شيعية مثل «الغيبة» و«الإمامة» و«احتفالات عاشوراء» .

كما أن الراحل شريعتى ذهب خطوة أبعد فى تشكيكه فى اقتصار تفسير القرآن الكريم والسنة المحمدية، بالإضافة إلى الشعائر الشيعية، على رجال الدين المنتمين للمؤسسة الدينية الرسمية التقليدية دون غيرهم. بل إنه تحدث عن أن الدور الرئيسى فى هذا المجال يجب أن يكون للمثقفين من خارج صفوف رجال الدين، والذين أطلق عليهم تعبير «روحانفكران»، وهم من يفترض أن يجمعوا بين العلم بالعلوم الشرعية للدين والعلم بالعلوم الحديثة والاطلاع على أوضاع مجتمعهم والعالم من حولهم، بحيث يكونوا قادرين على لعب دور قيادى لجماهير المؤمنين باتجاه اقترابهم من خالقهم من

جهة وتحقيق تقدمهم المجتمعي من جهة أخرى .

ولعل هذين العنصرين وغيرهما دفعا ببعض المحللين والمراقبين والمؤرخين إلى المقارنة بين الدور والتأثير الفكرى لكل من الدكتور على شريعتى والمفكر المسيحى «مارتن لوثر» الذى بدأ ما جرى على وصفه بالإصلاح الدينى فى إطار المسيحية ونشأ على يديه المذهب البروتستانتى، دونما إنكار هؤلاء لوجود أوجه اختلاف بين دور كل منهما، خاصة عدم اكتمال دور شريعتى بسبب وفاته المبكرة والمفاجئة فى آن واحد، مع اعتبار أن أوجه الشبه تفوق أوجه الاختلاف .

وإذا أردنا الاستناد إلى منهج تحليل موضوعى ومقارن، نقول إنه صحيح أن هناك مشتركات بين شريعتى ومارتن لوثر، لعل من أهمها أن كلاً منهما أدخل تغييرات جذرية على البنية الفكرية والعقيدية للديانة أو المذهب الذى ينتمى إليه أو إليها، من خلال إعادة قراءة الأصول فى ضوء محددات مغايرة لما كان سائداً قبلهما من «حكمة موروثة»، وصحيح أيضاً أن دور شريعتى كان أقل اكتمالاً من حالة مارتن لوثر بسبب الموت الذى غيبه فجأة فى ظل اتهامات بأنه تعرض لدس السم فى الطعام على أيدى عملاء جهاز «السافاك»

(جهاز الأمن السياسى فى عهد الحكم الشاهنشاهى) .

ومن الثابت أيضاً أن كلاً من شريعتى ومارتن لوثر سعى إلى تقويض مرتكزات احتكار رجال الدين المنتمين للمؤسسة الدينية الرسمية والتقليدية لتفسير الدين من عقيدة، ولاهوت أو فقه، وعبادات أو طقوس أو شعائر، ومعاملات وسلوكيات، وفتح المجال واسعاً أمام مفكرين ومثقفين من خلفية مدنية للعب الدور القيادى فى هذا المجال، وللإسهام فى إنجاز مهام ثورة مفاهيمية تكون بدورها مقدمة لتغيير اجتماعى شامل وعميق للأمام يمتد للجذور ويطيح بمسلمات استمرت لقرون .

ولكن مما لا شك فيه أن الوجهة اختلفت بين الحالتين، فمارتن لوثر جاء بتعاليمه ليعلى من شأن النزعة الفردية ويؤكد على المسئولية الشخصية للإنسان عن أعماله أمام الله، ومن ثم إبراز الخصوصية لكل إنسان وما يستوجبه ذلك من حرمة وحصانة لهذا الإنسان الفرد فى مواجهة أى نزعات تسلطية من حاكم فرد أو إقطاعى أو رجل دين، وأيضاً فى مواجهة أى نزعة جماعية تجعل للمجموع أولوية على الفرد.

بل إن علماء الاجتماع المحدثين اعتبروا مارتن لوثر هو صاحب الفضل، عبر ما أدخله من إسهام عقائدى أدى إلى

قيام البروتستانتية، فى إرساء الدعائم لاحقاً لقيام الرأسمالية كنظام اقتصادى واجتماعى وما ترتب على ذلك من نشأة وتطور نظام سياسى جديد وصل فى مسار تطوره إلى ما نسميه اليوم بالديمقراطية الليبرالية الغربية . وبلغ الأمر أننا قرأنا عناوين من نوعية «الأخلاق البروتستانتية للرأسمالية» أو «الأسس البروتستانتية للرأسمالية» .

أما على شريعتى فكان مسار وتوجهات وأهداف مشروعه الفكرى مختلفة فى هذه الجزئية، فإنه أكد أن أحوال الأمة يتحمل المسئولية عنها أبناء الأمة، نافياً إمكانية حدوث الخوارق فى هذا الزمن، حيث أنه ركز على وجود «سنن» (قوانين) إلهية للتغيير فى الطبيعة والمجتمع يمكن أن يفهمها الإنسان وبالتالى يتعامل معها ويوظفها لصالح تحريره ومن ثم تقدمه الفكرى والثقافى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى .

وبخلاف مارتن لوثر أيضاً، فإن شريعتى ركز على الخلاص الجماعى، معتبراً أن التحرير أو التغيير لا يمكن أن يتم بشكل فردى أو بمعزل عن الجماعة، بل إنه ذهب إلى حد نفى أنه يمكن للمسلم أن يكون مكتمل الإسلام والإيمان بدون أن يكون منغمساً فى قضايا المجتمع الذى يعيش فيه وفى

نضالات هذا المجتمع لتحقيق غاياته الجماعية، التى يجب أن تكون - بحسب شريعتى - ذات توجه تقدمى تثرى المجتمع معرفياً وتنوع مداركه وتنفتح على الآخر فكرياً، وتعمل لتحقيق توزيع عادل للسلطة والثروة والثقافة، بل ونصرة قضايا العدل فى العالم بأسره .

ويختلف شريعتى عن مارتن لوثر فى أنه ولد ضمن مذهب يمثل الأقلية داخل صفوف العالم الإسلامى، ألا وهو المذهب الشيعى، ولم يكن هو نفسه منشئاً لمذهب دينى، كما هو الحال بالنسبة لمارتن لوثر، بل لمدرسة فكرية وفقهية واجتماعية . ولكن شريعتى سعى لتجسير الهوة الفقهية والمعرفية بين الشيعة والسنة، خاصة عبر إعادة تفسير مفاهيم اكتسبت قداسة لدى الشيعة بمرور الزمن، حتى يكون مفكراً إسلامياً، وليس فقط شيعياً .

وقد دفع شريعتى ثمن ذلك ممثلاً فى اتهامه من قبل بعض رجال الدين الشيعة الكبار فى إيران بأنه «عميل»، تارة للسنة، وتارة أخرى للشيوعية، وتارة ثالثة للوهابية، يسعى لتقويض دعائم المذهب الشيعى، بينما وقف بجانبه رجال دين آخرون اعتبروه مجتهداً وساعياً للتقارب بين السنة والشيعة .

عن رحيل مفكر جليل: محمود أمين العالم

لحق بالحركة الثقافية والفكرية المصرية والعربية خسارة لا تعوض من خلال غياب المفكر والفيلسوف والناقد الأدبى الأستاذ محمود أمين العالم . وللراحل كتب تبقى علامات بارزة فى تاريخ الفكر العربى، وتنوعت بين النقد الأدبى، والنقد الفنى، والشعر، والفلسفة، والتأصيل الفكرى والثقافى، ودراسة التراث، وأخيراً كتابات سياسية .

وما زلت أذكر تشرفى بالمشاركة كمتحدث فى مؤتمر دولى نظمته منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، برئاسة الراحل الكبير الدكتور مراد غالب، حول موضوع «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» وعقد عام ١٩٩٧, وكان الأستاذ «محمود أمين العالم» أحد فرسان هذا المؤتمر، وكعادته أدلى بمساهمة فى هذا المؤتمر حللت جوهر الموضوع محل البحث وصلته بالتطورات الدولية خاصة مسألة «العولمة» وتداعياتها على المستويين الفكرى والثقافى . وقد حظيت مداخلة الأستاذ «العالم» بتقدير واسع من المشاركين

والحاضرين فى المؤتمر من مختلف الجنسيات والخلفيات .

وتعددت أنشطة الأستاذ «العالم» ما بين محاضرات وكتابات وحركة دعوية على مستوى المثقفين والأدباء والشباب داخل مصر وخارجها، خاصة عبر مساهماته القيمة التى لم تنقطع حتى النهاية فى مؤتمرات الجمعيتين الفلسفيتين المصرية والعربية، وكذا فى أعمال لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر . وأشرف الأستاذ «العالم» منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين على إصدار كتاب غير دورى باسم «قضايا فكرية»، تناولت أعداده موضوعات مهمة مثل الفكر العربى فى القرن الحادى والعشرين، اللغة العربية، الحركة النقابية فى مصر، وخيارات التنمية، وغير ذلك من موضوعات مهمة فى مضمونها ودلالاتها، ليس فقط بالنسبة لمصر، بل بالنسبة لمجمل العالم العربى والعالم الثالث .

وأعتز بالإسهام فى أحد أعداد دورية «قضايا فكرية» منذ أكثر من عقد من الزمان . وأذكر بعدها أننى تلقيت خطاباً من الأستاذ «العالم» به العديد من كلمات الإطراء للدراسة التى ساهمت بها، وهى إشادة تكررت لاحقاً فى أكثر من مناسبة وكانت دائماً مصدر سعادة لى لكونها قادمة من مفكر

جليل مثل الأستاذ محمود أمين العالم رحمه الله.

ومن الهام أن نشير إلى أن الأستاذ «العالم» قد تحمل تبعات خياراته الفكرية والسياسية، ولم يتخل عن قناعاته الأساسية، وإن راجع - مثله مثل كل مفكر حقيقي- بعض أفكاره ومواقفه بدون مكابرة فى ضوء معطيات الواقع المحيط وما أفرزته التجارب، وذلك من منطلق النقد الذاتى الذى كان يتبناه ويدعو له .

ومن الهام أيضاً أن نشيد بالدور الذى لعبه الأستاذ محمود أمين العالم عندما كان رئيساً لمؤسسة أخبار اليوم فى ستينيات القرن الماضى، حيث أدخل على مدرسة أخبار اليوم عناصر الجدة والموضوعية والالتزام مما أثرى هذه المدرسة وأضاف إلى طابعها التقليدى المعروف بالتركيز على جانب الإثارة، كما رعى خلال تلك الفترة مواهب صحفية ونقدية وأدبية شابة استمرت بعد ذلك فى عطائها لحياتنا الصحفية والإعلامية والأدبية والفنية . كذلك كان للأستاذ «العالم» تجربته المهمة فى الصحافة العربية فى الخارج فى السبعينيات ومطلع الثمانينيات، خاصة فى فرنسا .

فتحية إلى ذكرى الأستاذ محمود أمين العالم وكل العزاء

لأسرته وأصدقائه وتلاميذه . ورغم كل ما يمكن أن يكون لأى امرئ من خلافات أو تحفظات على بعض أطروحات الأستاذ «العالم» رحمه الله فيبقى القاسم المشترك هو التقدير لعمق وصدق والتزام هذا المفكر والناقد وما طرحه، بالإضافة إلى ما يكنه المرء له من إعجاب لما كانت تتصف به شخصيته من رقة وتدفق للمشاعر الإنسانية العذبة حتى وهو يتحدث عن أكثر القضايا حدة، ويطرح أشد الحلول جذرية، بحيث يخال للمرء أنه عندما كان يتحدث عن الصراع الاجتماعى أو الاستقطاب الدولى وكأنه يتناول قصة عشق بين حبيبين أو ينشد قصيدة غزل

بعد هدوء العاصفة:
ليس دفاعاً عن الدكتور حسن حنفى

يوجد للمسألة التى أثيرت فى صيف عام ١٩٩٧ بشأن أفكار وكتابات المفكر والأستاذ الجامعى المصرى البارز الدكتور حسن حنفى -وما صاحبها من جدل عريض- أبعاد مختلفة .

ويقع ضمن هذه الأبعاد ما يتصل مباشرة بموضوع هذه المسألة: أى مضمون كتابات الدكتور حسن حنفى بشأن الإسلام، وهو أمر تعرض له تفصيلاً بيان أمين عام ما كان يسمى فى ذلك الوقت بـ «جبهة علماء الأزهر» -قبل حلها لاحقاً- ورد الدكتور حسن حنفى والآراء التى أعلنها أصحابها تعليقاً على هذين الموقفين أو على أحدهما . وكاتب هذه الكلمات قارئ لكتابات الدكتور حسن حنفى منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ويتفق مع اجتهادات لهذا المفكر الكبير ويختلف مع اجتهادات أخرى .

إلا أننى لا أنوى التعرض هنا لهذا البعد الخاص بمضمون كتابات الدكتور حسن حنفى، إذ أزعم أن من سبقونى للإدلاء بدلوهم في هذا الشأن لم يتركوا المجال إلا

للقليل الذى يمكن أن يضاف .

لذلك أنوى التركيز على مسألتين تتصفان بالعمومية، وسلطت «قضية» الدكتور حسن حنفى الضوء عليهما من جديد وأصبح تناولهما بقدر من المصارحة والأمانة مع النفس ومع الآخرين مهمة حيوية وعاجلة فى آن واحد لصالح مصداقية حياتنا الفكرية والثقافية بشكل عام، خاصة فى ضوء عاملين: الأول هو أطروحات داعية إلى صراع الحضارات وصدامها فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، بما فى ذلك ما روج له بشكل خاص الأكاديمى الأمريكى صمويل هانتنجتون، والعامل الثانى هو أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على صورة الإسلام والمسلمين فى الغرب ليس فقط على الأصعدة الأكاديمية والثقافية والإعلامية والسياسية وإنما على مستوى رجل الشارع العادى .

تتعلق المسألة الأولى بالصورة التى يظهر بها الإسلام سواء أمام أتباعه أم أمام غير المسلمين نتيجة لهذه القضايا التى تثار بين الحين والآخر فى مجال تسليط الأضواء والاتهامات على أفكار لكاتب أو مفكر مسلم، ثم اتخاذ هذه

الأفكار -أو تفسير المتلقى لها- منطلقاً للتشكيك فى عقيدة وإيمان هذا الكاتب أو المفكر- سواء جاء هذا التشكيك صريحاً أم ضمنياً، شاملاً أم جزئياً، فردياً متفرقاً أم جماعياً موحداً .

ونرى أن هذا الأمر جد خطير، ولا حاجة لنا هنا لأن نعيد ما كرره علماء أجلاء وفقهاء أفاضل عن تناقض منطق التكفير مع جوهر الدين الإسلامى الحنيف والسمح . ولا داعى أيضاً لأن نذكر من جديد بعشرات من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وحوادث التاريخ الإسلامى فى مرحلة البعثة النبوية ثم فى مرحلة الخلافة الراشدة تؤكد جميعاً على حرية الفكر - بل وحرية العقيدة ذاتها- وحرية الاختلاف والمعارضة بل واعتبار كل ذلك بمثابة حقوق يجب ضمانها والحفاظ عليها . بل إن اجتهادات ومقولات مأثورة لعدد من الفقهاء والعلماء منذ نشأة الفقه الإسلامى حتى يومنا هذا أبرزت هذه الحقوق وأدلتها الشرعية .

إلا أن ما نود إبرازه هنا هو أن دائرة المقدس- ونعنى هنا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة- فى إطار الشريعة والفقه الإسلاميين تحتل مساحة محدودة نسبياً إذا ما قورنت بالجزء الأكبر وهو الناتج عن إعمال العقل وممارسة

فريضة التفكير -كما وصفها الراحل عباس محمود العقاد في عنوان أحد كتبه- وهو ما عرف عموماً في تاريخ الشريعة والفقه الإسلاميين بـ «الرأى» وكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال «من اجتهد وأخطأ فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران» وبالتالى فإنه ما كان أن يحدث هذا التطور والتوسع في نطاق الشريعة الإسلامية خلال القرون التالية للبعثة النبوية - حتى إغلاق باب الاجتهاد في القسم السنى من العالم الإسلامي- لولا المساحة العريضة من التسامح إزاء الاختلاف في الرأى التي سادت خلال تلك الحقبة البارزة من تاريخ الإسلام، ولولا مناخ الحرية الذى منح الفرصة لكل صاحب رأى بأن يدلى بدلوه ويساهم في إثراء الحياة الفكرية والاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها التي استلزمت متابعة عملية «الاجتهاد» وتغيير أو تطوير تفاسير وفتاوى ظهرت في أزمنة سابقة بغرض مواكبة التحولات المجتمعية التي حدثت .

وبناء على ما تقدم، فإنه ليس من صالح الإسلام بأى حال من الأحوال في ظل المرحلة التاريخية الراهنة أن يحاول البعض التوسع بشكل متعسف في تعريف دائرة المقدس الثابت، وبالتالى التضييق من النطاق الذى يمارس في إطاره

«الاجتهاد» وهذا الرأى يستند إلى أمرين: الأول أن مثل هذا الاتجاه سيكون معاكساً للدعوة التى غطت معظم أرجاء العالم الإسلامى منذ منتصف القرن التاسع عشر والداعية لفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لتعويض ما فات الفقه الإسلامى من مواكبة التطورات عبر القرون التى مرت منذ إغلاق باب الاجتهاد، والثانى أن الدرجة المتسارعة لتطور الأحداث إقليمياً ودولياً، سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ودرجة التقدم العلمى والتكنولوجى غير المسبوق كماً وكيفاً فى نهاية القرن العشرين الميلادى والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين تستوجب التوسع فى ممارسة الاجتهاد وليس الحد منه تأكيداً لحيوية الإسلام واتصاله بحياة البشر فى مختلف الأزمنة والعصور .

وتتصل المسألة الثانية ليس بالإسلام كعقيدة وشريعة - كما كان الحال فى المسألة الأولى - بل بواقع المسلمين اليوم . ويبدو مثل هذا الفصل بين الأمرين تعسفياً للبعض ولكنه ضرورى برأينا فى هذا المقام اتصالاً بمنهج التناول، فالهدف هنا هو إظهار حجم المشاكل -بل والأزمات- التى يعيشها العالم الإسلامى الآن والتى وصلت إلى حد وصف بعض المفكرين للعالم الإسلامى - وخصوصاً العربى منه - بأن

مثله مثل إفريقيا جنوب الصحراء «خرج من التاريخ» والمقصود هنا بالطبع هو أن حجم الهوة بين المسلمين والعالم المتقدم بلغت حداً يصعب معه القول أن الطرفين يعيشان فى زمن واحد أو أن المتأخر منهما قادر على اللحاق بالآخر المتقدم إذا مضت فترة زمنية معينة، أو توفرت ظروف أو شروط موضوعية أو ذاتية بعينها .

وبعيداً عن تعبيرات أولئك المفكرين وما قد يكون فيها من تحيز - أو حتى تعصب - ضد الإسلام، وسعى لصبغ التقدم بصيغة ذات طابع أو توجه أو انحياز أيديولوجي معين، فإن الثابت أن واقع المسلمين يعانى حالياً- ومنذ عقود- من تعمق مشاكل بنيوية تتصل بصيغة الحكم والمشاركة السياسية والعقد الاجتماعى، وكذلك بوظيفة الثروة والملكية الاقتصادية وهدف العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها، ثم أنماط العلاقات الاجتماعية بدءاً بمجتمع الأسرة وانتهاءاً بمجتمع الدولة، وكيفية إيجاد البيئة اللازمة ليس فقط لدفع وتشجيع مناخ التعليم والبحث العلمى والحرية الإعلامية بل لضمان تكامل هذا المناخ مع معطيات المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

إلا ان الأمر الأخطر هو أن تتزامن هذه المشاكل مع حالة ركود - بل وتراجع أحياناً - فى الفكر الإسلامى، وهو الفكر

الذى يستخدم لغة الخطاب التى يفهم مفرداته - بدرجات متفاوتة من الوعى والعمق- الغالبية الساحقة من المسلمين، وهى ميزة لا تتمتع بها غالبية الاتجاهات الفكرية الأخرى، ومن مظاهر حالة الركود تلك ترك ما هو جوهرى وأساسى إلى ما هو مظهرى وثانوى، أى الاهتمام بقضايا لن يفيد الحسم بشأنها -رغم صعوبة تحقيق هذا الحسم فى حد ذاته - المسلمين اليوم فى ما يواجهونه من تحديات على مختلف الأصعدة، بل يضر بهم نظراً لما يؤدى إليه من إهدار جهد العلماء وطاقات المفكرين والمؤمنين فى هذه المسائل بدلاً من مسائل أخرى أكثر إلحاحاً وارتباطاً بواقع المسلمين اليوم، ومن إيجاد استقطابات ومجالات للتناحر فى ما بينهم فى مجالات لا يجب السماح لها بأن تؤدى إلى هذه النتيجة، وإنما يمكن تركه لدراسات البحث التاريخى حتى تنال هذه المواضيع حقها من الدراسة المتأنية فى الوقت الذى لا يأتى فيه ذلك على حساب معالجة القضايا الآنية وذات الأولوية للمسلمين .

وإن كنا آثرنا الاختصار فى عرض مكامن الخطر فى القضية التى أثيرت بشأن فكر الدكتور حسن حنفى من جهة

اتصالها بالإسلام وبواقع المسلمين فذلك يكفينا لأن الهدف هو دق ناقوس الخطر مرة أخرى - وهو ما سبقنا إليه آخرون فى مناسبات سابقة - من أن طاقات وقدرات العلماء والمفكرين المسلمين يجب أن يكون مجال أولوياتها هو إحياء وتجديد الفكر والخطاب الإسلاميين وصلتهما بعالم اليوم وبما يفرضه على المسلمين من تحديات وما يطرحه عليهم من خيارات وما يقدمه لهم من فرص لتحقيق التقدم وحل مشكلات مجتمعاتهم..

الدكتور ناصر الأنصارى
والثقافة المصرية

فقدت النخبة الثقافية المصرية واحداً من ألمع نجومها مؤخراً، بل فقدت مصر بأسرها أحد أبر أبنائها ومن أكثرهم انتماءً وإخلاصاً . رحل الدكتور ناصر الأنصارى رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب بعد صراع طويل وقاس مع المرض وبعد حياة حافلة بالعطاء في عدد من المجالات المتصلة بالعمل الثقافي المصرى والعربي والعالمى .

تشرفت بالتعرف على الدكتور ناصر الأنصارى منذ أكثر من ثلاثة عقود عندما كان يعمل أميناً برئاسة الجمهورية، وكان أحد الشخصيات المتميزة ضمن أمناء الرئاسة، وكان والدى رحمه الله يعمل حينذاك أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية . وفي ذلك الوقت، قام الدكتور ناصر الأنصارى بإعداد كتابه الهام، أو بمعنى أدق موسوعته القيِّمة، حول حكام مصر فى العصر الفرعونى، كما كان معروفاً عنه منذ ذلك الوقت ثقافته الواسعة واطلاعه العريض وانفتاحه على ثقافات الآخر .

وكنت أسعد دائماً بالحديث معه والاستفادة من علمه وثقافته.

وكانت المحطة الثانية التى تعرفت فيها على الدكتور ناصر الأنصارى هى فترة عمله مديراً لمعهد العالم العربى بباريس . وكان معهد العالم العربى بباريس فى الأصل مشروعاً ثقافياً مشتركاً بين الحكومة الفرنسية والحكومات العربية فى مبادرة كانت الأولى من نوعها حينذاك بين الدول العربية مجتمعة وبين دولة غير عربية، وتحديداً دولة ذات رصيد متميز وذخيرة لا تنضب وباع طويل وإسهام إنسانى فى إثراء الثقافة الإنسانية مثل فرنسا .

وتناوب على منصب مدير المعهد عديدون، ولكن كان الدكتور ناصر الأنصاري هو أول من تولى هذا المنصب من المصريين، وأدخل سياسات جديدة فى إدارة المعهد، كما شهدت فترة إدارته لها تنظيم معرض ضخم للآثار المصرية القديمة من الحقبة الفرعونية، كان الأول من نوعه بالمعهد، وكذلك الاحتفال بمئوية السينما المصرية عبر تنظيم مهرجان ضخم وإصدار عمل موسوعي بهذه المناسبة أشرفت على إصداره المصرية اللامعة والمتميزة والمتخصصة فى عالم السينما الأستاذة ماجدة واصف .

وفى ذلك الوقت، كنت أعمل بسكرتارية الأمم المتحدة

بمدينة جنيف السويسرية، كذلك كان قد تم انتخابى فى الوقت ذاته رئيساً لجمعية المصريين في سويسرا، وكان التواصل مستمراً مع الدكتور ناصر الأنصارى في باريس، حيث مد يد الدعم للعديد من الأنشطة الثقافية والفنية التي كانت تنظمها جمعية المصريين بسويسرا، من ندوات وحلقات نقاشية ومهرجانات سينمائية ومعارض لوحات وصور وغير ذلك من أنشطة .

وكانت المرحلة الأخيرة من التواصل مع الراحل الكريم الدكتور ناصر الأنصارى عندما شغل آخر منصب تولاه قبل وفاته، وهو رئاسة الهيئة المصرية العامة للكتاب . وفى هذا السياق كانت لى عدة تفاعلات معه في هذا الموقع . كان أولها عندما تكرم، ومعه الصديق العزيز الأستاذ الدكتور وحيد عبد المجيد رئيس مركز الأهرام للنشر والترجمة حالياً ونائب رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب حينذاك، بعرض طبع ونشر أحد كتبى فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، وهو ما تم بالفعل وصدر لى كتاب «بعيداً عن السياسة وفى قلب الوطن» عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

وكان اللقاء الثاني خلال نفس الفترة عندما توليت مسئولية إدارة معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، وطلبت

من الدكتور ناصر الأنصارى التكرم بمحاضرة المشاركين فى الدورات المختلفة التى ينظمها المعهد والتى تبدأ بدورات للسادة السفراء المنقولين للخارج وزوجاتهم وتنتهى بدورات تقام للملحقين الدبلوماسيين المنضمين حديثاً للعمل بالسلك الدبلوماسى المصرى، وأبداً لم يتردد الدكتور ناصر الأنصارى فى تلبية هذه الدعوات الواحدة تلو الأخرى بالرغم من كثرة المشاغل وإنهاك المرض الخبيث وكانت كلها تتسم بالثراء والإضافة والإمتاع فى وقت واحد .

وجاء اللقاء الثالث خلال تلك المرحلة ممثلاً فى زيارة مطولة منى لمكتب الراحل الكريم بعد تعيينى سفيراً لمصر لدى اليابان وقبل سفرى فعلياً إلى طوكيو . وكان الحديث مطولاً وممتداً ولم يقتصر على ما يمكن استشرافه من آفاق تعاون بين مصر واليابان فى المجالات ذات الصلة بعمل ونشاط الهيئة المصرية العامة للكتاب، بل امتد محلقاً يتناول أفكاراً وتصورات مبتكرة للدفع بالتعاون الثقافى والفنى بين مصر واليابان على وجه العموم .

وقدم لى الدكتور ناصر نماذجاً من محاولات متفرقة وعلى فترات فى السابق لترجمة كتب يابانية للغة العربية بواسطة

الهيئة المصرية العامة للكتاب وطبعها ونشرها وتوزيعها في كافة أرجاء العالم العربي، وهي محاولات لم تقابلها من الجانب الياباني محاولات مماثلة لترجمة كتب لمؤلفين مصريين من اللغة العربية إلى اللغة اليابانية وطبعها ونشرها وتوزيعها في اليابان . وتحدثنا مطولاً حينذاك عن الحاجة لبناء مشروع منهجي ومنتظم ومتفق عليه بشكل مبرمج مسبقاً لترجمة عدد متساو من الكتب بين مصر واليابان سنوياً في مجالات متعددة مثل أدب الأطفال والرواية والقصة القصيرة والشعر والكتابات التاريخية والكتب التي تتناول مسائل وقضايا اجتماعية . وقد سعيت بالفعل منذ وصولي لليابان لتنظيم مثل هذا البرنامج الطموح برعاية مشتركة من مؤسسات وناشرين مصريين ويابانيين .

وقد قادنا الحديث عن مشروع الترجمة الطموح ذلك إلى الحديث عن مشروع طموح آخر وهو تنظيم معرض ضخم للكتاب المصري في اليابان . وقد بدأت العمل على تحقيق هذا المشروع منذ وصولي لليابان، وذلك بالاتصال الدائم مع كل من الدكتور ناصر الأنصاري والدكتور وحيد عبد المجيد من جانب الهيئة المصرية للكتاب والمهندس إبراهيم المعلم نائب رئيس الاتحاد الدولي للناشرين، وكذلك مع الجانب الياباني

ممثلاً فى إدارة معرض طوكيو الدولى للكتاب . وكللت هذه الجهود بالنجاح وتم الاتفاق مع إدارة معرض طوكيو لتكون مصر ضيف شرف للمعرض لعام ٢٠٠٩ فى إطار فعاليات عام الترويج السياحى لمصر فى اليابان ٢٠٠٩ برعاية السيد وزير السياحة زهير جرانة .

وعندما اتصلت بالدكتور ناصر الأنصارى رحمه الله لإبلاغه بالخبر أعرب عن سعادته من ناحية وعن قلقه من ناحية أخرى لالتزام مصر بثلاثة معارض كتب دولية أخرى عبر العالم خلال نفس العام ٢٠٠٩ ستكون مصر فيها أيضاً ضيف شرف . ولكن سرعان ما تغلبت سعادة الدكتور ناصر على مصادر قلقه وغلبت عليه روح قبول التجدى والسعى للترويج الثقافى لمصر فى أكبر معرض دولى للكتاب فى آسيا وفى أول بادرة تكون دولة عربية أو إفريقية فيها ضيف شرف فى معرض طوكيو الدولى للكتاب .

وبمباركة ودعم السيد وزير الثقافة فاروق حسنى، ومشاركة المجلس الأعلى للثقافة، بدأ الدكتور ناصر العمل بمنتهى الجدية ليس فقط للإعداد الجيد للمشاركة المصرية غير المسبوقة فى معرض طوكيو فى شكل مئات الكتب من

الهيئة ودور نشر مصرية أخرى بمختلف اللغات، ولكن أيضاً لبلورة برنامج ثقافى مصرى مكثف فى شكل ندوات متواصلة فى موقع المعرض بغرض التفاعل مع الجمهور اليابانى على الطبيعة، وسعى الدكتور ناصر بشكل حثيث ليكون الوفد المصرى المشارك على أرفع مستوى ومتنوع المجالات بحيث غطى أعضاؤه الأفاضل مختلف مجالات المعارف والعلوم والثقافة والفنون مما كان له أنجح الأثر فى إثراء البرنامج الثقافى ومجمل المشاركة المصرية فى المعرض كضيف شرف والتى لم ينقص منها سوى غياب الدكتور ناصر رحمه الله عن رئاسة الوفد المصرى المشارك نظراً لحالته الصحية فى ذلك الوقت .

وعقب النجاح الباهر للمشاركة المصرية فى المعرض شكرت الدكتور ناصر الأنصارى على هذا الإسهام فى الترويج الثقافى لمصر، بكافة أوجه حياتها ومجتمعها وثقافتها وعطائها الحضارى والفنى فى اليابان، وكان هذا هو الاتصال الأخير مع الراحل الكريم الدكتور ناصر الأنصارى رحمه الله رحمة واسعة .

الدكتور صلاح عامر
والدبلوماسية المصرية

رحل الأستاذ الدكتور صلاح عامر عن دنيانا، وهو فى أوج سنوات العطاء للوطن والأمة والإنسانية والعلم . غاب عنا أستاذ القانون الدولى والفقيه القانونى البارز والباحث المتميز فى ميادين القانون الدولى والتنظيم الدولى .

وقد أتيحت لى الفرصة للتعرف على العالم الراحل الدكتور صلاح عامر للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين من الزمان عندما كنت أعمل دبلوماسياً فى مستهل حياتى العملية بالبعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة فى جنيف تحت قيادة السفير الرائع الدكتور نبيل العربى . فى ذلك الوقت كان الدكتور صلاح عامر يتردد على جنيف كثيراً، ربما أكثر من مرة فى الشهر الواحد، وكان على صلة وطيدة خلال هذه الزيارات بالبعثة الدائمة المصرية فى جنيف، وبالسيد السفير الدكتور نبيل العربى على وجه التحديد .

وكان السبب فى ذلك هو عضوية الأستاذ الدكتور صلاح عامر فى اللجنة القومية للدفاع عن طابا المصرية وأيضاً هيئة

الدفاع المصرية فى هذه القضية الوطنية المهمة التى كانت معروضة فى ذلك الوقت على هيئة تحكيم شُكلت خصيصاً وكان مقرها مدينة جنيف السويسرية للبحث فى هذه القضية بناء على مشارطة تحكيم بين كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لتقرير إلى من تعود السيادة على طابا: مصر أم إسرائيل؟

وكان السفير الدكتور نبيل العربى يشغل منصب المنسق لهيئة الدفاع المصرية التى كان يشرف عليها السيد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ذلك الوقت، وكان معه العلاّمة المصرى العالمى البارز والفقيه القانونى المرموق الراحل الكبير الدكتور وحيد رأفت . كما كان الفقيه القانونى المصرى الدولى الشهير الدكتور حامد سلطان رحمه الله هو القاضى المصرى فى هيئة التحكيم تلك .

وكانت هذه اللجنة تضم فى عضويتها فطاحل كل فى موقعه، بالإضافة إلى فطاحل آخرين كانت تلجأ إليهم عند الحاجة، ومن المجموعة الأولى أذكر، بالإضافة للسفير الدكتور نبيل العربى والراحل الكريم الأستاذ الدكتور صلاح عامر، كلاً من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية والبرلمانية حالياً، والمؤرخ الجليل الراحل الدكتور يونان لبيب

رزق، والأستاذ الدكتور جورج أبي صعب الأستاذ العالمي للقانون الدولي والمقيم بمدينة جنيف، واللواء عبد الفتاح محسن المدير الأسبق للمساحة العسكرية المصرية، وآخرين عديدين من ألمع الأسماء كل في اختصاصه .

ومن فرط التواضع الذي اتسم به الدكتور صلاح عامر رحمه الله، وهو بلا شك تواضع العلماء الحقيقيين، لم يتحدث يوماً عن الدور الذي لعبه في إطار قضية طابا الوطنية، مما ساهم بلا شك في صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بعودة طابا إلى الوطن الأم مصرنا الغالية . بل ربما عندما سعى البعض في السابق للحديث عن دور الدكتور صلاح عامر في هذا المجال، طلب منهم بأدبه الجم المعهود وذوقه الرفيع عدم التعرض لذلك لأنه إنما فعل ما فعل حباً في الوطن وانتماءاً له وليس سعياً لأي شهرة أو مال .

وقد كنت شخصياً شاهداً على تفاني الدكتور صلاح عامر خلال فترات وجوده في جنيف وما بذله من جهد ليل نهار وانغماسه بكل حواسه في القضية وحرصه على الاطلاع على كل ما يمكن أن يشكل عوناً في هذا الشأن، أو الالتقاء بخبراء في مجالٍ أو آخر من المجالات القانونية محل البحث أو ذات الصلة بهذه القضية، أو التفكير، حتى في أوقات

الفراغ أو حتى خلال فترات تناول الطعام، فيما يمكن أن يساعد الموقف المصرى فى القضية ويكسبه المزيد من الحجج والدفوع ويوجد أو يعزز من الأدلة على صحة الموقف المصرى وما يطرحه من مطالب ويساهم فى حسم القضية برمتها لصالح مصر بلا احتمال لبس أو تحفظ.

وكثيراً ما كان هذا الجهد الدءوب يأتى على حساب الحد الأدنى المطلوب إنسانياً من الراحة للراحل الكريم، وهو ما لم يبال به الدكتور صلاح عامر رحمه الله، فالهدف كان واضحاً لديه، ولم يكن شخصياً بل وطنياً وقومياً، وبالتالى كان جديراً من وجهة نظره بكل التضحيات الممكنة والمطلوبة على مستوى الأفراد حتى يتحقق، وهو ما حدث بحمد الله فى نهاية المطاف.

ولكن دور الدكتور صلاح عامر بشأن قضية طابا الوطنية، وإن كان بلا شك من المحطات الأبرز فى عمله العام والوطنى لخدمة المصالح المصرية العليا، فإنه لم يكن الوحيد أو الأخير، فلطالما قابلت الراحل الكريم فى جنيف بعد ذلك وهو يأتى إلى سويسرا لتمثيل مصر فى العديد من الاجتماعات والندوات وورش العمل واللجان والمؤتمرات الدولية على اختلاف

مشاربها، وهى التى تتعلق بجانب أو آخر من جوانب القانون الدولى والتنظيم الدولى، منهـا مـا هو فى اللجنة الدوليـة للصليب الأحمر أو ما هو متفرع عن مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بعد تأسيسها أو غير ذلك كثير مما يتبع المنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتى تتواجد مقارها في مدينة جنيف أو فى جوارها المباشر بسويسرا، وذلك دونما التعرض للقاءات ومنتديات أخرى كثيرة عبر العالم وفى عواصمه المختلفة شارك فيها الراحل الكريم باسم مصر أو لصالح دبلوماسيتها النشطة .

كما كان من دلائل نجاحه البارز فى قضية طابا أن استعانت به الدولة المصرية في موضوعات لا تقل أهمية بالنسبة للأمن القومي المصرى منها على سبيل المثال لا الحصر مسائل متعلقة بنهر النيل والانتفاع بمياهه ووضعه التعاهدى، خاصة من المنظور القانونى . ولم يقف الأمر عند حدود مصر، بل إنه لبى طلبات عديدة من دول عربية شقيقة ومن الشعب الفلسطينى الشقيق وقيادته لتقديم المشورة القانونية والرأى العلمي والنصيحة الخالصة بشأن الكثير من الموضوعات والمبادرات والاتفاقيات وغير ذلك .

ولم تقف علاقة الدكتور صلاح عامر رحمه الله بالدبلوماسية المصرية عند تلك الحدود، بل إن له فضل كبير يدخل فى إطار ما بات يعرف بـ «تطوير الموارد البشرية»، وأعنى هنا ما قام به من دور هام فى مجال تشجيع ودعم توجه العديد من أبناء وزارة الخارجية المصرية لدراسة القانون كطلاب منتسبين، خاصة فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، عندما كان أستاذاً ورئيساً لقسم القانون الدولى بها، وذلك من منطلق أن دراسة الحقوق هى من الأساسيات المفترض تواجدها لدى الدبلوماسى المصرى للقيام بأعباء عمله على الوجه المنتظر وفهم ما يجرى من حوله فى الداخل والخارج والقدرة على تحليل الأمور وميزانها طبقاً للقانون، وذلك أياً كان مجال الدراسة الأصلية لهذا الدبلوماسى، وأياً كانت الشهادة التى حصل عليها .

وكان من نتيجة ذلك التشجيع والدعم توجه العشرات من أبناء وزارة الخارجية المصرية لدراسة الحقوق وحصولهم على شهادة الليسانس فى الحقوق . وقد كنت شخصياً ممن حظوا بهذا التشجيع من جانب الدكتور صلاح عامر رحمه الله، وله، بعد الله جل وعلا، فضل كبير فى حصولى على درجة الليسانس فى الحقوق من جامعة القاهرة كطالب منتسب،

وهو ما قمت به حتى بعد حصولى على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف منذ سنوات طوال، وقد أفادتنى دراسة القانون كثيراً فى عملى منذ ذلك الوقت .

وأخيراً، فلا شك أن كتابات الدكتور صلاح عامر رحمه الله فى مجالى القانون الدولى والتنظيم الدولى شكلت، وستظل تشكل، معيناً لا ينضب للاستفادة منها والاطلاع المستمر عليها من جانب الدبلوماسيين المصريين على تتابع أجيالهم وغيرهم من المعنيين بهذين المجالين الهامين وما يتصل بهما .

رحم الله الأستاذ الدكتور صلاح عامر وألهم أسرته الكريمة وأصدقائه ومحبيه وتلاميذه الصبر والسلوان وجزاه بقدر عطائه لشعبه ووطنه وأمته .

□□□

الدكتور محمد السيد سعيد
فى كلمات

فقدت مصر منذ فترة قصيرة أبناً باراً من أخلص أبنائها ومن أكثرهم حباً لها، وفقدت النخبة الفكرية المصرية واحداً من أكثر ابنائها إشراقاً وتألقا، وفقد المجتمع الأكاديمى والبحثى المصرى أحد أنبغ رموزه، وأعنى الصديق الدكتور محمد السيد سعيد رحمه الله . وقد تناول الكثيرون ممن كتبوا خلال الفترة الماضية مآثر الراحل ولكنى أود أن أبرز فى عجالة ثلاث ملاحظات ارتبطت بمعرفتى بالراحل منذ ما يقرب من ربع قرن، وربما لم تتعرض لها مقالات رثاء سبق نشرها عنه.

وتتعلق الملاحظة الأولى بدماثة خلق الدكتور محمد السيد سعيد، ورِقّته البالغة فى التعامل مع الجميع، بمن فيهم حتى من أساءوا إليه فى مرحلة أو أخرى من حياته . بل كانت هذه الرقة ظاهرة عندما يتحدث عن بعض أكثر الظواهر السياسية والاجتماعية تعقيداً فى حديث مفيد من الناحيتين العلمية

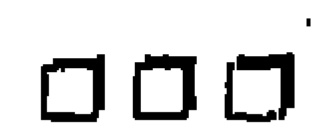
والمنهجية، ولكنه ممتع وشيق ومعبأ بالمشاعر الإنسانية فى ذات الوقت .

وتتصل الملاحظة الثانية بتجربة رائعة للراحل العزيز، تمثلت فى قيادته لدورية «أحوال مصرية» التى أصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وهى كانت تجربة شديدة التنوع والثراء، بالرغم من أنها لم تنل، بحسب رأيى، ما تستحقه من اهتمام ومتابعة واحتفاء، حيث الدورية معنية بمختلف جوانب الحياة فى مصر، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

وثالث الملاحظات وآخرها تتصل بمعايشة شخصية لتجربة الدكتور محمد السيد سعيد عندما تولى مسئولية مكتب الأهرام بواشنطون . فبالرغم من القصر النسبى لمدة توليه هذا المنصب، فإنها كانت شعلة من النشاط وتركت بصمتها وأثرها ليس فقط على مكتب الأهرام فى واشنطون ولكن على مجمل التواجد الفكرى والثقافى المصرى فى العاصمة الأمريكية . فلم يكتف الراحل بالعمل التقليدى لمكتب الأهرام كمكتب لمراسلين، بل تعداه إلى الاهتمام بكتابة المقالات التحليلية، بل ذهب خطوة أبعد ونظم بالتعاون مع بعض أكبر

وأهم مراكز الأبحاث الأمريكية، خاصة تلك المتعاطفة مع القضايا العربية، حلقات نقاشية وورش عمل، استضافت بعضها السفارة المصرية بواشنطون حينذاك، وكان لى فرصة المشاركة فى بعضها، لتناول المسائل التى تهم مصر والعرب على الساحة الأمريكية ..

رحم الله الدكتور محمد السيد سعيد وجزاه بقدر ما أعطى وطنه وأمته.



ذكريات عن الأستاذ محمود عوض

تعرفت للمرة الأولى على الكاتب والصحفى الراحل الأستاذ محمود عوض عبر كتاباته فى نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين، وتحديداً عقب اتباع الرئيس المصرى الراحل أنور السادات نهجاً مغايراً فى السعى لتسوية بسلمية للصراع مع إسرائيل بدءاً من زيارته التاريخية للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ومروراً بالتوقيع على إطار كامب دافيد بالولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية فى سبتمبر ١٩٧٨، ووصولاً إلى التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ .

وعبر هذه المحطات الثلاثة وبعدها، كان من الواضح الموقف المبدئى للأستاذ محمود عوض المناقض لهذا التوجه للرئيس الراحل السادات، مؤسساً معارضته فى المقام الأول على أساس تفسيره ورؤيته هو - أى الأستاذ محمود عوض - للمصلحة الوطنية المصرية والأمن القومى المصرى، بالإضافة إلى عوامل الدور العربى لمصر وغير ذلك من مصادر قوة اعتبر الأستاذ محمود عوض أنها معرضة للخطر نتيجة النهج الذى اتبعه الرئيس الراحل السادات .

ولم يكن الأستاذ محمود عوض رحمه الله هو الوحيد الذى عارض نهج التسوية المتبع من قبل الرئيس الراحل، ولكنه كان ضمن من اتصفوا بعدة خصائص ميزتهم عن بقية معارضى هذا النهج . وأولى هذه الخصائص أن الرجل لم يتربح من جراء موقفه هذا، ولم يسع لهذا النظام العربى أو ذاك ممن كانوا يغدقون على كل من يهاجم الرئيس الراحل السادات ونهجه فى تلك الحقبة الزمنية . أما ثانية الخصائص فهى البعد الموضوعى لهذه المعارضة، فهو لم يتهجم على الرئيس الراحل بتجريح شخصى أو محاولة نيل من الأعراض ولم يصبغ اعتراضاته بطابع السخرية أو التحقير من الرئيس الراحل أو النهج الذى اتبعه .

أما الخاصية الثالثة فإنه فى انتقاداته كان يؤكد أن دافعه هو غيرته على المصالح المصرية فى الصميم وقبل إعلاء أى شأن آخر قومى عربى أو إسلامى أو عالم ثالثى أو غير ذلك . وتبنى هذا التوجه بالرغم من أن جُل هذه الكتابات كانت تنشر خارج مصر، حيث أن حدتها وطابعها المباشر والصريح لم تسمح لها بالنشر فى مطبوعات مؤسسة أخبار اليوم التى انتمى إليها الراحل محمود عوض فى ذلك الوقت .

وقد تابعتُ منذ ذلك التاريخ كتابات الأستاذ محمود عوض باهتمام، وهى التى تنوعت بجانب كتابات تعلقت باستمرار رفض نهج التسوية الذى اتبعه الرئيس الراحل السادات وتبعاته مثل تطبيع العلاقات مع إسرائيل والاعتماد العربى المتزايد على الولايات المتحدة الأمريكية ومواصلة التعرض لقضايا الأمن القومى المصرى والعربى . فكانت له كتابات لفتت انتباهى تحذر من انتشار الفكر الدينى المحافظ وما يرتبط به من ممارسات فى مصر والمنطقة ومخاطر ذلك، ليس فقط على آفاق جهود التحديث والتقدم واللحاق بركاب العصر، بل أيضاً على الفّهم الخاطىء للتراث نفسه وإعادة تفسيره بشكل يجعله أداة للجذب إلى الخلف وليس للدفع إلى الأمام نحو تحرير العقل وتمكينه من الخوض فى أمور الدنيا بهدف توفير عناصر النهوض الشامل والحقيقى للوطن والأمة.

ومن الكتب التى انتمت للمجموعة الأولى أذكر كتاب «وعليكم السلام»، ومن الكتب التى انتمت إلى المجموعة الثانية أذكر كتاب «متمردون لوجه الله» الذى أعلى من قدر عدد من الشخصيات التى لعبت أدواراً مهمة فى التاريخ الإسلامى عبز أطواره المختلفة دفاعاً عن الحرية والعقل والإبداع. كما عادت كتابات الأستاذ محمود عوض رحمه الله إلى جريدة

أخبار اليوم وأيضاً أطلت علينا بشكل منتظم عبر جريدة الحياة البيروتية اللندنية لسنوات .

ولكن الأمر استغرق ما يقرب من عقدين ونصف حتى أتعرف شخصياً على الأستاذ محمود عوض، وبكل أسف قبل سنوات قليلة فقط من وفاته . وكان ذلك عن طريق صديق مشترك هو الكاتب والصحفي البارز الدكتور سعيد اللاوندى، الذى اتصل بى فى يوم من أيام صيف عام ٢٠٠٦ وذكر لى أنه سيلتقى على غذاء مع مجموعة من الأصدقاء من بينهم الأستاذ محمود عوض، ودعانى للانضمام إليهم، موضحاً أن الأستاذ محمود عوض تحديداً يود لقائى لأنه قرأ بعض ما كتبت عن إيران ويود معرفة المزيد منى عن الحالة الإيرانية ومناقشتى فى بعض المسائل المتعلقة بها .

ولقد تطلعت لهذا اللقاء، وكان لدى ارتباط آخر على الغداء فى نفس اليوم، ولكننى ذكرت للدكتور سعيد اللاوندى أننى سأنهى ارتباطى الآخر سريعاً وألحق بهم، وهو ما تم بالفعل. وكانت جلسة ممتدة شديدة الثراء استمعت فيها من الأستاذ محمود عوض رحمه الله إلى الكثير من التحليلات القيمة عن مصر ومحيطها الإقليمى وعالمها، ربما لا أتفق معها جميعاً ولكنها بالتأكيد كانت متعمقة ومثرية، ودارت نقاشات جادة بين الحاضرين حول آراء الأستاذ محمود عوض وغيره من

الحاضرين، كما دار نقاش أعتبره مهما أيضاً عن الدور الإيرانى فى المنطقة والعالم وتأثيره على الأمن القومى المصرى والمصالح الوطنية المصرية، وعلى الأمن القومى العربى بشكل عام .

واستمر الاتصال مع الراحل الأستاذ محمود عوض منذ تلك الجلسة وإن كان بشكل متقطع بسبب انشغالات الحياة والعمل، واستمر النقاش حول الحالة الإيرانية وغيرها من هموم عالمنا العربى وأوضاع وطننا مصر وتطورات عالمنا، ثم انقطع الاتصال عندما غادرت مصر لظروف العمل، ولم أسمع بعدها عن الأستاذ محمود عوض رحمه الله، سوى الخبر الذى لم أتمن أبداً أن أسمعه: وهو خبر وفاته ورحيله المفاجىء عن عالمنا! رحمه الله رحمة واسعة وجزاه بقدر حبه وعطائه لوطنه وأمته.

□□□

عرض كتاب «من أوراق شاهندة مقلد»، من إعداد شيرين أبو النجا (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٦)

عندما طُلب منى أن أكتب عرضاً تحليلياً ونقدياً موجزاً لأهم كتاب قرأته من وجهة نظرى باللغة العربية عام ٢٠٠٦، لم أتردد سوى دقائق معدودة قبل أن أقرر أن الكتاب الذى سأختاره هو كتاب «من أوراق شاهندة مقلد» من إعداد شيرين أبو النجا .

استوقفنى كتاب «من أوراق شاهندة مقلد» وأثار اهتمامى لعدة أسباب:

أما أول الأسباب فهو أن الكتاب يفتح من جديد الباب، وعلى مصراعيه، أمام الحديث عن أحداث كمشيش عام ١٩٦٦ بمحافظة المنوفية بكل خلفياتها وتداعياتها المرتبطة بتشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع وبالصراع الاجتماعى فى الريف المصرى وأنماط الملكية الزراعية به منذ ما قبل

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخلالها وبعد وفاة قائدها الراحل جمال عبد الناصر .

وهذا الملف بالتأكيد لم يغلق في المقام الأول ولكن هيل عليه طبقات من التراب عبر سنوات ومراحل متباينة بحيث بدا أحياناً أن الموضوع الأصلي قد تاه وانتقل التركيز إلى شخصنة الأحداث واعتبار المسألة «ثأر» بين عائلات أو قضية سب وقذف، فنفقد الصلة بجوهر المسألة وبعدها الجمعي .

أما ثاني الأسباب فهو أن الكتاب يؤكد بالدليل العملي، وليس بمجرد الدفوع النظرية وحدها، ضعف حجة من قالوا، وما زالوا يقولون، بأن التجربة الناصرية كانت أحد أشكال الشيوعية دونما وعي لمضمون ما يرددونه، فالكتاب يكشف حجم وعمق التباين بين أطروحات الشيوعيين المصريين وتصورهم لشكل ومحتوى المجتمع المطلوب بنائه في مصر في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وبين المشروع السياسي والإقتصادي والاجتماعي الناصري، ليس فقط في اختلاف الشكل والتكتيك بل وفي الأهداف والاستراتيجيات المتبعة لبلوغها .

وثالث الأسباب التي جعلت كتاب «من أوراق شاهندة مقلد» يحظى بتصنيفي له كأهم كتب ٢٠٠٦ باللغة العربية

التى قرأتها هو ما يكشفه أيضاً من وجود أشكالٍ ما من التعددية فى الرأى والموقف بهامش معين، وإن كان محدوداً، كان مسموحاً بها خلال الحقبة الناصرية، وهو أمر يجدد، وأيضاً بأمثلة من الواقع المعاش، تفنيد المقولات التى حاولت، وتحاول، تصوير تلك الحقبة باعتبارها مماثلة للنازية فى ألمانيا أو الفاشية فى إيطاليا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أو بالستالينية فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ويرتبط بذلك ما يكشف عنه الكتاب، بل وما ينتقده، من التزام ثورة يوليو بكونها ثورة بيضاء فى تعاملها مع الخصوم برغم كل ما سعى إليه هؤلاء الخصوم من تآمر عليها بشكل متتالى .

أما السبب الرابع لأهمية كتاب السيدة شاهندة مقلد فهو أنه يكشف، مرة أخرى، عن تيارات شيوعية مصرية تبنت مواقفاً داعمة للمد القومى العربى فى مرحلة مبكرة ووقفت بصلابة ضد المشروع الصهيونى منذ بداياته، مما يساعد فى توضيح الصورة وينفى الانسجام فى مواقف اليسار الشيوعى المصرى إزاء هذين الموضوعين، والذى استراح البعض للترويج لتصور بشكل نمطى لفترة طويلة على أنه واقع وموجزه أن اليسار الشيوعى المصرى رفض محاربة

إسرائيل لسنوات حتى تغير الموقف السوفيتى منها نحو العداء وأن هذا اليسار أيضاً عادى بأكمله الفكرة القومية العربية والمسعى الناصرى لتحقيق الوحدة العربية حتى مرحلة متأخرة .

ويتصل السبب الخامس لإعجابى بهذا الكتاب وتقديرى لأهميته بعرضه لتجربة امرأة مصرية خاضت خضم النضال السياسى والاجتماعى فى مصر منذ الخمسينيات مثلها مثل الرجال، واختلط النضال الوطنى والطبقى لديها بنضال من أجل المرأة وحقوقها، أو ما يسمى بلغة وخطاب اليوم بمساواة النوع الاجتماعى فى كل لا يتجزأ ولا ينفصل أحد مكوناته عن الآخر .

فمنذ ذلك الزمن المبكر، أدركت السيدة شاهندة مقلد، مثل آخرين غيرها، أن أوضاع المرأة المصرية لن تتحسن بدون أن تتحسن أوضاع المصريين ككل، رجالاً ونساءاً، وهو أمر مازال البعض فى أيامنا هذه لا يدركه، أو ربما لا يرغب فى أن يدركه .

وسادس الأسباب التى دعتنى لوضع هذا الكتاب فى المرتبة الأولى هو هذا التداخل بين العام والخاص فيه والذى نراه فى انسياب طبيعى دون الشعور بانقطاع فى تواصل

السرد الموضوعى، أو الإحساس بتصنع من جانب صاحبة المذكرات أو «الأوراق» . ويأتى هذا الاختلاط بين ما هو معاناة شخصية وما هو هم وطني أو قومى أو طبقي طبيعياً فى ضوء أننا نتصفح أوراق سيدة وهبت حياتها للعمل العام بأشكال متعددة منه، سواء اتفقنا مع قناعاتها العقائدية أو اختلفنا معها . وفى الحالتين لا نملك إلا التقدير لشجاعتها فى التعبير عما تعتقده وهى شجاعة ممزوجة بذكاء سياسى واجتماعى نلحظهما مثلاً فى تغير لغة خطاباتها الموجهة لرئيس الدولة بين عهدى الرئيسين عبد الناصر والسادات بما يراعى اختلاف الشخصية والتوجهات وتغير الزمن والظروف المحيطة .

□□□

أنس مصطفى كامل:
الناشط والباحث والدبلوماسى

كانت وفاة الراحل أنس مصطفي كامل في سن مبكرة صدمة لأصدقائه ولكل من عرفه عن قرب . ولا شك أن ذكراه باقية مع هؤلاء جميعاً، وأنا واحد منهم، وممثلة فى زوجته الكاتبة الصحفية الأستاذة راندا عشماوى وابنه محمد وابنته لمة . فلم يكن أنس رحمه الله شخصية عادية تلتقيها كل يوم، بل كان مزيجاً نادر الحدوث من عدد من الشخصيات التى عادة لا تجتمع معاً فى إنسان واحد .

فكان باحثاً علمياً جاداً ومتميزاً فى مجالات البحث ما بين العلوم السياسية والاقتصاد والاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية والشئون الفكرية، وكانت له كتب وأبحاث ودراسات مهمة باقية معنا فى مجالات مثل الطاقة النفطية والثورة الإيرانية وصعود الصين كقوة كبرى فى عالمنا، وقضايا أخرى عديدة اتصلت بالواقع المصرى والأوضاع العربية والشئون العالمية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً .

كما كان أنس كاتبا صحفياً، تعامل بهذه الصفة مع مؤسسات صحفية وإعلامية عديدة داخل مصر وخارجها وأثرى بكتاباته العديد من الصحف والدوريات . كما ضمن له هذا البعد الارتباط المباشر بحياة الناس وقضاياهم اليومية وتواصل هذه الصلة وعدم الانعزال عن الواقع المعاش . ونشرت مقالاته وأبحاثه فى عدد من الدوريات المصرية والعربية المهمة مثل «الطليعة» فى مصر و«المستقبل العربى» فى لبنان، وغيرهما كثير .

كما كان أنس رحمه الله ناشطاً سياسياً منذ مرحلة مبكرة، وتحديداً خلال دراسته الجامعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهى بالطبع كلية النخبة السياسية المصرية، حيث كان أحد قيادات العمل الطلابى خلال مرحلة مهمة للغاية، بل وحاسمة، من مراحل العمل الطلابى السياسى فى مصر فى السنوات الأولى من عقد سبعينيات القرن العشرين، حيث شكلت الحركة الطلابية شريكاً رئيسياً فى العمل الوطنى بثرائه وتنوعه . وارتبط اسمه بأسماء أخرى لها دورها فى الحركة الطلابية المصرية

فى تلك المرحلة، بعضها رحل أيضاً عن عالمنا فى سن مبكرة، خاصة الراحل الدكتور أحمد عبد الله الذى كان من أقرب المقربين للراحل أنس مصطفى كامل .

كذلك كان الراحل أنس مصطفى كامل متميزاً على الصعيد الأكاديمى، وقد تزاملنا لبعض الوقت فى فترة الدراسات العليا بمعهد الدراسات الدولية العليا بجامعة جنيف بسويسرا فى منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كنت شاهداً بنفسى على تفانى أنس رحمه الله فى إعداد بحوثه ودراسته، حيث نجح باقتدار وتفوق فى نيل درجتى الدبلوم ثم الماجستير، وكان قد بدأ يحضر للحصول على درجة الدكتوراه لولا ظروف حالت دون استمرار بقائه فى جنيف واضطراره للعودة إلى مصر .

وكان يقضى الساعات الطوال فى مكتبة المعهد ومكتبة الجامعة ومكتبة الأمم المتحدة بجنيف وغيرها من المكتبات الأكاديمية والعامة بمدينة جنيف للبحث والدراسة والاطلاع، ونجح فى تحدى عائق اللغة باقتدار وإصرار نادراً ما وجدته فى بشر عرفتهم فى حياتى . كما حاز على إعجاب وتقدير

أساتذته ليس فقط لنبوغه الأكاديمى وتفانيه فى الدراسة ولكن أيضاً لوجاهة تعليقاته وتدخلاته وجدتها وما عكسته من خلفية ثقافية وفكرية متينة وعمق وتأصيل نتجا عن عطائه كباحث مدقق وإنسان ملتزم بقضايا شعبه ووطنه وأمته وعالمه .

وصفة أخرى للراحل أنس كانت عمله كدبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية، حيث عمل فى سفارة مصر بأحد دول حوض النيل المهمة لمصر وأمنها القومى والمائى وهى بوروندى، قبل أن يعمل بسفارة مصر فى إحدى العواصم العربية المحورية ليس فقط فى العمل السياسى والدبلوماسى بل على الصعيد الفكرى والثقافى والفنى، ألا وهى العاصمة اللبنانية بيروت، حيث وافته المنية هناك فجأة : وكان عطاؤه بارزاً فى الموقعين مما حاز على اهتمام رؤسائه وإشادة زملائه وإعجاب مرؤوسيه على حد سواء.

وكان أنس رحمه الله شديد الانتماء والولاء والحب لوطنه مصر ولأمته العربية ولعالمه الثالث . كنت تشعر بذلك عندما تتحدث معه عن الشأن العام وهمومه، وكان دائماً ما يربط أمور الحياة اليومية مهما بدت بعيدة عن السياسة بمعناها

المتعارف عليه بالشأن العام واستحقاقاته . وكنت تدرك فوراً صدقه فيما يقول وفي ذوبانه في حب مصر والاستعداد للتضحية من أجلها، كما كنت تشعر بالأحاسيس الدافقة المتدفقة تنساب منه .

وكان تعريفه للوطن مرتبط بتعريفه للقاعدة الشعبية العريضة من أبناء وبنات المجتمع المصرى باعتبار أن الحديث عن الوطن لديه لم يكن مجرداً أو محلقاً في يمفاق مثالية منقطعة الصلة بالواقع، بل مرتبطاً بهذه الكتلة البشرية من المواطنين التى تمثل السواد الأعظم من المصريين، بمشكلاتهم وهمومهم وأحزانهم وإحباطاتهم، بإنجازاتهم وأفراحهم ونجاحاتهم، بطموحاتهم وآمالهم وتطلعاتهم وأحلامهم ..

وفي الختام، كان الراحل أنس شديد الوفاء لأصدقائه، حريصاً على استمرار صداقاتهم، إنسانياً للغاية فى علاقات الصداقة تلك بعيداً عن حسابات المكسب والخسارة أو عن النظر للصداقة بشكل نفعي مادى آنى بحت . وكان فى هذا الصدد عميق الإخلاص لأصدقائه، مستعداً لتقديم العون والمساعدة لهم عندما يحتاجون إليها أو يطلبونها، حتى ولو

كان تقديم هذا العون سيكلفه فوق طاقته مادياً أو من حيث الجهد أو الوقت .

رحم الله أنس مصطفى كامل رحمة واسعة ومكن أسرته وأصدقائه من تجميع ما تركه من دراسات وكتب وأبحاث وإعادة نشرها بشكل مجمع بما يليق بقيمتها العلمية والبحثية والأكاديمية الوطنية والقومية والعالمية .

□□□

توفيق عبد اللطيف:
عن مخرج مسرحى مبدع وقليل الإنتاج

مرت مؤخراً الذكرى السادسة عشر لرحيل المخرج المسرحى وأستاذ التمثيل بالمعهد العالى للفنون المسرحية بأكاديمية الفنون المصرية توفيق عبد اللطيف . وبهذه المناسبة نلقى بعض الضوء على دوره فى إثراء مسيرة المسرح المصرى والعربى على الصعيدين النظرى والعملى .

ينتمى توفيق عبد اللطيف إلى الأجيال الأولى التى تخرجت من المعهد العالى للفنون المسرحية فى مصر - أول معهد عربى من نوعه - فى ستينيات القرن العشرين . وكان من أوائل دفعته التى ضمت بالإضافة إليه عمالقة آخرون منهم الدكتور هانى مطاوع ونبيل الألفى وغيرهما . وفى سنوات المعهد الأولى كان طلابه وخريجوه يحظون بالرعاية ليس فقط من الدولة ومؤسساتها الثقافية والفنية بل أيضا من كبار فنانى المسرح والآباء التاريخيين للمسرح المصرى والعربى

والذين كانوا يتسابقون للتمثيل فى مسرحيات يخرجها طلاب وخريجو المعهد أو لمساعدة الطلاب والخريجين فى التمثيل والإخراج .

وبالتالى سنحت الفرصة لتوفيق عبد اللطيف ورفاق جيله ومسيرته الفنية - القصيرة زمنياً والثرية والمتنوعة موضوعياً - للنهل من هؤلاء الرواد وتجاربهم وأفكارهم . كانت هذه هى المحطة الأولى فى المسيرة الفنية لتوفيق عبد اللطيف التى شهدت مسرحيات مثّل فيها بجانب بعض هؤلاء العمالقة، ومسرحيات أخرجها فى مرحلة التخرج وما بعد التخرج عندما تم تعيينه معيداً بالمعهد .

وكانت المحطة الثانية هى الانفتاح على التراث الفكرى والأدبى والمسرحى الإنسانى بفضائه الواسع . وبدأت هذه النزعة لديه خلال وعقب تخرجه من المعهد، حيث أقدم على الكتب الأجنبية المترجمة والتى كانت تصدر بالمئات داخل مصر وعبر الوطن العربى، خاصة فى عقد الستينيات الذى شهد نهضة فى الترجمة فى مختلف فروع المعارف تبنتها الدولة حتى تكون الكتب المترجمة فى متناول الجميع .

كما أنه طور إلمامه باللغات الأجنبية - سواء الانجليزية والفرنسية أو فى مرحلة لاحقة البولندية والروسية- مما مكنه

من الاطلاع مباشرة على الكتب المتعلقة بمختلف نظريات التمثيل والإخراج المسرحي بلغاتها الأصلية وما كتبه عنها النقاد .

وارتبطت بهذه المحطة محطة ثالثة هي دراسة توفيق عبداللطيف خارج مصر، وتحديداً في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم في دولتين اشتراكيتين حينذاك هما بولندا والاتحاد السوفيتي السابق، والدولتان كانت تتبنى حكومتاهما المسرح الذى شهد نهضة على صعيدى النظرية والتجربة . ففى أكاديمية الفنون البولندية فى وارسو وفى أكاديمية الفنون فى لينينجراد (سانت بطرسبرج حاليا)، حيث درس الراحل ومعه الدكتور فوزى فهمى وآخرون، اكتسب توفيق عبد اللطيف المزيد من المعارف والخبرات نتيجة الاحتكاك والحوار مع أساطين المسرح فى البلدين، كما زادت موهبته صقلا وعمقا من خلال معايشة تجارب مسرحية متجددة فى البلدين والتعرف على اتجاهات أوروبية جديدة كان لها صداها فى البلدين .

ولأسباب ليس المجال هنا لذكرها لم تتح لتوفيق عبد اللطيف فرصة الدراسة بالغرب، وإن سافر على نفقته

الخاصة للمملكة المتحدة ويبقى بها لفترة للاطلاع على تجارب المسرح الإنجليزى على الطبيعة والتحاور مع عدد من مخرجيه ونقاده .

وبالإضافة إلى مسرحيات المعهد - طالبا واستاذا - فقد كانت التجربة الأولى والمهمة والتى بقيت ملتصقة باسم توفيق عبد اللطيف طوال حياته وحتى بعد مماته هى قيامه بإخراج مسرحية «قولوا لعين الشمس» للمسرح القومى المصرى - أحد أهم المسارح المصرية الحكومية - عام ١٩٧٢ . وكان لاختياره لإخراج هذه المسرحية ظروف ترتبط بموضوع المسرحية وتشهد لشخص توفيق عبد اللطيف وكفاءته . فالنص من روائع الراحل نجيب سرور، وبدأ نجيب سرور فى إخراج النص الذى كان بطولة عدد من نجوم المسرح وفى مقدمتهم السيدة سميحة أيوب . إلا أن ظروف نعرفها جميعا جعلت من المستحيل استكمال اخراج نجيب سرور للعمل، ويدأ البحث عن مخرج للبدء من جديد فى إخراج النص . وكان الاتجاه - والذى لعبت فيه الفنانة سميحة أيوب مديرة المسرح القومى حينذاك دوراً رئيسياً - هو الاعتماد على مخرج صاعد واعد مثقف وموهوب وملتزم بقضايا وطنه

وأمته وعالمه الإنسانى الرحب، وكان الاختيار والرهان فى أن واحد هو توفيق عبد اللطيف، بالرغم من أن البعض حذر سميحة أيوب من مغبة «تقلباته المزاجية»، ولكنها أكدت ثقتها فى إمكانياته الفكرية والفنية وراهنت على القدرة على التعامل مع تلك التقلبات التى اعتبرتها لازمة ضرورية للفنان الحقيقى والمبدع .

وبالفعل كانت التجربة غاية فى النجاح فنيا وجماهيريا وكسبت الفنانة سميحة أيوب ومن معها الرهان وكسب المسرح المصرى والعربى مخرجا حقيقيا له بصمته . ولكن المحاولات التى تلت تلك التجربة لعودة توفيق عبد اللطيف للإخراج المسرحى خارج المعهد والأكاديمية استغرقت وقتا طويلا حتى تحققت هذه العودة .

وترواحت هذه المحاولات فى اقترابها أو بعدها من تحقيق هذا الهدف، وكان أقربها للنجاح مسرحية «الأسير والأميرة» للمسرح القومى أيضاً وتم الاتفاق مع توفيق عبد اللطيف على إخراجها وكانت البطولة للفنان نور الشريف الذى تحمس لاختيار توفيق عبد اللطيف . إلا أن اعتبارات عديدة وقتها - فى ثمانينيات القرن الماضى وفى فترة رئاسة جديدة للفنانة

سميحة أيوب للمسرح القومى - بعضها ذاتى والآخر موضوعى والبعض يتعلق بالمخرج الراحل والبعض الآخر يتصل بالمسرح القومى - أدت إلى اعتذار توفيق عبد اللطيف عن إخراج المسرحية .

ولكن هذا لم يعن أن عطاء توفيق عبد اللطيف فى الإخراج المسرحى قد توقف، بل إنه تواصل فى إطار المعهد عبر إدخال مناهج تدريس وبحث مستجدة ومتفقة مع التطورات الجديدة فى عالم المسرح . وكان الراحل من أوائل من تبنوا تدريس منهج «استديو الممثل» باعتباره مدرسة جديدة فى المسرح، وهو المنهج الذى ترجمه إلى واقع فى المسرح التجارى الفنان محمد صبحى .

كذلك تواصل عطاء توفيق عبد اللطيف فى مجال الترجمة، وهو مجال أجاد فيه سواء من خلال ترجمة أعمال عالمية مهمة، أو من خلال التعريب بتصرف بما يحقق الاستفادة فى مصر والوطن العربى، أو أخيراً من خلال استخدام النماذج المترجمة فى التدريس لطلبة وطالبات المعهد وتنمية مداركهم ووعيهم بالاتجاهات الجديدة فى التمثيل والإخراج المسرحيين.

ولا يسعنا أن نختم المقال دون التعرض بإيجاز لمحطتين متميزتين فى مسيرة الإخراج المسرحى لتوفيق عبد اللطيف،

الأولى مسرحية شارك بها فى المهرجان الأول فى مصر للمسرح التجريبى، وهى مشاركة أكدت مواكبته لتطورات المسرح العالمى، بل واستيعاب معطياته والإضافة إليها وتكييفها مع الواقع المعاش فى بلداننا وتجاربة المسرحية وإطاره الفنى، والثانية هى مسرحية «مذكرات ممثلة» لمسرح الهناجر بتشجيع مديرته الدكتورة هدى وصفى والتى كانت آخر عمل أخرجه قبل رحيله ومثلت إسمهما نوعيا حيث كانت تطبيقا لمسرح الممثل الواحد والمونولوج يرعت الفنانة الكبيرة صفية العمرى فى أدائه بتفوق مبهر، وبرهن توفيق عبد اللطيف من خلال إخراجه لها من جديد على عبقريته المسرحية وتنوع مناهله الفنية وقدرته على إثبات كفاءته فى إخراج مختلف أنواع المسرحيات والتعامل مع مختلف النصوص، وكان نصاً للكاتب السويسرى الشهير «بيكيت» ليس سهلا ترويضه وعرضه جماهيرياً فى مصر أو أى دولة عربية أخرى .

ولم يمهل القدر الراحل توفيق عبد اللطيف الكثير بعد «مذكرات ممثلة»، حيث اكتشف بعدها بقليل إصابته بمرض عضال فى مرحلة متأخرة عانى منه كثيرا حتى وافته المنية فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٣، رحمه الله رحمة واسعة .

□ □ □

قراءة جديدة فى ثلاثية
جميل عطية إبراهيم

من الأعمال الأدبية الرائعة التى تناولت أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما قبلها وما بعدها ثلاثية الأديب الكبير «جميل عطية إبراهيم» المكونة من جزئها الأول: «١٩٥٢»، والجزء الثانى «١٩٥٤»، والجزء الثالث والأخير «١٩٨١» .

ولهذه الرواية خصوصية على أكثر من صعيد . فعلى الصعيد الشخصى، ربطتنى معرفة وصداقة وطيدة بالأديب الكبير منذ سنوات طويلة تفوق العقدين من الزمان، وبدأت هذه الصداقة وازدهرت فى مدينة جنيف السويسرية، التى يتنقل الأستاذ جميل عطية إبراهيم بينها وبين مدينة بازل السويسرية طوال العام، منذ خروجه من مصر فى سبعينيات القرن العشرين، حيث يعمل فى جنيف ويسكن فى بازل .

وينتمى الأستاذ جميل عطية إبراهيم إلى جيل متميز من أجيال الروائيين والقصاصين المصريين، وهو ما جرى العرف على تسميته بجيل السبعينيات وهو الذى يضم أيضاً

الأساتذة الكبار جمال الغيطانى وبهاء طاهر ويوسف القعيد وإبراهيم عبد المجيد وإبراهيم أصلان وصنع الله إبراهيم والراحل يحيى الطاهر عبد الله ضمن أسماء أخرى كثيرة ومهمة فى مسيرة تطور الأدب المصرى والعربى .

والجزء الأول من الثلاثية والمعنون «١٩٥٢» يتناول ظروف مصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخلال أحداثها وفى الأيام التالية لها مباشرة حيث ينتهى هذا الجزء . وفى هذا السياق الروائى، يعرض بشكل متناسق ومتوازن وتبادلى لأوضاع الريف والحضر على حد سواء، عبر الانتقال بين «عزبة عويس» بالجيزة والتى لا تبعد كثيراً عن منطقة الأهرامات وبين القاهرة بامتداداتها العمرانية فى الجيزة، وذلك فى انسيابية سلسلة فى أداء الشخصيات والرواية وتفاعلها فيما بينها ومع الأحداث الدائرة حولها، سواء الخاصة أو العامة .

ويتميز الأستاذ جميل عطية إبراهيم فى رسم معالم هذه الشخصيات وعرض تحولاتها وخلفياتها وأسبابها، بحيث أننا من الصعب طوال قراءة هذا الجزء أن نعرف من هو الشخصية «البطل» أو «البطلة»، فكل الشخصيات لها دورها

وتبدو جميعها مؤثرة ويصعب تصور استمرار أحداث الرواية بدون هذه الشخصيات، وعندما تختفي إحدى هذه الشخصيات - مثل «عكاشة» الفلاح الذى يتحول إلى فدائى ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس ويستشهد فى عملية فدائية ضد قوات الاحتلال خلال حرب التحرير الوطنية التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ - فإننا نشعر باستمرار تأثير الشخصية حتى بعد رحيل صاحبها من الحياة الفعلية .

كذلك فإن شخصيات تبدو محدودة الدور فى بداية الرواية يتصاعد دورها وتتضاعف أهميتها سواء فى مراحل متأخرة من نفس الجزء الأول أو فى أجزاء لاحقة، مثل شخصية الدكتورة «صباح» والتى نكتشف لاحقاً أن اسمها الحقيقى هو «الدكتورة أوديت»، سليلة الأسرة العريقة الثرية بفضل إنجاز والدها الفقيه القانونى المعروف، والتى انتمت إلى وانغمست فى عمل إحدى الفصائل الشيوعية المصرية وصارت من كوادرها الأساسية .

الأمر الثانى الملفت هو المزج بين شخصيات من وحى خيال المؤلف وشخصيات حقيقية نعرفها جميعاً، شخصيات تاريخية لعبت أدواراً لا تنسى فى مسيرة العمل الوطنى

والسياسي والاجتماعي والفني في مصر عبر مراحل تاريخها المختلفة، ويبدع الأستاذ جميل عطية إبراهيم في إبراز هذا المزج بشكل يبدو سلساً للغاية وليس مصطنعاً أو مفروضاً من المؤلف على سياق أحداث الرواية وتسلسلها . وتستمر هذه الخاصية عبر الأجزاء الثلاثة للرواية، ففي الجزء الأول نجد شخصية من صنع المؤلف مثل اللواء عويس باشا، بجانب شخصيات حقيقية مثل حافظ باشا عفيفي .

وفي الجزء الثاني نشهد تفاعلات شخصية أحمد السيد باشا التي أوجدها خيال المؤلف مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر . وفي الجزء الثالث نتابع حوارات شخصية من صنع خيال المؤلف هي «كرامة» ابن «سرحان السقا»، الذي أصبح دبلوماسياً، مع السفير عبد الرءوف الريدي والوزير المفوض - السفير فيما بعد - شكري فؤاد، وكليهما بالطبع شخصيتين حقيقتيين .

وإذا انتقلنا إلى الجزء الثاني للرواية المعنون «١٩٥٤»، نجده يمتد زمنياً أيضاً لفترة أقصر مما تناوله الجزء الأول، حيث يقتصر على مرحلة ما من يناير ١٩٥٤ وأجواء التحضير لما عرف تاريخياً بأزمة مارس ١٩٥٤ وحتى ما بعد الأزمة بأيام قليلة . ويختلف منهج المؤلف في المعالجة في هذا الجزء

عن سابقه، فيعتمد منهج التقسيم إلى فصول تميل للقِصر كل منها تتحدث فيه إحدى الشخصيات وعلى لسانها تعرض رؤيتها لما يدور من أحداث طبقاً لموقعها من التطورات .

ويتساوى هذا الأمر بين الشخصيات التى هى من وحى المؤلف مثل «عباس أبو حميدة» أو شخصيات عامة مثل «اللواء محمد نجيب» أول رؤساء جمهورية مصر . والملاحظة الأخرى التى نوردها بشأن هذا الجزء تتعلق بظهور واختفاء شخصيات فى نفس الجزء، علماً بأنه الجزء الأكبر حجماً ضمن الأجزاء الثلاثة، بحيث أن هناك شخصيات لم نرها فى الجزء الأول ولن نراها في الجزء الثالث وكل عهدنا بها هو الجزء الثانى، مثل الدكتور شبل القصاص الأستاذ الجامعى .

ويتميز الجزء الثانى بأنه قريب زمنياً من الجزء الأول، وبالرغم من ذلك نلحظ حجم التغييرات والتحولات المجتمعية التى جرت بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٤، سواء في الحضر أو فى الريف، نراها واضحة فى تركيبة السلطة، حقيقة أنه ربما لم يحدث تغيير طبقى دراماتيكى فى هذه التركيبة، بمعنى أن الفلاحين المعدمين وعمال التراحيل لم يتقلدوا القيادة، ولكن حقيقة أيضاً أن هيمنة كبار الملاك غابت سياسياً - وإن بقت

بعض آثارها معنوياً - كما أن دور الجيش المتغلغل فى السلطة على كافة المستويات صار ظاهراً بما عكسه حينذاك من صعود لطبقة البرجوازية الصغيرة من داخل الجيش للرقابة على السلطة التقليدية ممثلة فى العمدة، وتداخل أشكال سياسية مع سلطة العمدة ممثلة فى المشمولين بحماية التنظيم السياسى الوحيد حينذاك «هيئة التحرير» .

وفى الحضر، بدا العمال رقماً فى المعادلة السياسية بجانب الجيش والأحزاب التقليدية والقوى المحجوبة عن الشرعية مثل جماعة الإخوان المسلمين حينذاك والتنظيمات الشيوعية، وذلك فى صورة رمادية غير محددة المعالم توحى بتحولات مجتمع ينتقل من حالة إلى حالة أخرى .

وفى الجزء الثالث يستمر المؤلف فى حصر الفترة الزمنية المشمولة بتغطيته الروائية لتنحصر فى أيام من فترة ما بعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٨١، ولكن الجديد هنا أيضاً أن مسرح الأحداث ينتقل فجأة من ثنائية القاهرة عزبة عويس فى قلب مصر إلى مدينة جنيف السويسرية، فنرى انتقال شخصيات إلى هذا الموقع، وظهور شخصيات أخرى من هناك ولكن لها جذورها فى مرحلة أو أكثر من المراحل المشمولة بالجزأين الأولين .

ونرى تحول الموقع الطبقى لبعض الشخصيات، «فزهية» عاملة التراحيل فى عزبة عويس فى الجزء الأول والخادمة فى منزل أحمد السيد باشا فى الجزء الثانى صارت زوجة للباشا فى الجزء الثالث ويشار إليها باسم «زهية هانم»، وكما ذكرنا سابقاً كرامة ابن سرحان السقا صار دبلوماسياً .

وفى الجزء الثالث يجمع المؤلف بين المنهج الذى اتبعه فى الجزء الأول، أى انسياب السرد الروائى للأحداث وتفاعل الشخصيات، ومنهج تكريس فصل ليكون الحديث على لسان إحدى شخصيات الرواية كما هو الحال فى الجزء الثانى من الثلاثية . فنجد مع السرد الروائى عرض لمنظور الشخصيات ورؤيتها للأمور بما فى ذلك من نقد للذات ونقد للآخرين .

وإذا جاز لنا أن ننتقل لتناول ملاحظات عامة على مجمل الثلاثية، نقول أن المؤلف كان مبدعاً فى المزج بين العام والخاص فى سياق الحبكة الروائية العامة ليقص لنا رؤى متعددة لأحداث جسام مرت بها مصر عبر ثلاثة عقود من الزمان بدأت من قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وانتهت عقب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

ونرى هذا الربط بين العام والخاص فى انسيابية سلسة وبدون اقتحام الأحداث عبر متغير خارجى مفتعل أو توجيهها قصراً فى اتجاه بعينه أو فرض مسار بعينه على تسلسل الأحداث، بل إن الخاص بالضرورة يلتقى بالعام تداخلاً أو تقاطعاً، سواء فى الواقع أو فى الذاكرة .

وتتصل هذه الملاحظة بأخرى، ألا وهى ذلك المزج الثرى والمثرى فى آن واحد للنفسى والإنسانى والاجتماعى والثقافى والمادى والسياسى عند تناول نفس الشخصية، بل وفى ذات المشهد، وبدون أن يبدو فى الأمر شبهة تكلف أو تصنع، بل يبدو الأمر كما لو كان تلقائياً ومنطقياً: فالإنسان فى بداية المطاف ونهايته كائن متكامل يحمل فى داخله كافة هذه الأبعاد بانسجامها وتناقضها، وبالتالى يصبح من الطبيعى أن تتفاعل بداخله وتظهر فى سلوكه وأفعاله كل هذه الأبعاد .

ويتوالى عبر الأجزاء الثلاثة استنتاج دروس بعينها، تبدو متكررة بالرغم من استنتاجها من مواقف مختلفة أبطالها شخصيات متنوعة من شخصيات الرواية .

وتطرح ثلاثية الأستاذ جميل عطية إبراهيم بالطبع تساؤلات، فإذا كان المؤلف قد غطى ثلاثة نقاط تحول زمنية

فى تاريخ مصر المعاصر وهى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأزمة مارس ١٩٥٤ وما بعد اغتيال الرئيس السادات، فإنه فى الجزئين الأولين أظهر لنا التفاعلات المجتمعية ما قبل وما بعد الحدث، إنما فى الحالة الثالثة بدأ السرد الروائى بعد الحدث .

وفى الإطار نفسه، فإن المؤلف مارس حقه فى الانتقاء للأحداث، فلا شك أنه من المشروع أن يتساءل البعض: ولما لم يتوقف المؤلف لدى محطات مهمة أخرى فى تاريخ مصر المعاصر مثل العداون الثلاثي عام ١٩٥٦ أو عدوان ١٩٦٧ أو وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ أو حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن نعود لنؤكد أن الاعتبار هنا يعود لتقدير الروائى وليس مطالباً بالضرورة بتفسيره وإن كان يترك للقارئ فرصة الاجتهاد لمعرفة سبب هذه الانتقائية .

أما الملاحظة العامة الأخرى فتتعلق بالوزن الذى أعطاه المؤلف لمختلف القوى الفكرية والسياسية المصرية خلال الأجزاء الثلاثة من الرواية . فنجد أنه ركز بشكل بارز ومكثف على بعض هذه القوى والتيارات، وفى مقدمتها الحركة الشيوعية المصرية، وتحديداً فصيل الحركة الديمقراطية

للتحرر الوطنى «حدتو»، بل إنه عند تناوله للشخصيات الأجنبية أو المصرية غير المنتمية للحركة الشيوعية المصرية يركز على صلتها بتلك الحركة .

وبالمقابل، نجد المؤلف يطلعنا بشكل عام وغير مفصل على مسار شخصيات تنتمى إلى تيارات أخرى، مثل جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال . وبين الموقعين يتعرض لشخصيات ليبرالية ووفدية مثلاً بشكل مفصل ولكن بدون أن يضع مسلك هذه الشخصيات فى إطار أعطاء صورة أشمل عن التيارات التى ينتموا إليها .

والملاحظة الأخرى العامة تتعلق بشخص المؤلف، فهو لا يظهر لنا نفسه إلا فى الجزء الثالث، وذلك عبر إشارات عابرة إلى «ذلك الصحفى القصير الذى هو أصلاً ليس صحفياً»، الذى يعمل فى مدينة جنيف السويسرية، فنجده أشبه بشخصية «حنظلة» لدى فنان الكاريكاتير الفلسطينى العربى الراحل «ناجى العلى» لا نكاد نرى وجهه أو نتعرف على مكونات شخصيته، رغم أنه صانع ما يدور من أحداث وتفاعلات .

وبالرغم من أنه نتيجة فترة حياتى الممتدة نسبياً فى جنيف، استطعت التعرف على بعض الشخصيات التى أطلق عليها المؤلف أسماءًا غير أسمائها الحقيقية، فإن سؤالاً ثانوياً، ولكن مشروعاً؛ يبقى ماثلاً فى الذهن، وهو لماذا غير المؤلف من اسم شخصية الأميرة من الأسرة الملكية المصرية السابقة التى كانت عشيقة اللواء عويس باشا فى الجزء الأول ثم صارت أقرب الناس لابنته الأميرة «جويدان» فى الجزء الثالث؟ .

وأخيراً، وفى سياق الملاحظات العامة، يبدو واضحاً عبر الأجزاء الثلاثة للرواية انحياز المؤلف الواضح للديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى آن واحد، وهو ما تقودنا إليه قراءة الثلاثية بلا مواربة كنتيجة منطقية لتحطم وسقوط كل البدائل والشخصيات التى جسدتها . وهكذا، طرح الأستاذ جميل عطية إبراهيم رؤيته لثلاثة عقود من تاريخ مصر كان لما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيها وأحداثها بلا شك موقع القلب .

وإن كانت الرسالة تبدو واضحة بعد الانتهاء من قراءة الجزء الثالث، حسب تفسير لرؤية المؤلف، وهى أن ثورة ٢٣

يوليو ١٩٥٢ وأحداثها الكبار، مثل أزمة مارس ١٩٥٤، قد انتهت بالفعل قبل هذا التاريخ، ولكن الأسئلة المرتبطة بها عن الديمقراطية والعدالة وغيرها تبقى أسئلة مفتوحة تحتمل إجابات متنوعة ومتباينة، ليس فقط على المستوى السياسي الفوقي، بل أيضاً، وربما هذا هو الأكثر دلالة، في الواقع الاجتماعي المعاش .

□□□

عن المخرج الراحل يوسف شاهين

تحولت غالبية أفلام المخرج المصرى الراحل يوسف شاهين إلى قضايا ساخنة شغلت بال المشتغلين بالسينما والمعنيين بها والرأى العام ليس فى مصر أو العالم العربى فحسب بل على امتداد العالم بأسره . وقد ربطت هذه القضايا موضوعات فنية وأخرى قيمية وثالثة ثقافية ومجتمعية، وفى الكثير من الأحيان مسائل سياسية، بالاضافة بالطبع لعوامل اقتصادية فى مقدمتها مسألة التمويل .

إلا أن المتابع لأفلام الأستاذ يوسف شاهين يلحظ تبنيه منهجاً متميزاً - ونكاد نقول متفرداً - فى الإخراج واختيار الموضوعات ابتداءاً من فيلم «باب الحديد» ومروراً بأفلام «الاختيار» و«فجر يوم جديد» و«العصفور» و«عودة الابن الضال» و«إسكندرية ليه» و«اليوم السادس» و«حدوتة مصرية» و«وداعاً بونابرت» و«إسكندرية كمان وكمان» ثم «المهاجر»، قبل أن يقدم «المصير» و«الآخر» و«سكوت هنصور» ثم «اسكندرية نيويورك»، والفيلم التسجيلى «القاهرة منورة بأهلها»، وأخيراً «هى فوضى» .

إلا أن أكثر الانتقادات شيوعاً ليوسف شاهين فى أفلام موجته تلك كانت صعوبة فهم المقصود من غالبية هذه الأفلام من قبل الجمهور العادى والاتهام بأن أفلامه موجهة للنخبة المثقفة، والذى أسماه البعض بالتعالى على الجمهور المصرى بل وأحياناً اتهامه باحتقار هذا الجمهور ومستوى فهمه وذكائه .

أما ثانى هذه الانتقادات فقد كانت الإشارة فى عدد من الحالات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ما أسماه البعض بعامل «التمويل الأجنبى» . ورغم أن هذه الإشارة الاتهام تكررت وامتدت لتشمل قطاعات ثقافية وفكرية وفنية عديدة لا تقتصر على الفن السينمائى وحده، فإنه عند تكرار هذا الاتهام لأكثر من فيلم وعندما يكون موجهاً إلى شخص بعينه، فإن الأمر يستدعى وقفة تأمل ومراجعة وتمحيص .

فتكرر هذا الاتهام من تأثير التمويل الجزائرى «اليسارى» لفيلم «عودة الابن الضال» فى بداية السبعينات إلى التنديد بالتمويل الفرنسى «الغربى» للعديد من الأفلام فى فترة تاريخية لاحقة .

وننتقل إلى ثالث الانتقادات الموجهة إلى يوسف شاهين بالتركيز كثيراً بشكل غير متطابق مع ومبالغ للواقع على فكرة

الاقليات، وبالتالى بإنه يروج -بشكل غير مباشر- للمفهوم الغربى عن الموزاييك Mosaic، أى أن الوطن العربى هو أبعد ما يكون عن التجانس وإنما هو تعايش -وليس اندماجاً- بين جماعات تنتمي إلى أصول قومية أو عرقية أو دينية أو طبقية متباينة، وتتسم العلاقات فيما بينها بالتوتر، إن لم نقل العداء، واضطهاد بعضها للبعض الآخر .

وهناك ارتباط بين الانتقادين الثانى والثالث، وهو ربط المنتقدين لمسألة التركيز على الاقليات بالتمويل الأجنبى والإشارة بعين الاتهام إلى أن هذا التمويل - خاصة غير العربى منه - وجه يوسف شاهين فى الاتجاه الذى يود الغرب أن يرى العالم من خلاله صورة مصر والوطن العربى . ونشير هنا إلى أن هذا الاتهام لا يقتصر على يوسف شاهين ولكنه يمتد إلى فنانين عرب آخرين .

ومن جانبنا نذكر أنه رغم ما قد يكون للمرء من تحفظات على الفكر الكامن وراء أفلام يوسف شاهين أو على الانعكاسات الفنية والاجتماعية والثقافية لهذه الأفلام، فإنه من الصعب تجاهل آمرين بارزين.

الأمر الأول، أن يوسف شاهين مثل بلا شك ظاهرة وقيمة فنية وثقافية فى تاريخ السينما المصرية المعاصرة بما أضافه

وساهم فى صياغته من أساليب ومعالجات فنية للعديد من القضايا التاريخية والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذى جسده توجيه السيد رئيس الجمهورية بعلاج الفنان الراحل على نفقة الدولة قبل وفاته .

الأمر الثانى:أن مفهوم حرية الفكر والتعبير والإبداع مهم للغاية، ولكنه ليس مطلقاً، بمعنى أنه يجب ألا يعنى الافتئات على القيم الأساسية لمجتمع ما التى استقر عليها، بل يجب أن يظل هذا المفهوم وممارسته العملية فى إطار سياج من الحدود التى ينظمها القانون فى إطار عملية تقنين لما يتفق عليه الضمير الجمعى الأخلاقى والاجتماعى لجماعة ما من البشر فى مكان ما وزمن معين، وبدون أن تشكل هذه الحريات اعتداءاً على مبادئ أساسية يعد المساس بها من قبيل الأضرار بالنسيج الاجتماعى والثقافى والأخلاقى لمجتمع ما .

وتبقى أفلام الراحل يوسف شاهين لتمثل تراثاً أمام الحركة الفنية والفكرية والثقافية فى مصر والوطن العربى بأسره تحتاج إلى صياغة استجابة جادة وموضوعية تبتعد عن الغموض، وتعبر عن توازن بين الموروث الثقافى السائد

فى المجتمعات العربية، بعد مراجعته وتنقيته من الشوائب وتنقيحه من جهة، وبين واقع هذه المجتمعات وما يموج فيها من تيارات متعددة ومتباينة وبدون الجور على الطاقات الإبداعية فى هذه المجتمعات من جهة ثانية، وبين العالم من حولنا فى ظل عولمة متسارعة تحتاج إلى دراسة وتمحيص لمعرفة المفيد من الضار من جهة ثالثة .

وقد شرفت بعد وفاة الأستاذ يوسف شاهين فى أغسطس ٢٠٠٨، بأن أتلقى دعوة من إدارة مهرجان طوكيو السينمائى الدولى الحادي والعشرين فى أكتوبر ٢٠٠٨ للتحدث عن المخرج الراحل ومدرسته الفنية والسينمائية فى احتفال تأبينى أقامته إدارة مهرجان طوكيو تكريماً لذكراه، وتم خلاله عرض فيلمه «باب الحديد» مع ترجمة باللغة اليابانية، ثم تحدث عنه السيد «إيشيزاكا» منسق العلاقات الدولية لمهرجان طوكيو وأحد المتخصصين اليابانيين القلائل فى السينما المصرية والعربية . ثم كانت لى فرصة التحدث عن الراحل والاتجاهات التى جسدها ودوره فى إثراء مسيرة السينما المصرية وتنوعها .

□□□

نعمات البحيرى كما عرفتها

قابلت الكاتبة والأديبة الراحلة نعمات البحيرى لأول مرة فى مدينة جنيف السويسرية منذ أكثر من عقد من الزمان، وكان ذلك فى منزل أديبة مصرية مغتربة مبدعة وصادقة الحس تقيم في سويسرا منذ عقود، وهى الدكتورة فوزية أسعد التى نشر لها الكثير من أعمالها وكتاباتها باللغة الفرنسية قبل أن يبدأ النشر لها باللغة العربية أيضاً منذ حوالى عقد من الزمان برواية «مصرية» .

وكان موجوداً معنا فى نفس هذه الجلسة - بالإضافة إلى زوجتى - كوكبة من الكتاب والأدباء أذكر منهم الكاتب والأديب الكبير الاستاذ بهاء طاهر، والكاتب والأديب المنتمى أيضاً مثل الاستاذ بهاء طاهر إلى جيل الستينات من الأدباء الاستاذ جميل عطية إبراهيم المقيم فى سويسرا أيضاً منذ عقود، والروائى والأديب السفير محمد توفيق، وقرينته الدكتورة أمانى أمين المشرفة على مشروع «منتدى الكتاب العربى» الالكترونى .

كانت نعمات البحيرى، رحمها الله، تشارك حينذاك فى منتدى دولى تقيمه سويسرا سنوياً للأدباء والقاصين والشعراء من مختلف بلدان ومناطق العالم، وعادة ما تستضيفه فى منتجع جبلى أو بحرى معزول عن العالم لعدة أيام، بحيث تجبر المشاركين على التفاعل فيما بينهم لتحقيق الاثراء الأدبى والفنى المشترك وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الدروس، وذلك كله بعيداً عن التأثر بالبيئة الخارجية المحيطة .

ونجحت الدكتورة فوزية أسعد فى ذلك اليوم فى المرور على الراحلة وإخراجها من أجواء المنتدى وإقناعها بالسفر معها إلى جنيف ومن ثم اصطحابها إلى بيتها حيث كان هذا اللقاء . وكانت نعمات البحيرى رحمها الله متأثرة بتجربة المنتدى السويسرى ومعجبة بها، ولكنه كان إعجاباً نقدياً واعياً يبرز الايجابيات ولكنه يكشف أيضاً السلبيات، ويعكس سعياً للانفتاح العقلانى والموضوعى على «الآخر» وليس انصياعاً أو انبهاراً بنموذج «الآخر» .

فى ذلك اليوم أبهرتنا جميعاً الكاتبة الراحلة نعمات البحيرى بخفة ظلها وروحها المرحة وكذلك بصدقيتها

وصراحتها فى التعبير الأدبى شديد الحساسية عن هموم الانسان والمجتمع المصرى وحقيقة شعورها بما يموج فى المجتمع من إرهاصات وتفاعلات، وتطور طبيعة البشر والمعاملات والعلاقات الانسانية والاجتماعية فيما بينهم وعلاقتها بتطور المجتمع ككل . ولم يخل أسلوبها من روح دعابة ولكنها نافذة للأعماق ولا تقف عند السطح .

كما اتسم حديثها بنبرة سخرية إيجابية وليست سلبية، ساعية للأفضل وليست تدميرية النزعة أو سوداوية الرؤية . ودار نقاش ممتع حتى ساعات الصباح الأولى، ركز بشكل خاص على تناول وتحليل وتقييم اثنين من مجموعاتها القصصية اللتين كانتا حينذاك قد صدرتا لتوهما، وأقصد تحديداً مجموعتين صدرتا لها فى النصف الثانى من عقد التسعينيات من القرن العشرين وهما «ارتحالات اللؤلؤ» و«ضلع أعوج» .

ومرت سنوات عديدة كان الاتصال مع الأديبة الراحلة فيها متقطعاً وعلى فترات متباعدة زمنياً نسبياً، ولكنه كان دائماً ودياً وإنسانياً ومفعماً بروحها الجميلة ونفسها المقبلة على الحيّاة وحميمية اهتمامها بالاطمئنان على أصدقائها وأحوالهم .

وبعد عودتى من العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٦ بشهور، ذكرت لى صديقة مشتركة ظروف الراحلة الصحية، وهو الامر الذى أحزنني كثيراً، ولكن شاءت الظروف أن نلتقى معاً من جديد بعد ذلك باسابيع قليلة، ووجدت لديها نفس الروح الصلبة التى عهدتها منذ أول لقاء معها برغم المصاعب الصحية وما ارتبط بها من مصاعب حياتية، سواء للحصول على العلاج أو للسعى لتأمين مسكن مناسب فى ظل ظروفها الصحية . كان ما زال لديها الاصرار القوى على الحياة وروح الدعابة وتوظيف قدراتها الابداعية كأديبة وقاصة لترجمة تجربة معاناتها الذاتية مع المرض الخبيث إلى عمل أدبى تمثل فى رواية «يوميات امرأة مشعة»، التى عكست ما عانته، ولكنها لم تقتصر على الذات بل عالجت قضايا تتصل بالوجود الانسانى وحكمته، وقدرة الانسان على المقاومة وإرادة الصمود من جهة والتكيف مع واقعه المتغير ومتطلباته من جهة أخرى، دون تجاهل للأبعاد الاجتماعية التى كانت منطلقها الرئيسى فى أعمالها الأولى العديدة فى الثمانينيات والتسعينيات . واختلط الهم الخاص دائماً لديها بهموم انسانية عامة .

تذكرت كل ذلك عندما قرأت النبأ الحزين الخاص بوفاة الراحلة الكريمة الأديبة والكاتبة نعمات البحيرى . رحمها الله قاومت المرض بإرادة الحياة وعزيمة التمسك بها والاصرار عليها فى سياق انتماء اجتماعى وانسانى أوسع وأرفع، واستمرت فى الجمع بين الصمود والتكيف مع مستجدات المرض والحياة حتى رحلت عن عالمنا، أسكنها الله فسيح جناته .

□□□

مشاهدة نقدية لفيلم لدبلوماسى وكاتب هندى: الدين والفقر والاتجار بالبشر

أتيحت لى مؤخراً فرصة مشاهدة الفيلم الهندى المتميز «سلام دوج مليونير»، أو ابن العشوائيات الذى صار مليونيراً، والذى حصل على جائزة أفضل فيلم أجنبى فى أوسكار ٢٠٠٨ ، وحصد ثمانية جوائز عالمية أخرى، وذلك بحضور مؤلف الرواية التى كتبها عام ٢٠٠٥ وتعد أساس الفيلم المنتج، وهو الكاتب الهندى «فيكاس سواراب»، وهو شخصية ثرية ولها أكثر من بعد: فهو كاتب ومؤلف، وسبق له العمل كصحفى، وهو أيضاً دبلوماسى ناجح، وكان يعمل كنائب للمفوض السامى للهند فى بريتوريا ، عاصمة جنوب إفريقيا ، ثم انتقل للعمل قنصلاً عاماً للهند فى أوساكا ، ثانى أهم مدن اليابان .

وقد عمل من قبل فى سفارات الهند فى كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا والمملكة المتحدة . وقد ولد أصلاً لوالدين كانا يشتغلان بالمحاماة، فى مدينة «الله

أباد» التى لها خصوصية دينية لدى الهندوس، حيث تعتبر مقصد لحج الهندوس إليها نظراً لأهميتها فى الذاكرة الهندوسية لوجودها فى نقطة تلاقى نهرى «جانجس» و«يامونا»، حيث يلتقى فى شهر يناير من كل عام ملايين الهندوس فيما يسمى بمهرجان «كومبه ميلا» .

ولقد ساهم جمعه بين أوجه الحياة الواقعية والأدبية والسينمائية فى توفير أجواء منحته خبرات إنسانية وعالمية واسعة وفريدة، وهو الأمر الذى مكنه من كتابة رواية الفيلم الذى نتعرض له هنا، وهى رواية فهم رسالتها، عبر قراءة الرواية ومشاهدة الفيلم أو أحدهما، أناس من مختلف الخلفيات التعليمية والثقافية والجغرافية والاجتماعية، لكونها تلامس رغبة بشرية طبيعية فى أن تجد معنى وقيمة فى كل تجربة يمر بها الإنسان، وأن يحافظ الإنسان على إحساس بالتفاؤل والأمل طوال فترات حياته، مادام الإنسان يتعامل بالانفتاح على تجاربه وتجارب الآخرين من حوله .

ونعرض هنا لثلاث ملاحظات حول الفيلم تتعلق كل منها بقضية طرحها الفيلم، وهى قضايا لا تخلو من صلة وتقاطع فيما بينها، وذلك على النحو التالى:

تتصل الملاحظة الأولى: بدور الهوية، وتحديداً هنا الهوية الدينية، في المجتمع، وتحديداً المجتمع الهندى، حسبما يعرضها لنا الفيلم . فالفيلم يكشف حجم العنف الذى يولده التعصب الدينى، حتى فى صفوف الفقراء المعدمين الذين يعيشون فى العشوائيات، ولا يملكون حتى قوت يومهم ولكنهم يكونون وقود هذا التعصب والعنف ويقعون ضحايا له فى آن واحد، ويصبح «القتل على الهوية»، كما سبق وشاهدنا فى منطقتنا العربية إبان الحرب الأهلية اللبنانية فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، هو السائد بلا منطق أو عقل أو حتى فرصة للحياة . ويجرنا هذا بالضرورة إلى الحديث عن «الوعى الحقيقى» و«الوعى المزيف»، وهى إشكالية قديمة ومتكررة فى دراسة المجتمعات الإنسانية بشكل عام، والطبقات الاجتماعية المسحوقة على وجه الخصوص، حتى مع تسارع وتيرة العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

كما يعيد هذا التوظيف للدين إلى الواجهة حقيقة أن الدين قد يستخدم أداة لتحرير الإنسان وعقله وتحقيق تقدمه، فى نفس الوقت الذى يمكن أن يستغل فيه كأداة للتحريض على الكراهية والعنف، أو لتبرير القمع وإضفاء المشروعية على

الاستغلال، أو فرض الظلام على البشر والسعى لنفى أو تحييد دور عقولهم، وهو أمر مشترك فى كافة العقائد الدينية، السماوية وغير السماوية على حد سواء .

أما الملاحظة الثانية: فتتعلق بقضية الفقر، وما يتصل بها من مسألة الاستغلال الاقتصادى والظلم الاجتماعى والتفاوت الطبقى الصارخ والغير مبرر، ويرتبط الأمر هنا بدور طبقة مهمة فى بلدان العالم، خاصة العالم الثالث، وهى طبقة الوكلاء والسماسرة، وهى التى تعرف بـ «الطبقة الكومبرادورية»، فهى طبقة لا تنتج للمجتمع وتسعى إلى ألا تملك أصولاً إنتاجية حقيقية فى الاقتصاد الوطنى، وينعكس ذلك فى عدم وجود انتماء لديها للوطن والشعب، وتتحصر العلاقة فى تحقيق الأرباح السريعة بأى وسيلة ومقابل أى ثمن .

ويتصل الأمر هنا بما شاهدناه فى الفيلم من أن الخارجين من العشوائيات يكون الانتماء لدى أغلبهم أصلاً ضعيفاً، لأنهم لم يجدوا فى حياتهم ومعاناتهم فى هذه المناطق سبباً يجعلهم يؤمنون بهذا «الوطن» الذى لم يكفل لهم الأمان ولا الحماية ولا حتى الحق فى الحياة ولا الفرص المتكافئة للتعليم أو العمل أو غير ذلك من ضرورات الحياة .

وبالتالى، عندما ينجح هؤلاء فى الخروج بوسيلة أو أخرى من النفق المظلم، يكونون على أتم استعداد للتضحية بكل شئ فى هذا الوطن، بل بالوطن نفسه، لأن الانتماء غائب أو على أفضل تقدير ضعيف . وهذه المسألة متصلة بمسألة الهوية الدينية التى ذكرناها آنفاً من حيث أن الكومبرادورى يمكن أن يكون يمارس أفعال مستغلة ومنافية لأبسط معايير الأمانة والعدالة، ولكنه يحرص على مظهر أن يمارس شعائره الدينية، بدون الشعور بالتناقض أو بأى خجل .

كما يبين الفيلم تداخل الأنشطة الاقتصادية بين ما يعتبر نشاطاً مشروعاً وآخر خارج نطاق المشروعية بمعناها القانونى الضيق، ولكن فى النهاية فالنطاقان يستخدمان كمجال لغسيل الأموال .

أما الملاحظة الثالثة: فترتبط بقضية يطرحها الفيلم بقوة، وتضاعف الاهتمام العالمى بها فى السنوات الأخيرة، وهى الاتجار بالبشر . فالفيلم يرتكن فى مكون رئيسى منه إلى هذه التجارة ببعديها، سواء تجارة الرقيق الأبيض أو الاتجار فى الأطفال . ويبين الفيلم الدوافع الإجرامية وتلك الاستغلالية لهذه التجارة، والمدى الذى يمكن أن تذهب إليه دون رحمة أو رأفة أو حتى مسحة من مشاعر إنسانية .

كما يعرض لتداخل هذا الاتجار مع محاولة القائمين عليه احتكار الاقتصاد والمجتمع، بل والثقافة الاجتماعية السائدة، والحيلولة بقسوة وعنف دون نجاح أى محاولة فردية أو جماعية للخلاص لأطفال أو فتيات للانعتاق من القهر والاستغلال والخروج من نطاق السيطرة المحكمة من جانب المستفيدين من هذه التجارة .

ونبدأ بعرض الانتقادات التى تعرض لها الفيلم منذ عرضه الأول . فالفيلم اتهم بسوء تمثيل ثقافى، بل وبالاستغلال الفنى للواقع الاجتماعى، بل وصل الأمر بالبعض إلى وصف الفيلم بتوظيف الفقر لإنتاج فيلم «إباحى»، باعتباره همش المعارك الحقيقية التى يخوضها فقراء الهند من سكان العشوائيات وأحزمة الفقر حول المدن، كما تعرض الفيلم للاتهام بأنه استغل حياة ومعاناة هؤلاء الفقراء لإمتاع المشاهدين .

ولكن هناك وجهة نظر مختلفة تقول أن الفيلم مجرد «لوحة إنسانية» لا تقلل من شأن تمايزات وفوارق ولا تهمش من تناقضات وصراعات، وأنه يقدم قصة عن الأمل والتفاؤل، بل وتعتبر الفيلم اختراقاً نوعياً ثقافياً ونجاحاً فنياً للتعبير عن إحباطات وإخفاقات لفئات مجتمعية لم تر من قبل تعبيراً عن آلامها وآمالها على ساحات الفن والثقافة .

وتعتبر هذه الرؤية أن الفيلم يبعث الروح فى هذه الفئات، فالمناطق العشوائية تشهد أدنى مستويات المعيشة الإنسانية، ولكنها ليست مواقعاً لليأس، بل للنضال المتواصل من أجل الخروج من هذه العشوائيات بما يجعل للحياة معنى ودلالة .

فالفيلم يوجه رسالة بأنه إذا كان إنساناً شاباً واحداً قد نجح فى الخروج من عنق الزجاجة، أى من المنطقة العشوائية التى ولد وتربى بها، وبالتالى حقق الانعتاق من براثن تلك الدائرة الجهنمية المغلقة للفقر والاستغلال والعنف والجريمة، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن يحقق أى شخص آخر ينتمى إلى نفس البيئة الاجتماعية نفس النتيجة بالإرادة والجهد والإصرار والعزيمة والعمل الجاد .

والفيلم ليس الأول فى العالم الذى يتناول قضية العشوائيات والبشر الذين يعيشون فيها، بل وليس الأول الذى ينتمى إلى هذه النوعية من الأفلام الذى حصد جوائز عالمية . فهناك الفيلم البرازيلى «بيكسوت» الذى عرض فى مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهناك أيضاً الفيلم الجنوب الأفريقى «تسوتسى»، الذى حصل على جائزة فى أوسكار ٢٠٠٥ . ويجمع بين كافة هذه الأفلام عرض موضوعات عن

أطفـال يكافـحـون أولاً من أجل البـقـاء فى هذه الحـيـاة، ثم الانتـقـال إلى تحـدى وتجـاوز الظروف الحـيـاتيـة الشـديدة الصعوبة التى ولدوا فيها وتحيط بهم .

كما أن السينما الهندية سينما عريقة وذات إنتاج غزير . ولكن هذه السينما تميزت دائماً بوجود رافدين فيها، يكادا أن يكونا منفصلين أحدهما عن الآخر، أما الرافد الأول فهو السينما الجادة الملتزمة بقضايا حقيقية ومعاشة، وكانت دائماً تحظى بتقدير النقاد، وبالإقرار بقيمتها العالية من قبل عدد متنوع زمانياً ومكانياً من مهرجانات السينما الدولية .

وعلى الجانب الآخر، هناك السينما التجارية، التى تهتم بتحقيق الربح السريع والكبير بأقل التكلفة، وتسعى للانتشار الجماهيرى الواسع، بدون الاهتمام بأى محتوى رسالى أو مضمون اجتماعى أو حتى تماسك فنى موضوعى، بل مجرد عرض «ما يطلبه الجمهور» من الجمع بين رقص وغناء وقصص عاطفية ومشاهد مثيرة وأخرى تتسم بالعنف، وتعتمد غالباً على نجم واحد ونجمة واحدة وعلى مؤثرات صوتية وضوئية مبهرة تعكس تقدم التكنولوجيا فى استديوهات «بوليوود» - المقابل الهندى لـ «هوليوود» -

وتفتقر لأى وحدة للموضوع، وهذا النوع من السينما كان ومازال منتشراً داخل وخارج الهند، وربما يحقق أرباحاً ولكنه لا يحجز مكاناً للسينما لهندية على الصعيد العالمى كصناعة سينما جادة ومتطورة .

والفيلم الذى نتناوله ينتمى بلا شك للفئة الأولى، مرة أخرى بالرغم من انتقاد آخر موجه إليه بأنه يسعى لدمج النوعين من السينما الهندية فى فيلم واحد من منطلق المشهد الختامى للفيلم، والذى يفاجىء المشاهد بمشهد غنائى راقص صاخب . ولكن الثابت ان هذا الفيلم سيلعب دوره فى أن يجعل «بوليوود» تقترب من «هوليوود» .

ولكن الاهتمام بهذا الفيلم لا يخلو أيضاً من دلالة أهم . فالتساؤل الذى يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: هل إذا كان نفس هذا الفيلم أنتج وعرض منذ عقد من الزمان، كان سيحظى بهذا التقدير والتكريم الذى حظى به فى الأشهر الماضية؟ يكاد يكون هناك إجماع بين النقاد على الإجابة بالنفى .

فجزء هام من الاهتمام هو فى واقع الأمر اهتمام بالمجتمع والبلد الذى أنتج هذا الفيلم، أى الهند . فلا شك أن الاهتمام

العالمى بالهند تضاعف فى السنوات الماضية، دون التقليل بالطبع من أهمية الحضارة الهندية وإسهامها فى إثراء مسيرة البشرية، ودون النيل من قدر ومكانة الهند الحديثة ودورها على الساحة الدولية .

وزاد هذا الاهتمام بسبب أكثر من اعتبار: الأول، تعاظم قوة الهند الاقتصادية وتضاعف ثقلها على ساحة التجارة والاستثمارات الدولية، والثانى، هو ارتفاع درجة الاهتمام فى العالم بمسألة الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية، وبالتالى إدراك العالم لأهمية الهند كأكبر ديمقراطية فى العالم من حيث عدد السكان (حوالى ١.١ مليار نسمة) . ونتيجة لأن الهند صارت فى بؤرة وعى البشر عبر العالم، حرص عدد كبير من الناس من المنتمين لمختلف الثقافات والجنسيات على مشاهدة الفيلم .

والجديد الآخر فى الفيلم هو تقديم اثنين من نجوم الفيلم كممثلين لأول مرة، بل واختيارهما وهما أصلاً من سكان بعض عشوائيات الهند، حيث كان صعباً على المخرج أن يجد وجوهاً ملائمة لبطولة الفيلم من الوجوه التقليدية لـ «بوليوود»

تمتلك الأشكال والمواهب وتترك الانطباعات المناسبة لطبيعة مثل هذا الفيلم لدى الجمهور . .

ولا شك أن مشاهدة الفيلم تجعل الإنسان يخرج بعدها بملاحظات شخصية، واكتشافات جديدة، وتفسيرات متعمقة للحياة من حولنا، والتعرف على أنماط لبشر مختلفين عنا، أو يتسمون بالانفراد فى مجال ما، أو مجرد يثيرون الاهتمام بهم وبالقضايا التى يمثلونها أو يعبرون عنها .

□□□

عبد الحليم حافظ: في البال أغنية

يمر في شهر مارس ٢٠١٠ ثلاثة عقود وثلاث سنوات على الغياب الجسدى لأحد أهم شخصيات الغناء العربى منذ منتصف القرن العشرين، ألا وهو الفنان الراحل عبد الحليم حافظ . ونقول الغياب الجسدى لأن عبد الحليم لم يغب عنا فنياً، فتراثه الغنائى ما زال حياً معنا عبر العقود الثلاثة المنصرمة منذ رحيله وسيظل كذلك .

وهناك أجيال من النشء والشباب فى مصر والوطن العربى الذين ولدوا بعد وفاة عبد الحليم حافظ ولكنها أحبته وسرحت بخيالها مع أغانيه، وأحبت كل ما غنى له عبد الحليم حافظ بدءاً بالعواطف والمشاعر فيما بين البشر وانتهاءاً بأحاسيس المحبة والانتماء للوطن الصغير مصر والوطن العربى الكبير .

ومن المتوقع أن يستمر هذا التأثير الطاغى لفن عبد الحليم حافظ لعقود قادمة وعلى أجيال وأجيال لم تولد بعد من

الشباب المصرى والعربى، نظراً لأن كل أغنية مما تغنى به عبد الحليم تحمل لدى كل منا ذكرى معينة وتجسد لكل مستمع ومستمعة موقف مر أو مرت به فى حياته أو حياتها .

ومن دواعى التأكيد على أن جمهور الغناء المصرى والعربى رفض أن يخلى مكانة عبد الحليم حافظ فى قلوبه وعقوله وذاكرته والمساحة الواسعة التى يحتلها فى تاريخ الغناء والفن العربيين لصالح من جاء بعده من مطربين ومطربات أن هؤلاء – وبمن فيهم أولئك الذين أطلق عليهم تعبير «مطربى الأغنية الشبابية» – سعوا إلى إعادة تقديم أغنيات العندليب الأسمر مما ضاعف من شعبيتهم وأظهر مدى عشقهم للفنان الراحل وتأثرهم به ويصدق هذا على الفنانات ماجدة الرومى وديانا حداد وليلى غفران وحنان ومنى عبد الغنى وغيرهن، وعلى الفنانين هانى شاكر وعامر منيب ومصطفى قمر وهشام عباس وغيرهم .

وينطبق الأمر نفسه على موسيقى أغانى عبد الحليم حافظ مما دفع ملحنيها أو موسيقيين عزفوا بها أو جديدين عليها إلى عرضها للبيع فى شرائط – أحياناً بعد إعادة توزيعها – بدون غناء، فحين يستمع الناس إليها يتذكرون عبد الحليم

ويستحضرونه فى ذاكرتهم . ووجدنا أمثلة لذلك مع الفنانين عمار الشريعى وسمير سرور وغيرهما .

كما أنه لا يمكن تجاهل إسهام عبد الحليم حافظ فى مسيرة السينما المصرية . فعلى الرغم من أن الأفلام التى شارك فى بطولتها الفنان الراحل لم تتعد الستة عشر فيلماً، فإن العدد ليس هو بالمعيار المناسب للقياس فى مثل هذه الحالات، بل إن تقييم التأثير الهام لأدوار عبد الحليم حافظ فى السينما المصرية يجب أن يستند إلى المعايير النوعية ذات الصلة . فهذه الأفلام جميعها كانت وما زالت بلا استثناء معالم بارزة فى تاريخ السينما المصرية ما بين عقد الخمسينيات وعقد السبعينيات من القرن العشرين بكل عراقتها وجدتها وثرائها . كما أنها شكلت محطة أساسية فى تطور الأفلام الغنائية ذات الإمكانيات المادية والفنية الضخمة مصرياً وعربياً، وهى أفلام نفتقدها كثيراً منذ فترة .

ونذكر هنا أنه خلال احتفال مئوية السينما المصرية الذى نظمه معهد العالم العربى بباريس كان هناك إقبال استثنائى وغير عادى على مشاهدة ما عرض من أفلام الفنان الراحل عبد الحليم حافظ، خاصة فيلم «أيامنا الحلوة»

وانطبق الأمر نفسه عند قيامى بوصفى رئيساً لجمعية المصريين فى سويسرا بتنظيم مهرجان للسينما المصرية فى سويسرا بمدينة جنيف عام ١٩٩٦ بالتعاون مع كل من المكتب الإعلامى المصرى بجنيف ومنظمة غير حكومية معنية بالسينما الإفريقية اسمها «الفيلم الأسود»، وعرض خلاله عدة أفلام من بطولة العندليب الراحل . ولم يكن هذا الإقبال من الجمهور المصرى والعربى فقط، بل وايضاً من جمهور أوروبى - بما فيه من نقاد سينمائيين - تعرف على تلك الأفلام وأغانيها عبر الترجمة .

وقد حاول البعض الإساءة للعندليب، سواء خلال حياته أو عقب وفاته، ودارت مناقشات ومجادلات مطولة عن موضوعات هى فى واقع الأمر تقع بعيداً عن جوهر الرسالة الأساسية لعبد الحليم حافظ: الغناء والتمثيل للفن وللمجتمع وللوطن الصغير والكبير .

وربما كان القصد من وراء إثارة هذه القضايا تحقيق ضجة إعلامية أو اجتذاب الرأى العام وشغله فى قضايا يغلب عليها طابع الإثارة طلباً للشهرة أو افتعال معارك وهمية داخل صفوف الحركة الفنية المصرية والعربية أو غير ذلك .

ولكن يبقى أن هذه المحاولات تؤدى إلى الإساءة إلى ذكرى الفنان الراحل الذى يجب أن يسعى كل محبوه الحقيقيون إلى التركيز على ما أضفاه من مساهمات على مسيرة الغناء والسينما والفن فى بلدنا الحبيب مصر ووطننا العربى الكبير .

وفى الختام هناك أمر لا يمكن الحديث عن عبد الحليم حافظ دون الحديث عنه وهو تزامن صعود نجمه مع صعود زخم ثورة يوليو وارتباطه بمسيرتها من جهة أغانيه التى جسدت انتصارات الثورة وانتكاساتها ولعبت دوراً مهما فى تعبئة الشعب المصرى بل والشعب العربى كله من المحيط إلى الخليج خلف قيادة الثورة فى مصر .

بل إن البعض قال أن عبد الحليم حافظ رحل عن دنيانا فى اللحظة المناسبة له، بمعنى أنه لو كان قد عاش قليلاً حتى زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ لكان قد وجد نفسه فى مأزق: هل يعيد توجيه أغانيه الوطنية فى اتجاه مغاير لما ألفه الناس عبر أكثر من عقدين من الزمان أم يتوقف عن الغناء الوطنى كلية حفاظاً على تراثه المرتبط بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟

□□□

ظاهرة الحاج مدبولي

لا يوجد شخص مصرى أو عربى معنى بالشأن العام وبالقراءة والاطلاع عنه إلا ويعلم من هو الحاج مدبولي رحمه الله . فالرجل لعب دوراً لم يكتب بعد على الوجه الأكمل فى الترويج للكتاب المصرى والعربى، وذلك فى إطار دور أوسع لصالح نشر الفكر والثقافة العربيين والتعريف بهما .

ولا أرى داعياً هنا لتكرار ما كتبه آخرون من قبل عن عصامية الرجل رحمه الله وكيف تحول من شخص «يفرش» صحفاً ودوريات ومجلات وكتباً على أحد أرصفة وسط القاهرة إلى صاحب أهم مكتبة فى الوسط التجارى لمدينة القاهرة ثم إلى أحد أهم، إن لم يكن وفقاً لبعض التقديرات أهم، الناشرين المصريين والعرب لمختلف الكتب فى ميادين المعرفة والثقافة المتنوعة .

كما أننى أخال أننى لست بحاجة للحديث عن المفارقة فى أن الرجل الذى لم يحمل أى شهادات علمية كان له فضل فى حمل لواء التنوير والتثقيف لملايين المواطنين المصريين والعرب،

داخل العالم العربى وخارجه على حد سواء، ومن مختلف الفئات العمرية .

ولكننى سأنتقل هنا لتناول ذكريات شخصية توضح دور الحاج مدبولى رحمه الله فى الترويج للكتاب العربى داخل مصر والعالم العربى وخارجهما .

ففى بداية عهدى بالقراءة فى الشأن العام، ونتيجة لأن مكان سكنى ودراستى كانا فى مصر الجديدة بعيداً عن موقع مكتبة مدبولى، وبالرغم من سماعى عنها كثيراً من والدى وأخى الأكبر رحمهما الله وأصدقائهما ، فكنت فى ذلك الوقت أتردد على مكتبات وأكشاك أخرى فى مصر الجديدة للحصول على الكتب والدوريات والصحف التى أود اقتناءها .

وعندما كنت فى المرحلة الإعدادية سمعت وقرأت عن أحد الكتب واهتممت بشرائه، ولكننى أدركت أنه غير موجود فى مكتبات مصر الجديدة وذكر لى عدد من أصحاب هذه المكتبات أننى لن أجده سوى فى مكتبة مدبولى . وكانت هذه هى بداية رحلتى إلى «عالم» مكتبة مدبولى، وهى «رحلة» لم تنقطع منذ ذلك الوقت فى منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة .

وطوال هذه الثلاثة عقود ونصف من الزمان كان الذهاب إلى مكتبة مدبولى مصدر سعادة فى حد ذاته يوازى، بل ربما أحياناً يفوق، ما كنت أشعر به من سعادة عبر الذهاب لمشاهدة فيلم سينمائى أتطلع إلى رؤيته فى دار عرض سينمائى أو الذهاب إلى النادى لممارسة الرياضة التى أحبها أو غير ذلك من مصادر الإمتاع .

ولم يكن مصدر السعادة كامناً فقط فيما أشتريه من كتب ودوريات ربما لا أجدها سوى فى مكتبة مدبولى، بل ربما كان الأهم هو الاطلاع على كم كبير من الكتب والمجلات والصحف وتصفحها لساعات وأنا داخل المكتبة أو أمامها، ثم أيضاً الحديث مع الحاج مدبولى نفسه أو أحد من أبنائه أو العاملين لديه حول أكثر الكتب رواجاً أو انتشاراً أو إثارة لتعليقات القراء والنقاد أو أوضاع سوق الكتاب فى مصر والعالم العربى أو غير ذلك من موضوعات ذات صلة .

وكان من أشهر ما عرف عن الحاج مدبولى ومكتبته القدرة على توفير كتب غير متاحة، سواء لأنها نفذت منذ زمن أو صدرت خارج مصر ولم تجد موزعاً لها داخل مصر أو لغير ذلك من الأسباب . رمبا استغرق ذلك بعض الوقت أو التكلفة

ولكنهم كانوا قادرين دائماً على الوفاء بتوفير هذه الكتب والمطبوعات لزبائن المكتبة وأصدقائها .

وكانت لى تجربة أخرى مختلفة مع الحاج مدبولى رحمه الله ومكتبته عندما كنت خارج مصر، وتحديداً خلال فترة إقامتى بمدينة جنيف السويسرية .

فكان صاحب ومدير مكتبة الزيتونة، وهى المكتبة العربية بجنيف، الصديق آلان بيطار، حريص قبل كل عطلة لى اتجه خلالها إلى مصر على توصيتى عندما أمر على مكتبة مدبولى أن أوصى الحاج مدبولى بالاهتمام بطلبات الكتب التى كان يرسلها الأستاذ آلان إلى مكتبة مدبولى لموافاته بها فى جنيف.

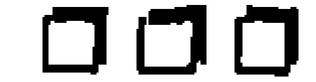
وهنا أدركت الدور المهم الذى يلعبه الحاج مدبولى فى الترويج للكتاب المصرى والعربى خارج الحدود . فطلبات الكتب التى كان يطلبها الأستاذ آلان من الحاج مدبولى لم تكن الكتب الصادرة عن مكتبة مدبولى فقط، بل كان «الحاج» يقوم بتجميع كافة الكتب الجديدة والعناوين المهمة والملفتة والمثيرة للجدل الصادرة عن كافة الناشرين المصريين، بل وغير المصريين من العرب، ويقوم بشحنها لمكتبة الزيتونة فى جنيف .

وعلى الجانب الآخر، كنت أرى فى جنيف آلاف المترددين على المكتبة العربية من العرب المقيمين فى جنيف أو حتى خارجها سواء فى مدن سويسرية أخرى أو حتى فى مدن فرنسية مجاورة لجنيف وهم يسألون بتلهف عن آخر الكتب الواردة من الوطن العربى عن طريق الحاج مدبولى!

وفى جنيف أيضاً كان لى صديق تونسى هو الأستاذ رياض الصيداوى، كان قد أصدر كتاباً عن الأستاذ محمد حسنين هيكل ونشر بإحدى دور النشر التونسية، ولكن كان همه الأساسى أن يصدر الكتاب فى طبعة تالية عن مكتبة مدبولى، وطلب منى كتابة المقدمة لهذه الطبعة الثانية، وهو ما قمت به بالفعل وإن كان متأخراً من حيث التوقيت بعض الشىء حيث لحقت تلك المقدمة بالطبعة الثالثة من الكتاب . وكان تحقق هدفه بصدور الكتاب عن مكتبة مدبولى مصدر سعادة كبيرة له .

وهكذا نرى أمثلة عملية من واقع تجربة شخصية لدور وتأثير الحاج مدبولى رحمه الله ومكتبته فى نشر الفكر والثقافة العربيين داخل مصر والعالم العربى وخارجهما . فرحم الله الحاج مدبولى وألهم أبناءه الصواب فى حسن

الحفاظ على إرث والدهم الراحل وتعزيز دور المكتبة كناشر وموزع فى المساهمة فى حركة التنوير فى مصر والعالم العربى، حيث أن الثابت أنه كان دائماً للكتب الصادرة عن مكتبة مدبولى خصائص عامة تتصل بلعبها دوراً مهما فى إثراء الحوار البناء حول قضايا الوطن والأمة والانحياز لصالح قيم الحرية وإعمال العقل وتشجيع الإبداع فى مختلف المجالات .



خاتمة

أما بعد، فلا نحسب أننا أوفينا الشخصيات الواردة في هذا الكتاب حقها من العرض والتحليل والتقييم في هذا الكتاب المحدود الحجم، ونعتذر مقدماً عن ذلك . كما أن هناك شخصيات كثيرة مهمة ولا تقل في دورها وثقلها عن الشخصيات الواردة في هذا الكتاب، ولكن لم تتح الفرصة هنا لتناولها أيضاً لقيود المساحة المتاحة . إنما يمكن اعتبار ما تقدم مجرد مقدمة وتقديم بطاقة تعارف لعدد من هذه الشخصيات لقطاعات واسعة من القراء المصريين والعرب، خاصة من النشء والشباب، وإضافة معلومات ربما تكون جديدة بالنسبة لشخصيات أخرى ممن وردت أسماؤهم فيما سبق .

ونرجو أن يكون هذا الكتاب وما احتواه قد ساهم في إبراز دور الإنسان الفرد في صنع التاريخ وفي التأثير على حياة البشر وواقعهم وصياغة مستقبلهم، ونفي كل ما من شأنه انكار هذا الدور من نظريات وفروض .

ونأمل أن يكون الكتاب قد أدى، ولو جزئياً، الغرض منه، وهو طرح صورة بانورامية وموضوعية ومتعددة الجوانب والأبعاد ومستويات البحث والدراسة وأصعدة الحركة، وبعيدة عن السطحية أو الانفعالية فى آن واحد، تتضمن معلومات ووقائع أساسية عن شخصيات من داخل مصر وخارجها شاركت في صناعة أحداث مهمة أواتخذت قرارات أثرت على مصير شعوب وأمم، خاصة من منظور المسائل والقضايا المثارة فى هذا الكتاب والمنسوبة إلى الشخصيات محل الدراسة والعرض .

ونأمل أيضاً فى أن يكون الكتاب قد فتح آفاقاً جديدة أمام عقول القراء ووفر الحافز لديهم وبعث فضيلة الرغبة والفضول العلمي للاهتمام بالبحث فى المزيد عن هذه الشخصيات والأحداث المتصلة بها أو بشخصيات أخرى مرتبطة بها وتقصى أعماقها والغوص فى دوافعها وغاياتها، وهو ما يمثل، إن تم، إحياءً للاهتمام بعلم التاريخ الذى نعتبره بلا شك من أهم العلوم قاطبة ولكنه لا يأخذ حقه من الاهتمام والعناية فى هذا الزمان الذى نعيش فيه .

كذلك نتطلع إلى أن يؤدى الكتاب بالقارىء إلى استنباط الدروس من تجارب هذه الشخصيات والاستفادة مما تناوله الكتاب من خبرات لهم وربما أيضاً انتقادات أو تحفظات على بعض جوانب أو أفكار أو ممارسات بعض هذه الشخصيات . وعلى الجانب الآخر يطرح الكتاب الفرصة للاقتداء بالأقوال والأفعال الإيجابية والبناءة لهذه الشخصيات .

وسيبقى المجال دائماً مفتوحاً لتناول نفس الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب أو بعضها من زوايا أخرى بواسطة كتاب آخرين ومن واقع تجارب مختلفة مع هذه الشخصيات أو من منطلق الاعتماد فقط على وثائق أو كتابات منشورة أو غير ذلك من مصادر .

وقد حرصنا خلال الكتاب على الابتعاد قدر الإمكان عن الانسياق إلى أى تفسيرات ذاتية للشخصيات محل البحث أو مواقفها وسعينا للتحلى بالموضوعية والحياد العلمى منهجاً .

وحتى بعد قراءة هذا الكتاب، نوقن أن هناك الكثير من علامات الاستفهام التى ستبقى عالقة لدى القارىء تبحث عن اجابة شافية وافية عن كل أو بعض هذه الشخصيات أو

جوانب من حياتها وانشغالها بالهم العام، سواء ما تعرضنا له هنا بقدر من التفصيل أو فى عجالة أو ما تجاوزنا عنه كلية. وهذا أمر متوقع لأنه من سمات البحث الجاد أن يساعد فى الاجابة على تساؤلات ولكنه يفتح المجال لنمو وبلورة تساؤلات أخرى، سواء جديدة تماماً أو ناتجة عن ما تمت الاجابة عليه .

□□□

كتب أخرى للمؤلف

١- الاسلاميون التقدميون: عن وجه آخر للفكر والسياسة فى ايران . القـاهرة: مـركـز الدراسـات السـيـاسـيـة والاستراتيجية بالاهرام ٢٠٠٨ .

٢- حرب العراق: دراسة فى الأسباب والنتائج . القاهرة: دار مصر المحروسة ٢٠٠٨ .

٣- حوار الحضارات. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٧ .

٤- المعارضة الإيرانية: دراسة حالة لمنظمة مجاهدى خلق إيران . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧ .

٥- بعيداً عن السياسة وفى قلب الوطن . القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٧ .

٦- حوار الحضارات: رؤية مصرية . واشنطون: المكتب الثقافى والتعليمى المصرى، ٢٠٠٦ (باللغة الإنجليزية) .

٧- حوار الحضارات وتحدى العولمة . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥ .

٨- اليسار والعولمة . القاهرة : دار نهضة مصر ٢٠٠٢ .

٩- حوار الحضارات . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع وزارة الشباب، ٢٠٠٣ .

١٠- المسار والمصير : قراءة جديدة فى سيرة ثورة ٢٣ يوليو . القاهرة : دار نهضة مصر ٢٠٠٢ .

١١- التيارات الدينية فى مصر ومواقفها تجاه العالم . القاهرة : دار الشروق ٢٠٠٢ .

١٢- إيران : دراسة عن الثورة والدولة . القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧ .

١٣- مانديلا وجنوب إفريقيا : بين الماضى والحاضر . القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٦ .

١٤- ثلاثة دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

١٥- جات العالم الثالث . القاهرة : كتاب الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٥ .

١٦- الحركة الإسلامية فى مصر : رؤى للعلاقات الدولية . لندن : دار كيجان بول ، ١٩٩٤ (باللغة الإنجليزية) .

١٧- إيران : صعود وهبوط التيار الإسلامى التقدمى . القاهرة : دار المستقبل العربى ، ٢٠٠٢ .

كتب شارك فيها المؤلف:

١- تحولات شرق أوروبا . القاهرة : مركز دراسات الدول النامية ، ٢٠٠٤ .

٢- حوار الحضارات الإسلامى اليابانى . المنامة : مركز البحرين للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٢ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

٣- العرب والعولمة . القاهرة : مركز دراسات الدول النامية ، ٢٠٠٢ .

٤- الإسلام والغرب : رؤى إعلامية . نيويورك : دار بريجر للنشر ، ٢٠٠٠ (باللغة الإنجليزية) .

٥- الحوار المتوسطى الأوروبى . جنيف : المعهد الأوروبى ، ١٩٩٩ (باللغة الفرنسية) .

٦- حوار الثقافات أم صدام الحضارات . القاهرة : منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، ١٩٩٨ (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) .

الفهرس

كتاب الهلال يقدم

كــلام دبلوماسى

بقلم :

معصوم مرزوق

يصدر ٥ / ٢ / ٢٠١٠

روايـة الهلال تقدم

ليلة سفر

للروائى

محمد ناجى

تصدر ١٥/ ١/ ٢٠١٠

نبذة عن المؤلف

حصل الدكتور وليد محمود عبد الناصر على البكالوريوس والماجستير فى العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. وحصل على دبلوم العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف . كما أنه رأس جمعية المصريين فى سويسرا ما بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٩ وأصدر ورأس تحرير دوريتها «شروق» . كذلك شارك بأوراق فى العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية والعلمية والأكاديمية التى نظمتها جامعة الأمم المتحدة بطوكيو والاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى ووزارات خارجية اليابان والبحرين وكندا والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الأوروبية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الفرنسية للدراسات العربية والإسلامية والجمعية الأمريكية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية السويسرية لدراسات الشرق الأوسط والحضارة الإسلامية ومعهد الدراسات الأوروبية بجنيف ومنتدى التفاعل العربى

الأوروبى بنيقوسيا والأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية بمالطة . كذلك حاضر فى الكثير من جامعات مصر وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مثل جامعتى القاهرة وحلوان وجامعتى جنيف ولوزان وجامعات بوسطون ومريلاند والجامعة الأمريكية بواشنطون وجامعات ميجى وطوكيو وأكيتا الدولية باليابان، كما قام بالتدريس فى قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . وللمؤلف، بالإضافة إلى الكتب المذكورة فيما بعد أكثر من ٣٠٠ دراسة ومقال منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى مجالات سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية والقانون الدولى والعلاقة بين الدين والسياسة وحوار الحضارات والاقتصاد السياسى وغير ذلك . والمؤلف عضو فى المجلس المصرى للشئون الخارجية وفى اتحاد كتاب مصر وفى هيئة مستشارى مجلة «ما بعد» التى تصدرها جمعية العاملين المصريين السابقين فى الأمم المتحدة، كما شغل عضوية لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس القومى للمرأة ولجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة ومجلس مستشارى مجلة «الدبلوماسى» التى يصدرها النادى الدبلوماسى المصرى .

هذا الكتاب

يوجد خيط ما يربط بين كافة الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب . فكل من ورد اسمه فى هذا الكتاب كشخصية محل عرض وتحليل وتقييم قدم عطاءًا مهماً وقيماً لوطنه أو لشعبه أو لأمته أو لعالمه أو لكافة هؤلاء مجتمعين . وبالتالى، فهذا يشكل جامعاً لهذه الشخصيات التى تقع جميعها، على تنوع مجالات وميادين بروزها وتميزها، ضمن إطار ما يعرف بالمشتغلين بالشأن العام والمعنيين بهمومه .

ونرجو أن يكون هذا الكتاب وما احتواه قد ساهم فى إبراز دور الإنسان الفرد فى صنع التاريخ وفى التأثير على حياة البشر وواقعهم وصياغة مستقبلهم، ونفى كل ما من شأنه إنكار هذا الدور من نظريات وفروض .

ونأمل أن يكون الكتاب قد أدى، ولو جزئياً، الغرض منه، وهو طرح صورة بانورامية وموضوعية ومتعددة الجوانب والأبعاد ومستويات البحث والدراسة وأصعدة الحركة، وبعيدة عن السطحية أو الانفعالية فى آن واحد، تتضمن معلومات ووقائع أساسية عن شخصيات من داخل مصر وخارجها

شاركت في صناعة أحداث مهمة أواتخذت قرارات أثرت على مصير شعوب وأمم، خاصة من منظور المسائل والقضايا المثارة في هذا الكتاب والمنسوبة إلى الشخصيات محل الدراسة والعرض .

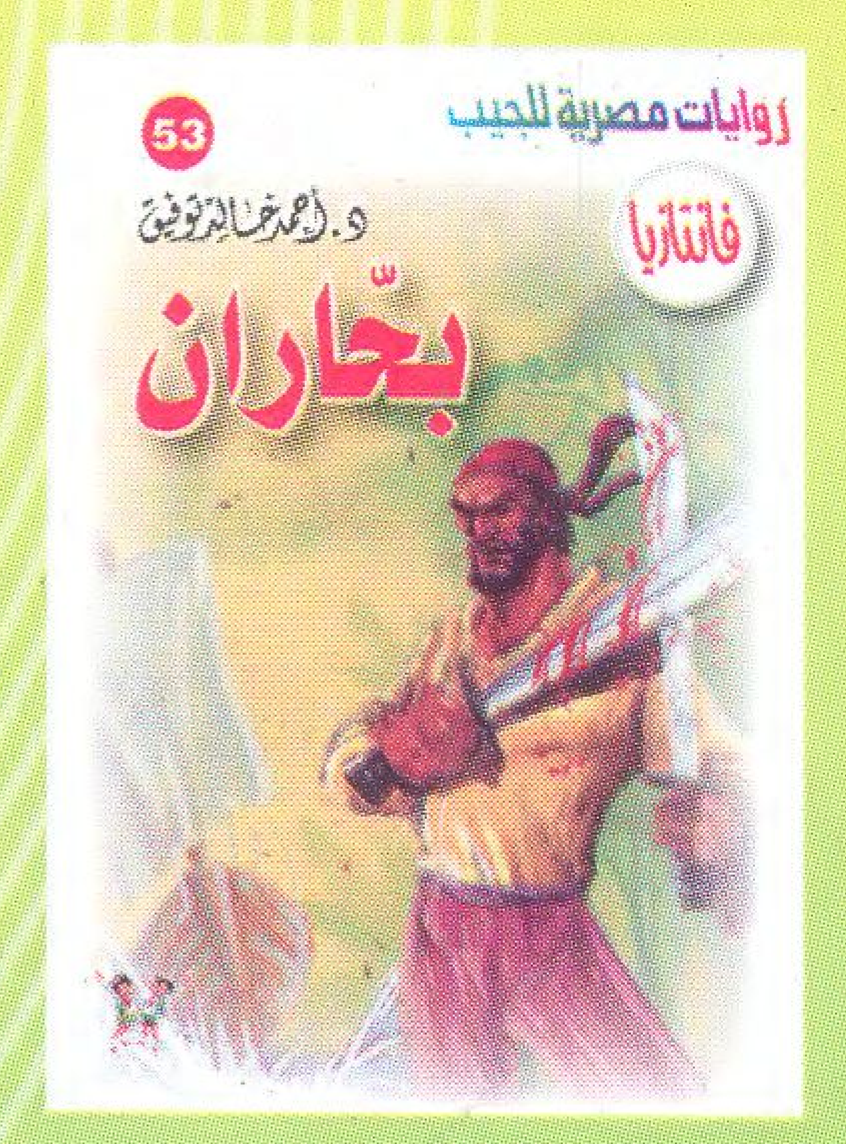
وقد حرص المؤلف خلال الكتاب على الابتعاد قدر الإمكان عن الانسياق إلى أى تفسيرات ذاتية للشخصيات محل البحث أو مواقفها وسعى للتحلى بالموضوعية والحياد العلمي منهجاً.

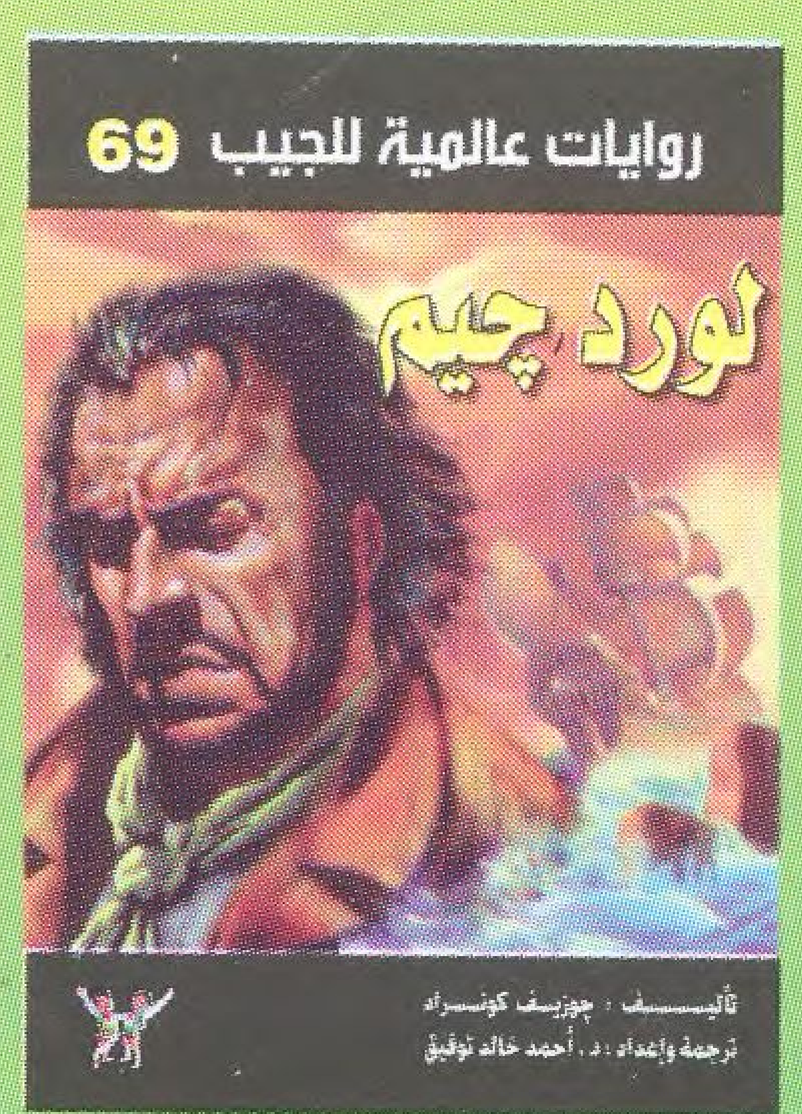
وللكتاب فائدة التعريف بالشخصيات الواردة فيه، أو ببعض جوانب لها، للأجيال الجديدة من النشء والشباب على الصعيدين المصرى والعربى . فالكثيرون من هؤلاء إما لا يعرفون شيئاً عن الشخصيات الواردة بالكتاب وعطائها، أو ما يعرفونه قليل ولا يرقى لأهمية هذه الشخصيات . ولا يزعم المؤلف تساوى هذه الشخصيات في القيمة أو الدور أو الثقل أو الأهمية، ولكن كلاً منها قدم ما يستحق عليه على أضعف تقدير كلمات عرض وتحليل وتقييم تتضمن التعريف بهذا العطاء لجمهور القراء باللغة العربية .

روايات مصرية للجيب

لا ترجمة ، لا اقتباس ، لا تقليد .. تأليف مصرى 100 ٪







المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع 10 ، 16 ش كامل صدقى الفجالة ،
4 ش الإسحاقى بمنشية البكرى روكسى مصر الجديدة - القاهرة - ت : 26823792 - 25928202 - 22586197
فاكس - 202/25966650 ج.م.ع ، 4 ش بدوى محرم بك - الإسكندرية ت : 03/4970840 - 03/4970850